الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية تخصص: بنوك مالية وتسيير المخاطر

بعنوان :

واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة سعيدة –

من إعداد الطالب:

– يوسف مرزوق

تحت إشراف الأستاذ:

جبوري محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016–2017

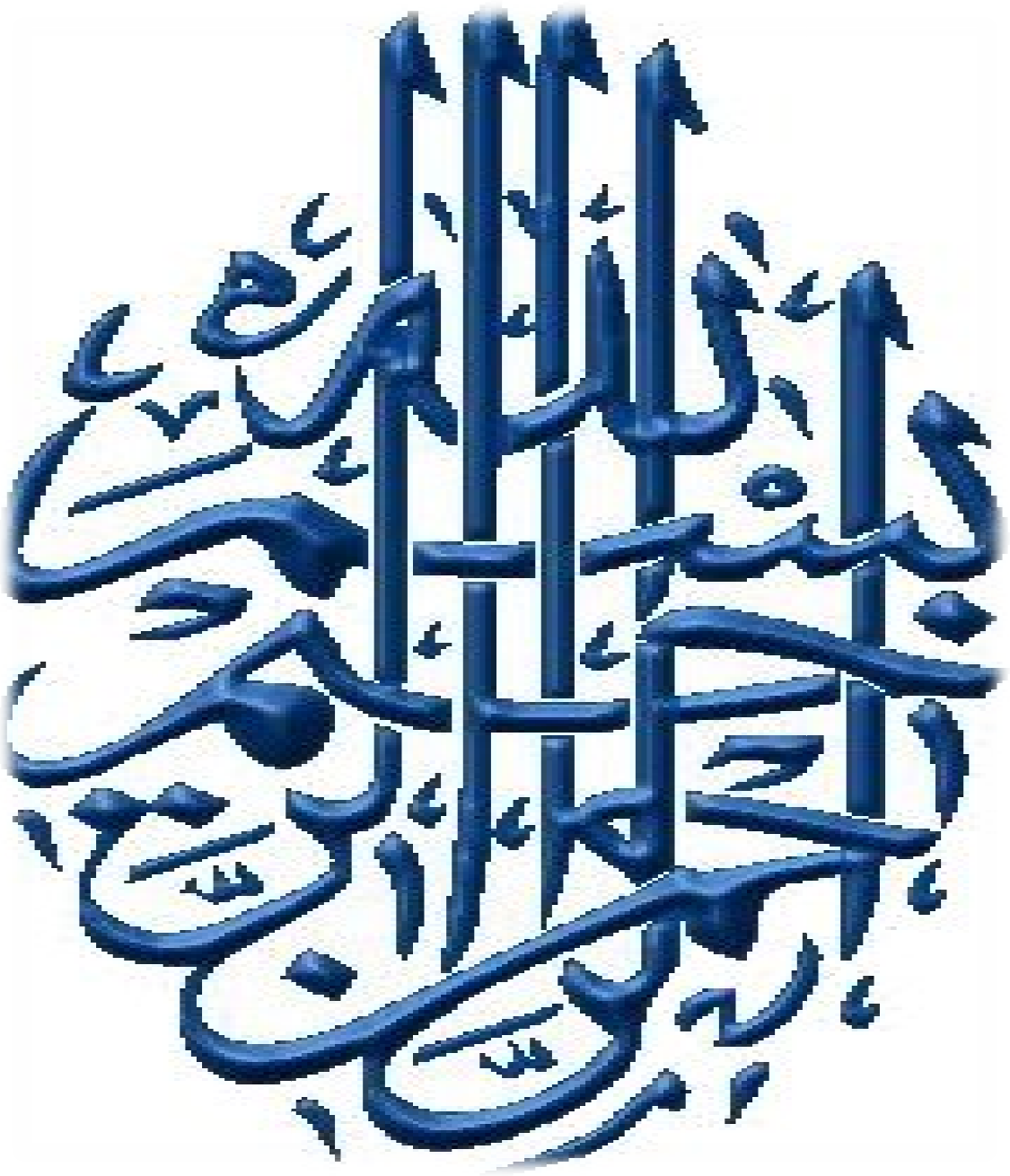

كلمة شكر

قال تعالى: " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي ووالدي وأن أعمل صالحا ترضاه ".

الإحقاف الآية: 15.

بداية وقبل كل شيء أتوجه بالشكر الخالص لرب السماوات و الأرض على نعمه الجليلة إنه تبارك وتعالى أمد لنا الصحة والقوة وكان لنا عونا ودعما ووهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات ونصلي على خاتم الأنبياء صلوات ربي و سلامه عليه.

وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل...

وأخص بالتقدير والشكر إلى الأستاذ المؤطر : الدكتور جبوري محمد لتفضله بالإشراف على هذا العمل و على سعة صدره و حرصه الدائم أن ينتهي هذا العمل في صوره أكاديمية بدون أي نقائص ، ونسأل الله أن يجزيه عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة لتفضلهم على تقييم هذا العمل، على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتوصيات.

و كما لا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر لكل عمال المكتبة، وبالأخص بشرى التي كانت عونا لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي، والتي قدمت لي كل المساعدات والتسهيلات، لك مني خالص الشكر و الامتنان و التقدير.

و إلى كل من قدم لي يد العون لانجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الإهـــداء

إلى التي أستأنس بعبير الجنة بثرى قدميها، إلى التي أفاضت علي بالحب و الحنان أمي الحبيبة و أتمنى لها دوام الصحة و العافية.

يا من يرتعش قلبي لذكرك

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز).

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي مكي و بن يمينة وخاصة أخي العزيز بن صواق.

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله طلاب 2 ماستر مالية وبنوك وتسيير المخاطر إلى أصدقائي: عمر، طيب، إبراهيم، عبد الرحمن، عبد الكريم، بوبكر.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني

يوسف مرزوق

الشكر..... VIII

الإهداء VIII

قائمة المحتويات..... VIII

قائمة الجداول..... VIII

قائمة الأشكال..... VIII

مقدمة عامة..... أ-خ

الفصل الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع..... 01-65

مقدمة الفصل..... 02

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع..... 03-13

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع..... 03-05

المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع..... 05-10

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور وسائل الدفع..... 10-13

المبحث الثاني: وسائل الدفع التقليدية 13-31

المطلب الأول: النقود La monnaie.....13-21

المطلب الثاني: الاقتطاعات Les prélèvements.....21-22

المطلب الثالث: الشيكات Les chèques.....22-27

المطلب الرابع:أوراق الدفع.....27-31

المبحث الثالث: وسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية) 31-64

المطلب الأول: عموميات حول وسائل الدفع الحديثة.....31-35

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الحديثة.....36-53

المطلب الثالث: الوسائط البنكية الحديثة 53-59

المطلب الرابع: مزايا و عيوب وسائل الدفع الحديثة.....59-64

خاتمة الفصل.....65

الفصل الثاني: واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر والعوامل المعرقلة لها.....66-107

مقدمة الفصل.....67

المبحث الأول: واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر.....68-87

المطلب الأول : المنظومة المصرفية الجزائرية.....68-74

المطلب الثاني :مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر.....74-82

المطلب الثالث :واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر.....82-87

المبحث الثاني: مخاطر المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة.....88-101

المطلب الأول :الجرائم الالكترونية وأنواعها 88-95

المطلب الثاني :جرائم البطاقات البنكية 95-97

المطلب الثالث :المخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الحديثة 97-101

المبحث الثالث: العقبات و العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الحديثة في الجزائر 101-106

المطلب الأول: العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية 101-103

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة في الجزائر 103-104

المطلب الثالث: الحلول المقترحة بالنسبة للبطاقات البنكية 104-106

خاتمة الفصل 107

الفصل الثالث: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري –وكالة سعيدة–.....108-153

مقدمة الفصل 109

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري 110-113

المطلب الأول: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري (سعيدة) 110- 111

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (سعيدة) 111

المطلب الثالث: مهام كل مصلحة في الوكالة.....112-113

المبحث الثاني: طبيعة نشاط القرض الشعبي الجزائري (وكالة سعيدة) 114-125

المطلب الأول: وسائل الدفع التقليدية 114-117

المطلب الثاني: وسائل الدفع الحديثة 118-123

المطلب الثالث: البرامج والأجهزة داخل البنك.....123-125

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.....125-152

المطلب الأول: الطرق المستخدمة.....125-126

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة.....126-128

المطلب الثالث: مناقشة النتائج.....128-152

خاتمة الفصل.....153

خاتمة عامة 155-158

قائمة المراجع 160-171

الملاحق 173

ملخص الدراسة

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم01	أنواع البطاقات البنكية	36
الشكل رقم02	نموذج عن الشيك الالكتروني	45
الشكل رقم03	مراحل التعامل بالشيك	46
الشكل رقم04	نموذج عن المحفظة الالكترونية	49
الشكل رقم05	تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي	78
الشكل رقم06	الهيكل التنظيمي لوكالة CPA 838 سعيدة	110
الشكل رقم07	يبين توزيع العينة على حسب الجنس	129
الشكل رقم08	يبين توزيع العينة حسب السن	130
الشكل رقم09	يبين توزيع العينة على حسب المستوى التعليمي	131
الشكل رقم10	يبين توزيع العينة على حسب الوظيفة	133
الشكل رقم11	يبين وسائل الدفع المفضلة	134
الشكل رقم12	يبين استخدام أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية	135
الشكل رقم13	يبين لماذا لا يستخدم أفراد العينة البطاقة الإلكترونية	137

الشكل رقم14	يبين مدة امتلاك أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية	**138**
الشكل رقم15	يبين وجود معوقات استخدام للبطاقة الإلكترونية	**139**
الشكل رقم16	يبين تعويض استخدام البطاقة الإلكترونية لاستخدام النقود و الشيكات	**140**
الشكل رقم17	يبين اعتبار البطاقة الإلكترونية حماية للأموال من السرقة	**141**
الشكل رقم18	يبين حصول الأفراد على السيولة الكافية من السحب الآلي	**143**
الشكل رقم19	يبين مدة تعامل أفراد العينة مع البنك	**144**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	الاختلاف بين الكمبيالة والسند لأمر	**28**
الجدول رقم02	مواصفات بطاقة CIB CLASSIQUE ET CIB GOLD	**118**
الجدول رقم 03	تكلفة منح بطاقةCIB CPA	**119**
الجدول رقم 04	تكلفة منح بطاقة VISA CPA	**121**
الجدول رقم05	يبين توزيع العينة حسب الجنس	**128**
الجدول رقم06	يبين توزيع العينة حسب السن	**129**
الجدول رقم 07	يبين توزيع العينة على حسب المستوى التعليمي	**130**
الجدول رقم08	يبين توزيع العينة على حسب الوظيفة	**132**
الجدول رقم09	يبين وسائل الدفع المفضلة	**133**
الجدول رقم10	يبين استخدام أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية	**135**
الجدول رقم11	يبين لماذا لا يستخدم أفراد العينة البطاقة الإلكترونية	**136**
الجدول رقم12	يبين مدة امتلاك أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية	**138**
الجدول رقم13	يبين وجود معوقات استخدام للبطاقة الإلكترونية	**138**
الجدول رقم14	يبين تعويض استخدام البطاقة الإلكترونية لاستخدام النقود و الشيكات	**140**

الجدول رقم15	يبين اعتبار البطاقة الإلكترونية حماية للأموال من السرقة	**141**
الجدول رقم16	يبين حصول الأفراد على السيولة الكافية من السحب الآلي	**142**
الجدول رقم17	يبين مدة تعامل أفراد العينة مع البنك	**143**
الجدول رقم18	يبين أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري	**145**
الجدول رقم 19	يبين اختبار (T-test) لأثر وسائل الدفع الحديثة حسب الجنس	**147**
الجدول رقم20	يبين نتائج اختبار "ف" أنوفا لأثر وسائل الدفع الحديثة حسب السن	**149**
الجدول رقم21	يبين اختبار LSD لتحديد موقع الفروق في السن	**149**

مقدمة عامة

إن التطور الكبير الذي شهدته حياة الإنسان عبر المراحل الزمنية المختلفة أدى إلى اختلاف الحياة من مرحلة إلى مرحلة وأهم ما شهده العالم هو التطور التكنولوجي ألمعلوماتي خاصة في العشرية الأخيرة حيث أصبحت التقنيات الحديثة جزء أساسيا في حياتنا لا يمكن الاستغناء عنه، ومقياسا لرقي الشعوب فمن يسيطر عليها يسيطر على العالم أي يصبح لديه سلطة وكيان سائد عكس الدول النامية التي ما زالت متأخرة بشكل كبير عن مواكبة الدول المتطورة بسبب افتقارها للتكنولوجيا وسوء استخدامها كذلك قلة الوعي بأهميتها.

ولأن الاقتصاد وكل ما يدخل في إطار المال والأعمال يعد عصب الحياة المعاصرة والقطاع المصرفي باعتباره قلب التعاملات الاقتصادية فإن تأثره بالتكنولوجيا الحديثة سيعود بنفع كبير على الاقتصاديات الوطنية بتزايد عمليات الاندماج بين البنوك العالمية واشتداد المنافسة والانتشار السريع لمفهوم البنوك الشاملة مما ساعد البنوك على تحسين وتنويع الخدمة وسرعة تقديمها خارج الحدود مع انخفاض تكلفتها، فقد ارتفع في السنوات الأخيرة عدد البنوك المعتمدة على الوسائل الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة كالبطاقات البنكية بأنواعها المختلفة، الشبكات الالكترونية، التحولات الالكترونية...الخ .بالإضافة إلى الاستخدام الواسع لشبكة الإنترنيت والتي أصبحت إلى قدر كبير من الأهمية في تسوية المعاملات المختلفة.

بالرغم من وجود مجموعة الدول التي شرعت في استعمال الوسائل الحديثة، غير أن هناك بعض الدول لم تشرع في استعمال واستخدام هذه الوسائل وإن استخدمتها فبشكل صغير، ونخص بالذكر الجزائر، حيث يعتبر تحديث وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذو أولوية بالنسبة لها في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

1- إشكالية الدراسة:

في ظل التغير السريع الذي يميز النشاط الاقتصادي والمصرفي تسعى البنوك التجارية الجزائرية على التركيز على استغلال أنظمة الدفع الآلية الحديثة ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية الأساسية كالتالي:

ما هو واقع تطبيق وسائل الدفع الحديثة في الجهاز المصرفي الجزائري ؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع:

- ✓ ما هو مفهوم وسائل الدفع، وكيف تطورت ؟
- ✓ ما هي العقبات والعوائق التي تواجهها وسائل الدفع الحديثة ؟
- ✓ ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك من خلال طرحها لوسائل الدفع الحديثة ؟
- ✓ ما هي وسائل الدفع الحديثة المتوفرة في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- ✓ تلعب وسائل الدفع الحديثة دورا هاما في تحسين و رفع أداء الجهاز المصرفي.
- ✓ عدم مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للتطورات الراهنة في وسائل الدفع الحديثة.
- ✓ تؤثر وسائل الدفع الحديثة إيجابا على بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة سعيدة".

3- مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها في:

- ✓ في البداية كان إقتراح من طرف الأستاذ المشرف.
- ✓ تماشي الموضوع مع تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر والذي نزاول فيه دراستنا، إذ يتطرق إلى كل ما هو جديد في البنوك من تقنيات حديثة.
- ✓ حداثة موضوع وسائل الدفع الالكترونية فضلا عن احتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية.
- ✓ الرغبة في معرفة وضع البنوك التجارية الجزائرية في مجال استخدامها لوسائل الدفع حديثة.
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت الموضوع مما كان محفزا لنا لتناول هذا الموضوع والتعمق فيه.
- ✓ ميولنا للتعرف على أهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية.
- ✓ البحث عن سبل القضاء على العراقيل التي تحد من انتشار ونجاح هذه الوسائل.
- ✓ محاولة إضافة الجديد إلى الدراسات السابقة.

4- أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ الوقوف على أنواع وسائل الدفع الإلكترونية و آليات عملها.
- ✓ إبراز التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجه البنوك التجارية الجزائرية في ظل منافسة البنوك الأجنبية.
- ✓ محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع.
- ✓ الوقوف على طبيعة نظم الرقابة المصرفية على وسائل الدفع الإلكترونية ومدى ملاءمتها للتطورات التقنية.

5- أهمية الدراسة:

نظرا للتغيرات الهيكلية التي مرت بها وسائل الدفع من تقليدية إلى حديثة من جهة واستعمال أغلبية الدول المتقدمة والدول المجاورة كتونس والمغرب لها من جهة أخرى جعل العمل بهذه الوسائل ذو أهمية كبيرة وذلك للنتائج التي حققتها في جميع المجالات وكانت بمثابة البديل الأمثل في تسريع وتسهيل العمليات المصرفية كل هذا جعلنا نتعرض لهذا الموضوع و محاولة البحث فيه ضرورة حتمية لإظهار مدى نجاحها وفعاليتها.

6- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا و الفرضيات الموضوعة من خلالها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة، و ذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية و التطبيقية للموضوع، حيث يظهر المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الطرح النظري لوسائل الدفع التقليدية و الإلكترونية و واقعها فالجزائر.

أما منهج دراسة الحالة يظهر من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالوكالة البنكية للقرض الشعبي الجزائري واتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في التحليل الإحصائي للبيانات و ذلك بالاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات عن آراء العملاء بخصوص واقع و تحديات وسائل الدفع الحديثة من قبل هذه الوكالة البنكية باستخدام برمجية **SPSS** لتحليل هذه الآراء.

7- تحديد إطار الدراسة:

بالتأمل في عنوان الدراسة نجد أنه يتكون من ثلاثة أجزاء، الأول و الثاني نظري نحاول من خلاله تسليط الضوء على الإطار النظري لوسائل الدفع و واقعها في الجزائر من خلال سرد مختلف التعاريف و المفاهيم و التحاليل للمفكرين و الاقتصاديين، أما الجزء الثاني فهو تطبيقي حاولنا من خلاله تبيان واقع أهم الآثار والمخاطر التي تواجه وسائل الدفع الحديثة لعينة من عملاء بالوكالة البنكية خلال عام 2017/2016.

8- الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: دراسة لـ Kolodinsky, Jane, Hogarth Jeanne بعنوان "Bricks or Clicks? Consumers' Adoption of Electronic Banking Technologies" ، سنة 2010 ،وهي دراسة أجريت على عملاء البنوك الأمريكية لمعرفة العوامل التي تؤثر على تبني العملاء لتكنولوجيا البنكية الحديثة، وتناولت في هذه الدراسة الصراف الآلي، وبنوك الإنترنت، وتحويل الأموال والدفع الإلكتروني.

وتم التوصل إلى أن المتغيرات الديموغرافية تلعب دوراً كبيراً في تبني العملاء لتلك التكنولوجيا، وأن هناك صعوبة في التعامل بالتكنولوجيا المصرفية الإلكترونية من قبل كبار السن، وحملة الشهادات الدراسية المتدنية، وتم التوصل أيضاً إلى ضرورة قيام البنوك بتشجيع العملاء على تبني تكنولوجيا البنكية الإلكترونية من خلال تأكيد المزايا التي يحصل عليها العملاء من الاستخدام مثل :توفير الوقت، والجهد، وقد نصح بضرورة تبني البنوك سياسة تؤدي إلى زيادة ثقة العملاء بتكنولوجيا الصيرفة.

- الدراسة الثانية: دراسة لـ Mcphail, Janelle, Fogarty, Gerard بعنوان " Mature Australian Consumer, Adoption and Consumption of Self-Service Banking Technology"، سنة 2004، وهي دراسة أجريت على عملاء البنوك الأسترالية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الديموغرافية للعملاء، وحجم الاستخدام لتكنولوجيا الخدمات المصرفية الذاتية لعملاء البنوك الأسترالية .وقد كانت الدراسة مركزة على أربع قنوات الكترونية هي: الصراف الآلي، والبنك الناطق، وبنوك الإنترنت، ونقاط البيع.

وقد دلت الدراسة أنه بازدياد عمر العميل تقل قناعاته باستخدام القنوات الإلكترونية الجديدة، وبالذات البنك الناطق وبنك الإنترنت، وكان لهذا العامل (العمر) تأثير أكبر من تأثير العوامل الأخرى مثل :التحصيل العلمي،

والدخل. واقترحت الدراسة التركيز في تسويق تلك القنوات لما تتميز به القنوات الإلكترونية من توفير للجهد والوقت، وأنه لا بد من دراسة العوامل الثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة بالعميل وخاصة توفر السرية والأمان.

– **الدراسة الثالثة:** بورزاق إبراهيم فوزي" دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائرCPA" رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية قسم علوم اقتصادية السنة الجامعية: 2008/2007 تناولت هده الدراسة مقومات التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي والانفتاح الدولي على التعاملات البنكية وتعدد الشبكات البيبنكية الخاصة بوسائل الدفع الحديثة، وخروجها إلى دائرة الضوء البهيج المشع بالانفتاح على كل التحديات إذا كان لابد على كل البنوك مواكبة مثل هده التطورات التكنولوجية والمعلوماتية باستخدام تقنيات حديثة في تلبية حاجات ورغبات زبائنهم باعتبارهم هم محور اهتمام البنوك في تحقيق أهدافها.

– **الدراسة الرابعة:** لوصيف عمار" إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية" رسالة ماجستير جامعة منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية قسم علوم اقتصادية السنة الجامعية: 2008/ 2009 استهدفت هذه الدراسة التطور التكنولوجي في مجال وسائل الدفع وضرورة تحديث نظام الدفع ومعرفة مكانة وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل دفع حديثة، وكان الهدف منها هو محاول تقييم وسائل الدفع الحديثة ومقارنتها مع الوسائل التقليدية.

9– صعوبات البحث:

خلال فترة إعداد هذه الدراسة صادفتنا بعض الصعوبات و العراقيل منها عدم توفر المعلومات الكافية المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة، و كذلك عدم توفر المراجع المتخصصة و المرتبطة مباشرة بالموضوع إذ نجد أغلبها تهتم

بالتجارة الإلكترونية وقلة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع بالإضافة إلى عدم الإهتمام و اللامبالاة من طرف عملاء البنك وعدم إرجاع عدد معتبر من الاستبيانات المقدمة لهم.

10- خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف، ارتأينا أن نقسم البحث بعد المقدمة العامة إلى ثلاثة فصول، يشمل كل فصل ثلاثة مباحث، تم صياغة الفصل الأول كمدخل للموضوع، والمعنون بالإطار النظري لوسائل الدفع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، يحتوي المبحث الأول على بعض المفاهيم الخاصة بوسائل الدفع من تعريف وتطور تاريخي وعوامل مساعدة، أما المبحث الثاني فقد قمنا بعرض وسائل الدفع التقليدية، والمبحث الثالث فقدتم التطرق فيه إلى وسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية).

أما الفصل الثاني المعنون واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر والعوامل المعرقلة لها، قسم إلى ثلاثة مباحث، يتمحور المبحث الأول حول واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى مخاطر المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة، أما المبحث الثالث نجد فيه العقبات و العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الحديثة في الجزائر و كذلك الحلول المقترحة.

أما الفصل الثالث الذي خصصناه لدراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، حيث قمنا في المبحث الأول بتقديم لمحة بسيطة عن بنك القرض الشعبي الجزائري، وفي المبحث الثاني قمنا بعرض طبيعة نشاطه، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى الدراسة الميدانية و مناقشة النتائج.

وفي الأخير تم الخروج بالخاتمة و تتضمن اختبار صحة الفرضيات و أهم النتائج المتوصل إليها، و على إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات نراها مناسبة.

مقدمة الفصل

إن اتساع نشاط الإنسان الأول أدى إلى زيادة حاجاته للحدّ الذي عجز فيه عن توفيرها بشكل فردي مما طرح ضرورة التبادل كحل وحيد لتلبية هذه الحاجات والذي تجسد في عملية المقايضة، ولعدة عيوب في هذا النظام أهمها عدم توافق رغبات الأطراف المتبادلة سرعان ما اندثرت المقايضة وعجزت عن تأدية دورها بما يوائم التطورات السريعة للنشاط الاقتصادي، فكان من الواجب إيجاد شيء ما يسمح بقياس قيم السلع ويسهل عملية التبادل على أن يلقى القبول العام وهو ما يسمى بلغة الاقتصاد بوسائل الدفع، ولأن أي اقتصاد قائم أساسا على التبادل فوسائل الدفع تعتبر شريان الحياة الاقتصادية وإحدى أهم ركائزها.

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية إلتزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان، وذلك تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطوارت التكنولوجية وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها، فقد بدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية مثل الذهب والفضة وبسبب محدودية هذا النظام ظهرت النقود الورقية التي تستمد قوتها من القانون، ومع التطورات الغير مسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل الدفع الحديثة والتي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية، وهي الأخرى توجد على أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع

إن الواقع الإقتصادي يحتم على الأفراد أو المؤسسات استخدام وسائل دفع متعددة في تعاملاتهم التجارية أو الخدماتية اليومية، سواء فيما بينهم أو في تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية أو من خلالها.

وقد عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي: " تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ." [1]

ونطلق عموما إسم وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا للعب هذا الدور. وعلى هذا الأساس، فإن وسيلة الدفع هي "تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم". [2]

---

[1]– المادة (69) من أمر رقم 03 – 11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – الجريدة الرسمية – العدد 52 – الصادر بتاريخ 27 أوت 2003 – ص: 11.

[2]- الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة السادسة – الجزائر، 2007، ص: 31.

وعلى العموم، فإن اختيار وسيلة الدفع، التي تكون إما نتيجة إبداع اجتماعي أو نتيجة إبداع النظام الذي يصدرها، يجب أن يستجيب إلى بعض الشروط. وأول هذه الشروط ضرورة القبول الاجتماعي لها، ويمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع، ويتجسد القبول الاجتماعي في الثقة التي يمنحها أفراد المجتمع إلى هذه الأدوات، وتستمد هذه الثقة جذورها من قدرة هذه الوسائل على أداء وظائفها بفعالية، ومن بين الشروط التي يجب أن تستجيب لها أدوات الدفع ضرورة أن تكون عملية وتتميز بالبساطة الضرورية حتى لا ينفر المجتمع منها. [1]

لقد عرفها الاقتصادي **Bonneau Thierry** على أنها: " تعتبر وسائل دفع كل الوسائل والأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال".[2]

كما عرفتها أيضا D'hoir Lauprêtre Catherine : "أنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات، بطاقات الدفع، سندات لأمر، التحويلات البنكية)، ودور البنكي هنا هو الإشراف، خصوصا في إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم ولحساب العميل". [3]

أما **Duclos Tierry** فعرفها على أنها : "جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المستعملة أو التقنية المستخدمة، تسمح لكل شخص بتحويل الأموال". [4]

[1]– الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 31 – 32 .

[2] - Bonneau Thierry : " **Droit Bancaire** ", Edition Montchrestien, Paris, 1994, p 41.

[3] - D'hoir Lauprêtre Catherine : "**Droit du Crédit** ", Edition Eclipses, Lion, 1999, p 11.

[4] - Duclos Thierry : **Dictionnaire de la banque** – 2ème édition – SEFI – bibliothèque national du canada – 1999 – p 308.

كما عرفها **جون بول فويار** على أنها: "تمثل العمليات البنكية الخاضعة للتحكم البنكي، حيث تمنع على أي شخص من غير المؤسسات القرضية أو المالية أن تقوم بمثل هذه العمليات بصفة اعتيادية دون الحصول على الاعتماد الصادر عن لجنة المؤسسات القرضية أو المؤسسات الاستثمارية" .[1]

أما **M. Zollinger** فعرف وسائل الدفع على: "أنها الوسائل التي تسهل المبادلات من السلع والخدمات مع الاستجابة لمتطلبات معينة". [2]

ويتضح من هذه التعاريف المختلفة لوسائل الدفع أنها تعني كل الوسائل التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم أو التقنية المستعملة، وكذا مهما كانت الدعامة المستعملة سواء كانت ورقية كالشيكات والسندات التجارية، السندات البنكية للدفع، أو قيدية كالتحويلات أو بلاستيكية كالبطاقات البنكية أو إلكترونية كالمحافظ الإلكترونية والإفتراضية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع

نتيجة الفائض المتحصل عليه من عملية الإنتاج بفضل تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية في المجتمعات البدائية، برزت مرحلة يتم التبادل من خلالها بين المجتمعات بسلعها المختلفة أي سلعة مقابل سلعة، وهو ما يعرف بالمقايضة غير أن هذه الوسيلة لم تدم طويلا بسبب محدودية هذا النظام، بعد النقائص التي تميزت بها مرحلة المقايضة كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى أكثر فعالية. [3]

[1] - Jean Paul Foyart : " **Monétique et Moyens de Paiement** ", Séminaire et Formation Unicom, Hôtel Mercure Alger, Le 26-27/07/2006.

[2] - M.Zollinger , " **Conférence sur les moyens de paiement moderne** " Université Paris V, 1992, Nanterre, Tours, P 28.

[3]- عمار لوصيف، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008، ص 12.

ولقد مرت هذه الوسائل بمجموعة من المراحل أهمها: [1]

إن أول وسيلة للدفع ظهرت في الألف الرابع قبل الميلاد (حوالي 3600 ق م) على شكل وسيلة تبادلية لتعويض المقايضة التي كانت غير فعالة كمقياس للقيمة في تبادلات السلع والخدمات، النقود البدائية التي كانت تعتبر كأساس للقيمة، تمثلت في سنبلة الشعير أو رأس الماشية.

المرحلة الأولى:

من خلال تاريخ النقود نجد أنه استعملت في البداية بعض السلع التجارية التي تمثل قيما أساسية كنقود فعالة للتبادل، حيث أنها استعملت كمقياس للقيمة لبعض السلع الأخرى والخدمات القابلة للقياس والتقييم على أساسها ، وتمثلت في بادئ الأمر في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالشاي والملح ... الخ، ثم بعد ذلك تلتها السلع التزيينية أو الزخرفية (الحلي، اللآلئ، الأحجار الكريمة)، وأخيرا تم اللجوء إلى رؤوس الماشية.

أما باقي الوحدات التقييمية لم تكن مستعملة بشكل واسع مثل الوحدات التي تمت الإشارة لها لأنها لم تكن ملائمة للإستعمال اليومي والمتكرر، وهذا ما أدى تدريجيا للبحث عن طريقة بديلة، ومن هنا استبدلت تدريجيا بالنقود المعدنية (غالبا معادن ثمينة).

المرحلة الثانية:

النقود السلعية استبدلت سريعا بالنقود المعدنية والتي تعرف على أنها النقود التي تحقق أكبر فعالية، حيث أن استعمالها كان في حوالي العام 556 قبل الميلاد.

إن أولى القطع النقدية تمثلت في قطع من معدن الإلكتروم (خليط بين الذهب والفضة)، والتي كانت تستخرج من نهر الباكتول (Fleuve du Pactole) في ليديا (آسيا الصغرى)، وفي القرن السابع قبل الميلاد قام الليديون

[1] – بورزق إبراهيم فوزي، " **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البينكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص05-10.

بتحويل هذه القطع في شكل حبات فاصولياء ذات وزن وشكل معين، وتم تأشيرها برمز رسمي، والقطع التي وجدت في هذه الحقبة سميت بالنقود الإغريقية.

منذ أن إستطاع العمال أو الحرفيين في المعادن من إيجاد وسيلة للفصل بين المعدنين (الذهب والفضة)، أقام الملك Crésus[1] أول نظام ثنائي المعدن Bimétalliste [2]حيث قام بصك قطع فضية تزن 10,89 غ، حيث كل عشر قطع منها ، تعادل قطعة ذهبية تزن 8,17 غ، كما تم جعل الهيئة الحاكمة هي الوحيدة المخول لها إصدار وصك هذه النقود وتحديد قيمتها.

وفي العام 550 قبل الميلاد، تم تعميم استعمال هذه النقود في المدن الكبرى التجارية وكانت النقود الإغريقية مزخرفة بصور الآلهة.

أما في الفترة الممتدة من القرن الأول قبل الميلاد إلى غاية القرن الخامس ميلادي أسس الرومان أول ورشة لسك القطع النقدية في الكابيتول Capitole [3]بالقرب من معبد الإلهة Junon[4] **** والتي تدعى أيضا Junon Monéta وهو ما يعني الإلهة المحذرة ، وكلمة Monéta تمثل إنتاج الورشة الذي كان يتم تحت رعاية وحماية الإلهة Junon ، ومن هنا جاء اللفظ Monnaie أي نقود.

وتحدد قيمة هذه النقود من خلال وزنها، وبعد ذلك وبسبب إضاعة الوقت في عمليات التبادل بهذه الصيغة، تم التوجه إلى النقود الورقية أو على شكل آخر هو أسطوانات معدنية صغيرة تصنع من معادن غير ثمينة لتجنب التزوير بحيث يتم سكها تحت ضمان النظام الحاكم.

[1] - **Crésus** : (560-546 Avant JC) Dernier Roi de La Lydie.

[2] - **Bimétalliste** : « Système Monétaire Etabli sur un double Etalon (Or- Argent).

[3] - **Capitole** : L'une des Sept Collines de Rome.

[4] - **Junon Monéta** : Mythologie Grec, Epouse de Jupiter, Protectrice des Femmes.

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة تم التوجه من وسائل الدفع المادية إلى وسائل الدفع العينية حيث تم التحول من القطع النقدية المعدنية إلى الأوراق المالية ثم الحسابات البنكية.

لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في :" الأوراق التمثيلية " للقطع النقدية (Certificat de Métal) ،هذه الورقة تمثل تماما القطع المودعة لزمن معين، وعدد الأوراق يمثل عدد القطع المعدنية ويساويها، ومن بعد ذلك وجد مصدروا الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم بصفة متزايدة مما يعني باللاتينية Fiducia ومنه اشتقت الكلمة Fiduciaire وبالتالي سميت Fiduciaire Monnaie أي النقود الإئتمانية، وأصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية مما دفع بالمصدرين إلى القيام بإصدار المزيد من الأوراق أو النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة. [1]

إن إصدار النقود الإئتمانية بدأ عن طريق الخواص ثم بعد ذلك أصبح يتم عن طريق البنوك، وبسرعة بعد ذلك أصبح يتداول حتى خارج حدود الدولة مما جعل الدول تكلف البنوك المركزية بالقيام بهذه العملية.

وفي الأخير أصبحت هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى قطع نقدية معدنية ومقبولة لدى الجميع.

المرحلة الرابعة:

التطور من الأوراق المالية إلى الحسابات البنكية تم بنفس الطريقة التي تم بها التطور من النقود المعدنية إلى النقود الورقية.

فعملية إيداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الإيداعات والتي استعملت لتسديد الزبائن أو العملاء عن طريق كتابات محاسبية، وبازدياد الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم بصفة متكررة من قبل كل المودعين أو أصحاب الحسابات، ومن هنا قامت البنوك بخلق ما يعرف بالنقود القيدية، هذه

[1]- حرفوش المدني، **الكامل في الإقتصاد**، دار الآفاق، الجزائر، 2000، ص 33.

الحسابات يتم تموينها من خلال القروض الممنوحة، ومن هنا جاءت المقولة المشهورة "Les crédits font les dépôts".

وقد كانت السفتجة أقدم هذه الوسائل على الإطلاق حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح إلا لتسوية واحدة من المعاملات فقط، إلى سند قابل للتظهير، نظرا لإحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة بسند واحد، ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر وبحق بداية حقيقية لتطوير وسائل الوفاء–الدفع في تلك الفترة[1].

كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات التجارية أو السندات لأمر لتأخذ مكانة لا بأس بها بين وسائل الدفع، فالبنوك بدورها لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية، حيث بإمكان البنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك، وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية. [2]

المرحلة الخامسة:

وفي العصر الحديث ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة، وهي وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية، وكذا تطور شبكة الانترنيت وبروز التجارة الإلكترونية، وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحولها إلى إلكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية. [3]

ومن أهم هذه الوسائل الجديدة نجد البطاقات البنكية، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم، وتظهر

[1] – صلاح إلياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام ادفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عصرنة تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، ص: 4 – 5 .

[2] – رضوان فايز نعيم :" **بطاقات الوفاء** " ، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1990 ، ص04.

[3] – شبكة النبأ المعلوماتية، " **وسائل الدفع الإلكترونية بدأت تحل محل الأوراق النقدية** " ، الموقع الإلكتروني: **www. Annaba. Org** .

بعدها ما يعرف بالمحافظ الإلكترونية التي تقوم بتحويل النقد إلى سلاسل رقمية ويتم حفظها وتخزينها في شكل معلومات على قرص ثابت في موقع العمل، حيث لا يتم اللجوء إلى التعامل بالنقود عبر شبكة الانترنيت. [1]

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور وسائل الدفع

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ، وأهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولا – تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية : [2]

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود، كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها إن كانت بمبالغ كبيرة، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية.

ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا، إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة، ومنها:

1– انعدام الملائمة :فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة إنخفاض المبيعات أو فقدانها.

2– عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي :لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

[1]– حجازي بيومي عبد الفتاح، "**النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية**" ، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص296 .

[2]– طارق عبد العال حمادة، **التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000، 145-146.

3- ارتفاع تكلفة المدفوعات :إن كل معاملة تك ل ف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات. و أكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية، وهو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة إجتماعية بسبب الإنتشار الواسع لها.

ثانيا – استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي:

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية (www-world wide web) ، حدث ما يشبه الميلاد الجديد للانترنت حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت مما أتاح للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان بالعالم أن يقوم بتطوير موقع الكتروني يكتسب قيمته من قيمة المحتوى الذي يتضمنه، وهكذا استقرت الانترنت في شكلها الحالي كشبكة عالمية تربط شبكات العالم .[1]

وقد أتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك وسمح لعملائها بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين، أو الانتظار لساعات طويلة لأجل قضاء مصلحة مصرفية، وذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي(home bankin) ، حيث تم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وهو في منزله، وإجراء كل عملياته المصرفية.[2]

ثالثا – التوجه نحو التجارة الالكترونية:

إن انتشار التجارة الالكترونية عبر وسائل الإعلام والانترنت ساهمت في إيجاد البيئة النظيفة لصناعات وسلع وخدمات، والتجارة الالكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض تكلفة النقل وتخفيض الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات.[3]

---

[1]- عمار لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2]- محمد حسين منصور، **المسؤولية الالكترونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص42.

[3]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي التجارة الالكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص 150-151.

و من الدوافع التي أحق إلى ظهور التجارة الالكترونية هي: [1]

1- تسيير المعاملات التجارية :سمحت التجارة الالكترونية بدمج وإختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري، فضرورة التسيير الفعال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحدا من الاهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الالكترونية.

2- الفعالية التجارية :الرغبة في الوصول إلى مستوى عال من النجاعة في الإنتاج والتوزيع يشكل كذلك دافعها مهما، يمكن التجارة الالكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها وحفظها بطريقة آلية.

3- تطوير أسواق جديدة :اعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الالكترونية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة.

رابعا – الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها وقد كان انتشار التجارة الالكترونية سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل . [2]

خامسا – ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية يمكن تقسيمها كما يلي: [3]

[1]- إبراهيم بختي، **التجارة الالكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص 45-47.

[2]- وهيبة عبد الرحيم، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 47.

[3]- أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد**، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003 ، ص33-34.

1- المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات : لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة نادي، حيث تمتلك كل منظمة العلامات التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للمصارف، وأشهر هذه المنظمات هي شركتي الفيزا كارد والماستر كارد ويطلق عليهما اسم راعي البطاقة.

2- المؤسسات المالية العالمية :وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها :أميريكان اكسبريس، لديفرز كليب مؤسسات تجارية كبرى GCB.

المبحث الثاني: وسائل الدفع التقليدية

وسائل الدفع التقليدية وتسمى أيضا وسائل الدفع القيدية Moyens de Paiement Scripturaux ، تعتبر أكثر فعالية بالنسبة للعمليات التجارية التي يتم فيها الدفع عن بعد، حيث يتم من خلالها تسديد أموال المعاملات التي تتم عن طريق إرسال الفواتير للزبائن، تسديد أجور العمال، تمويل الخدمات والتعويضات، الدفع في المؤسسات والإدارات ، شركات التأمين وتحويل الأموال بين الحسابات من الأفراد للمؤسسات أو العكس.

وقد تمت الإشارة لهذه العمليات في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05/442 الصادر بتاريخ 2005/11/04، حيث تم تحديد المستويات التطبيقية للقيم التي يتم التعامل بها عن طريق هذه الوسائل " وسائل الدفع القيدية " من خلال النظام المصرفي والبنكي، وسنقوم بذكر هذه الوسائل مع تحديد أهم أشكالها.

المطلب الأول: النقود La monnaie

هي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة وهي الأكثر إستعمالا من بين كل وسائل الدفع،[1] بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى النقود سواءا بواسطة الخصم قبل تاريخ الإستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق

[1]- عمار لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

عند حلول هذا التاريخ وعلى خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون فإن النقود تصدر من طرف جهة معروفة ومنظمة في النظام البنكي. [1]

الفرع الأول: التطور التاريخي للنقود

إن بحث الإنسان للحصول على المنتجات التي هو بحاجة إليها وليس بمقدوره إنتاجها بينما هي متوفرة لدى مجتمعات أخرى من جهة ومن جهة أخرى حاجته لتصريف الفائض من منتجات أدى إلى ظهور المبادلة السلعية "فالمبادلة السلعية أصبحت حقيقة لا مفر منها لتكون المقايضة الدرجة الأولى لسلم مجهول من أوجه قياس وحدات المبادلة"[2] إلى غاية مرحلة معينة وبسبب زيادة الحاجات وبالتالي زيادة العارضين والطالبين ساهم في توسيع ثغرات المقايضة التي تمثلت أهمها في:

صعوبة تحديد نسب التبادل: إن تحديد نسب التبادل مسألة بالغة الصعوبة، الأمر الذي يسبب أخطاء، إذ تتوقف نسب التبادل على قوة المساواة بين الأطراف المتبادلة، ومن ثم تعدد هذه النسب مما يسمح بعدم إستمرارها.

صعوبة تجزئة السلع والخدمات: تتمثل هذه الصعوبة في إختلاف السلع من ناحية قابليتها للتجزئة من حيث حجمها ووظيفتها.

ولذلك ظهرت النقود التي أخذت أشكال عديدة تطورت بتطور النشاط الإقتصادي بداية بالنقود السلعية، "محلا للتبادل وكان من بينها بعض السلع التي باتت أكثر فائدة من حيث طبيعتها الإستهلاكية ولذلك فقد كانت مرغوبة من الناحية التسويقية فاستخدمت الحبوب و الأنعام والماعز وغيرها وبذلك كانت لها منفعتين ففي نفس الوقت منفعتها كنقود ومنفعتها كسلعة قابلة للإستهلاك". [3]

---

[1]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 37.

[2]- عبد المنعم محمد مبارك، **إقتصاد النقود**، منشورات دار الأديب، سنة 2006، ص 05.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، ص10.

الفرع الثاني: تعريف النقود

ويمكن تعريف النقود تاريخيا على أنها قطعة معدنية تستعمل كوسيلة دفع في عمليات التبادل ثم كوسيلة دفع عامة. يبقى أن النقود هي مجموع وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه أتجاه دائنيه، النقود هي ما تقوم به النقود، وتتميز النقود كوسيلة دفع بثلاث خصائص هي :السيولة، التماثل وعمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية .وهي ظاهرة إجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقها.[1]

ويعرف بعض الاقتصاديين النقود على أنها سلعة تتميز عن غيرها في تبسيط المبادلات، في حين آخرون يعتبرون النقود على أنها سلعة خاصة، لها وظائف خاصة، وليس لها قيمة ذاتية، على الأقل في شكلها المعاصر، ولا منفعة خاصة مقارنة بالسلع الأخرى. مع ذلك لها منفعة غير مباشرة، كذلك النقود كانت في الواقع كمؤشر قبل أن تكون في شكلها المادي. لهذا نجد الطبيعة الأساسية المجردة والتمثيلية للنقود، إذ يمكن اعتبارها كمرآة للمجتمع. [2]

فإن النقود عند الاقتصاديين يمكن أن تعرف بأكثر من زاوية : [3]

– **من حيث الوظائف التي تؤديها** :فهي أداة تستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيم.

– **من حيث خصائصها** :فهي أية أداة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد.

– **من حيث القانونية** :فهي أية أداة لها القدرة القانونية على إبرام الذمة من الديون.

بالجمع بين الخصائص والوظائف يستقي الاقتصاديون تعريفا عاما وهو أن النقود:" أية أداة تستخدم عادة كوسيط للتبادل، وكمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الأفراد"، وفقا لهذا التعريف، فقد تم التفريق بين مفهومين:

الأول للعملة :و هي كل ما تعتبره السلطة نقودا تمنحه صفة إبرام الذمة من الديون.

[1]– فريدة بخزاز يعدل ، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثالثة، 2001 ، ص34.

[2] -Sylvie Diatkine: Institutions et Mécanismes Monétaires – Armand Colin – Paris – 1996 – p 14.

[3]– سماح شعبور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر– واقع وتحديات –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التمويل المصرفي، جامعة تبسة، 2016/2015، ص 07.

الثاني للنقود :وهي أكثر شمولا من ذلك فهي تشمل العملة، كما تشمل كل ما يتراضى عليه الناس باختيارهم ويتخذونه وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم. [1]

وهناك العديد من التعريفات للنقود، إلا أن أكثرها شيوعا هو ذلك الذي يعرفها بدلالة وظائفها أي "النقود هي ما تفعله النقود". [2]

الفرع الثالث: أنواع النقود

أولا: النقود المعدنية

تم في بادئ الأمر استخدام المعادن الثمينة التي كانت تستخدم للزينة والحلي، ومع تطور الحياة الاقتصادية وبداية استعمال النقود، أقبل الأفراد على استخدام هذه المعادن الثمينة وخاصة الذهب والفضة بمثابة أشكال للنقود، وكان اتفاق الأفراد على القبول بذلك راجع إلى خصائص هذه النقود ومن أهمها ثبات قيمتها، إذ أن قيمة هذين المعدنيين، لاسيما الذهب ثابتة نسبيا نظرا لصفة الدوام، بالإضافة لكون الكمية الموجودة من هذين المعدنين قد تزايدت بصورة بطيئة وثابتة، منذ أن بدأ الإنسان يحفر الأرض ويستخرج الذهب والفضة، ولهذا فإن الكمية الموجودة في الوقت الحاضر من الذهب هي كبيرة، ولكن لدرجة أن الزيادة القليلة الناجمة عن الاستخراج السنوي لا تؤثر في قيمته الإجمالية، وهذا الإعتبار يجعل وضع الذهب يختلف عن أي سلعة أخرى. [3]

والنقود المعدنية نوعان:

1- النقود القانونية: هي القطع النقدية المعدنية ذات القيمة المحفوظة فيها، والتي اعتمدت كوحدة في نظام نقدي معين، حيث لها وزن محدد من الذهب أو الفضة، على درجة معينة من النقاوة، وكانت جميع القيم والأسعار تنسب إليها ، وتتسم تلك النقود بالسمات الآتية:

[1]- موسى آدم عيسى، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الإقتصاد الإسلامي**، مجموعة دلة البركة، إدارة التطوير والبحوث، جدة، 1993، ص20.

[2]- محمد شكرين، **بطاقة الإئتمان في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 08.

[3] - Delande Guy : « **Leçon sur la Monnaie** », Editions Universitaires, Montpellier, 1999, p 12,15.

- إن قيمة المعدن فيها تساوي قيمنها كوحدة نقدية، فمثلا الليرة الذهبية التي كان يتعامل بها في انجلترا قبل 1914كانت قيمتها تساوي بالفعل وبصورة رسمية عشرون شلنا، فإذا صهرت فإن حاملها يستطيع أن يبادل ما يحصل في يده من الذهب بعشرين شلنا.

- النقود القانونية هي واسطة لا حدود لها لتسديد ي نوع من المدفوعات،فهي تقوم بجميع وظائف النقود.

- إمكانية انساب جميع أنواع النقود الأخرى إليها وتقدير قيمتها على أساسها.

2- النقود القانونية المحدودة: هي القطع المعدنية التي لا تتساوى قيمتها الإسمية مع قيمة ما تحتويه من مادة، وتستخدم هذه النقود كوحدات نقدية مساعدة للنقود القانونية (تطلق عليها أيضا تسمية النقود المساعدة)، كما أنها تصنع من معدن النيكل أو البرونز، ويمكن تحديد أوجه اختلاف تلك النقود عن النقود القانونية فيما يلي:

- إن قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها كنقود، مثلا إذا صهرت ثلاث قطع منها فإن ما نتحصل عليه من معدن لا يساوي قيمتها.

- لا تستخدم النقود القانونية المحدودة في جميع أنواع المدفوعات، فهي التي تدفع بها ولكن إلى حد محدود ، كما يحدد القانون الإنجليزي الكمية التي تقبل في الدفع من النقود، باثني عشر بنسا وبأربعين شلنا، كما حدد القانون المصري (المادة 14 من القانون رقم 25 لسنة 1916) مائتي قرش من النقود الفضية وعشرة قروش من النيكل والبرونز، والحكومات وحدها هي التي تستأثر بحق سك هذه النقود وذلك لنقص قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية.

3- إستعمال النقود المعدنية:

مازالت المعادن الثمينة تستعمل كنقود حتى يومنا هذا وهي كانت تستعمل في الماضي كنقود بأشكال سبائك خام أو مقسمة ولكن بعد زمن أصبحت هذه النقود تأخذ شكل القطع المسكوكة، التي يحدد وزنها ودرجة النقاوة

على أحد وجهيها من قبل الحكومة.كما أن النقود المعدنية المحدودة أو المساعدة مازالت تستعمل كنقود مساعدة تحمل شعار الحكومة المصدرة دون تحديد وزن أو درجة نقاوة المعدن، بل يقتصر على تحديد القيمة الأساسية لها.

ثانيا: النقود الورقية

عندما اتسع نطاق التجارة، وزاد حجم المعاملات، وحصل التجار على أرباح طائلة، لجأ الأفراد إلى إيداع أموالهم المعدنية في خزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة، وكان المودعون يحصلون مقابل ذلك على صكوك مقابل قيمة ودائعهم، وكان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية يذهب إلى الصائغ ويصرف منه قيمة الصك لدفع ثمن المشتريات.

مع مرور الزمن استطاع التاجر تظهير الصك للتجار الآخرين، ومع قبول الأفراد لفكرة تظهير الصكوك، لاختلاف قيم المعاملات، أخذ الصائغ بإصدار صكوك بفئات صغيرة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر إستعمال النقود الورقية، وأطلق عليها إسم **البنكنوت** عندما تولت البنوك إصدار هذه الأوراق، حيث أنها تمثل دين على البنك يدفع عند كل طلب، ومع اتساع نطاق هذه العمليات التجارية، تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق عن طريق البنوك المركزية.

كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل، حيث كان يمثلها ما يعادل قيمتها من الذهب، إلى أن أصبحت أوراقا إلزامية، وليس لها تبعية مساواة مع الذهب، أي مقارنتها بمقدار من الذهب ، وتنقسم النقود الورقية إلى قسمين:

1- النقود الورقية النائبة أو القابلة إلى التحويل إلى النقود معدنية:

هي عبارة عن شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في المصرف على شكل نقود أو سبائك، حيث تعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك، وبالتالي يتم تبادل أو تداول الذهب والفضة دون أن ينقل من الخزائن، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتداول شهادات الدولارات الذهبية والفضية

Silver And Gold Certificates، ويمكن القول بأن السبب في الالتجاء إلى هذه الأوراق هو سهولة حملها وعدم تعرضها للتآكل أو السرقة.

2- النقود الورقية غير القابلة للتحويل:

هي الأوراق المصرفية " البنكنوت " ، تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب، تتوقف مكانتها وقوتها على مالها من رصيد ذهبي وثقة الجمهور، وكذا الرقابة الفعلية التي تفرضها الحكومة عليها، أما إصدارها فيتم عن طريق مصرف واحد تحدده الحكومة ألا وهو البنك المركزي، وغالبا ما يكون لهذه النقود قوة ابرائية لا حدود لها ، على الأقل على الصعيد الداخلي وتسمى أحيانا بالنقود الورقية الاعتبارية Monnaie Fiduaane.

وبالرغم من أن أصل النقود الورقية غير القابلة للتحويل ليس مجرد وعد بالتحويل إلى نقود معدنية إلا أنه أصبح مألوفا ومتفقا عليه من الجميع.

كما أن هناك شكل آخر من النقود الورقية غير القابلة للتحويل يطلق عليه النقود الورقية الإلزامية وهي التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية كفترة الحروب مثلا، ولا يقابل هذه الأوراق رصيد معدني، كالأوراق التي صدرت في فرنسا خلال الثورة الفرنسية والمعروفة باسم (Assignats) والأوراق " ذات الضوء الأخضر " Green Bachs التي صدرت في الولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية، والمارك الألماني والفرنك الفرنسي وأذونات الخزانات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، والأوراق من فئة الخمسة والعشرة قروش التي صدرت في مصر خلال الحرب العالمية الثانية، كل هذه الأمثلة هي لنقود تحمل وعدا بالتحويل إلى نقود معدنية، ولكن يلاحظ أن السلطات التي أصدرتها لم توف بوعدها فيما بعد، مما يوضح أن هذا الشكل من النقود القابلة للتحويل يلجأ إليه في ظروف الأزمات ولكنه نظرا لملابسات إصداره يتحول إلى كونه غير قابل للتحويل وغالبا ما يتم هذا الإجراء بموجب قرار أو قانون تصدره الدولة يقرر فيه بنك الإصدار إيقاف دفع نقود ذهبية مقابل النقود الورقية التي تقدم إليه.

وفي الواقع أن ما يبرر هذا الإجراء هو رغبة الحكومات تمكين البنوك من توسيع عملية إقراضها حتى تتمكن من تجاوز الأزمات التي دعتها إلى اتخاذ هذا الإجراء.

وهنا يجدر بنا أن نشرح قانونا علميا مشهورا للسير توماس جريشام، الذي كان قد القي على عاتقه وضع العملة الانجليزية على أسس و قواعد صحيحة ، فصاغ قانونه، في عبارته المشهورة "النقود الرخيصة تطرد النقود الغالية من التداول"« The cheaper money tend to drive out the dearer » ، و تحدث الاقتصاديون فيما بعد عن هدا القانون بصيغة أيسر فقالوا " النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة " أو Bad money drive out goods و كان قانون جريشام يقول : إدا تضمنت القطعة المعدنية كمية من المعدن النفيس تكون قيمتها أكثر من قيمة القيمة الاسمية لقطعة النقود، فان بعض الأفراد يحرصون على إخراج تلك القطعة من التداول لصهرها، وبالتالي تكون قيمتها كسبيكة أكبر منها كقطعة من النقود.

و عند تطبيق قانون جريشام[1] على بعض البلدان التي تسير وفق نظام المعدن الواحد أي قاعدة الذهب فان هدا البلد خرج عن تلك القاعدة و أصبح البنكنوت عملة قانونية تدفع بها جميع الديون، وتصبح النقود الورقية نقودا رديئة و يختفي الذهب عن التداول ليرتفع ثمنه ولا يمكن الحصول عليه إلا بعلاوة، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الأهلية عندما حلت أوراق الخزينة محل الذهب فوصلت علاوته عام 1864 إلى185%.

كما يظهر قانون جريشام في حالة البلاد التي تسير على نظام المعدنين (الذهب و الفضة مثلا)، و نعني بدلك أن تعين السلطات العامة نسبة قانونية بين الذهب و الفضة ، وتكون للمسكوكات الذهبية و الفضية قوة إبراء للديون غير محدودة.

كما أنه يصح أن يكون المقدار المتداول من النقود الرديئة عندما كان لسد حاجة المعاملات ، فيضطر الناس إلى تداول بعض النقود الجيدة، وطالما اعتبرت النقود وسيطا للتبادل وليست شيئا مرغوبا فيه لذاتها، فان الأفراد يقبلون

[1] – **توماس جريشام** : وزير مالية ملكة انجلترا في القرن السادس عشر.

شكلا من أشكال النقود تكون قيمته أقل من حقيقته ، إما لأن الجمهور قد تعود على ذلك أو لأنه فهم أن أية سلعة يمكن أن تستخدم كنقود طالما أن الناس يقبلونها قبولا عاما.

ونستخلص من هذا أن قيمة النقود الجيدة إذا تساوت مع قيمتها الاسمية اعتبرت نقودا جيدة و طردتها النقود القديمة، أما إذا كانت قيمة النقود المعدنية أكبر من قيمتها الاسمية سارع الأفراد بتحويلها إلى سبائك لجني الربح فتختفي النقود القديمة، و إذا كانت القيمة المعدنية للنقود أقل من قيمتها الاسمية فإنها تعتبر رديئة أو ضعيفة و تطرد النقود الجيدة من التداول. [1]

المطلب الثاني: الاقتطاعات Les prélèvements [2]

الاقتطاعات هي وسيلة دفع ملائمة لعمليات الدفع المتكررة وتتم بين المدين وبنكه من خلال التصريح أو السماح بالاقتطاع من الحساب البنكي، ثم بين المدين والدائن من خلال طلب الاقتطاع من الحساب البنكي يقدمه الدائن مع شرط وجود رقم وطني مصدرNuméro National Emetteur وتصريح مسبق من قبل المدين بالاقتطاع من حسابه.

ويتم الاقتطاع حسب طريقتين هما:

- ✓ **الاقتطاع العادي**: ويتم في أجل 04 أيام بعد تقديم الأمر.
- ✓ **الاقتطاع السريع**: يتم في أجل يومين بعد تقديم الأمر.

الفرع الأول: مزايا الاقتطاعات

فيما يخص مزايا هذا النوع من وسائل الدفع فيمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ **مزايا الاقتطاع بالنسبة للدائن:**

- وسيلة دفع اقتصادية وغير مكلفة.

[1]- مجدي محمود شهاب، " **الاقتصاد النقدي** " ، الدار الجامعية، بيروت، 1998،ص 31-32-33.

[2]- بورزق إبراهيم فوزي،**مرجع سبق ذكره**، ص46-47.

- تمكن من التسيير الفعال للخزينة.

✓ **مزايا الاقتطاع بالنسبة للمدين:**

- عمليات الدفع مضمونة.

الفرع الثاني: عيوب الاقتطاعات

وتتمثل هذه العيوب فيما يلي:

✓ **العيوب بالنسبة للدائن:**

- وقوع بعض المشاكل لأخطاء راجعة لبنك الدائن.

- الدائن غير معني بالعملية.

✓ **العيوب بالنسبة للمدين:**

- المدين لا يمكنه التحكم في العملية.

المطلب الثالث: الشيكات Les chèques

الفرع الأول: تعريف الشيك

لقد تعددت تعاريف الشيكات فهناك من يعرفها على أنها عبارة عن :" وثيقة كتابية من خلالها يكون بإمكان الشخص، سواء كان مادي أو معنوي، مالكا لحساب بنكي يسمى " الساحب " إصدار أمر لشخص آخر يسمى " المسحوب منه " يكون بنكا أو مؤسسة مصرفي، بدفع مبلغ معين لشخص ثالث يدعى المستفيد، مقابل مشتريات، تسديد ديون، دفع أموال". [1]

[1] -Bret Marie Thérèse : "**Monétique et Moyens de Paiements** ", Séminaire Unicom, Hôtel Mercure Alger, 26-27/07/2006, Sans Numéro de Page.

هو عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب (**Le tireur**) من المسحوب عليه(**Le tireç**) (أحد البنوك عادة) أن يدفع مبلغا للساحب نفسه أو لطرف ثالث .هذا طبعا مع إفتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب هكذا.[1] والشيك بحد ذاته ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين لحامله، كما هو الحال في الورقة المصرفية، بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك، وهو تعهد فوري يمكن المستفيد من أن يحصل على النقود من البنك يوم تحرير الشيك. [2]

ويعتبر الشيك من أكثر أنواع الأوراق التجارية شيوعا في العمل نظرا لأهميته البالغة في المعاملات، كما يتميز بأنه قليل الحاجة إلى استعمال النقود ويحد من كمية تداولها، ولا يجبر الساحب على الاحتفاظ بالنقود بحوزته للوفاء بها مما يؤدي إلى التقليل من مخاطر ضياع النقود أو سرقتها، هذا بالإضافة إلى كونه وسيلة فعالة لإثبات الوفاء، إذ يقيد البنك في دفاتره أن الشيك المخصص للوفاء بمبلغ معين قد دفع لشخص معين، مما جعله يحتل المرتبة الأولى بين الأوراق التجارية رغم حداثة إنشائه مقارنة بالأوراق التجارية الأخرى. [3]

من الوجهة القانونية يخضع الشيك للقانون التجاري وكذلك للإجراءات الجنائية، وهو في الجزائر على شكله الحالي منذ 1979 ، وتم إدخال تعديل طفيف عليه سنة 2005 من خلال إصدار الشيك وذلك تبعا لقرار البنك المركزي رقم 05/95 بتاريخ 2005/01/25، الناص على الشيكات والتعليمة رقم 62/94 بتاريخ 1994/09/28، الخاصة بالتعريف البنكي، وذلك لتسهيل العملية التي يتم العمل بها حاليا الخاصة بالقراءة الإلكترونية للشيك وتسريع عمليات المقاصة الآلية ما يبين البنوك، وكذا إعادة بعث التعاملات بالشيك للقيم الأكبر من 50000 دج إبتداءا من (2006/09).

[1]- شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص84.

[2]- منصور بن عوف عبد الكريم، **مدخل إلى الرياضيات المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص25.

[3]- بورزق إبراهيم فوزي،**مرجع سبق ذكره**، ص42.

الفرع الثاني: خصائص الشيك

الشيك ورقة تجارية تتضمن أمرا بأداء مبلغ معين من النقود ويمتاز بمجموعة من الخصائص تتمثل في: [1]

- ✓ لا يمكن سحب الشيكات إلا على البنوك؛
- ✓ يحتوي الشيك على ثلاثة أطراف هي الساحب والمسحوب عليه والمستفيد؛
- ✓ الشيك أداة للوفاء و لنقل النقود ولا يصلح أن يكون أداة للائتمان؛
- ✓ وجود رصيد كاف للساحب لدى المصرف المسحوب عليه منذ تاريخ إنشاء الشيك، وذلك لتوفير الثقة الكافية بهذه الورقة؛
- ✓ لا حاجة لذكر اسم المستفيد فيه، وبالتالي يمكن سحبه لحامله.

الفرع الثالث: أنواع الشيكات

باعتبار الشيك من بين وسائل الدفع الأكثر انتشا ا ر إلى جانب النقود الورقية هذا ما أدى لظهور عدة أنواع يمكن ذكرها كما يلي:

أولا: الشيك المسطر أو المخطط

هو شيك محرر في شكل الشيك العادي إلا أنه يتميز بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، مما يترتب عليه وجوب امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا إلى البنك أو إلى عميل البنك.لذلك فإنه يتعين على حامل الشيك المسطر تظهير الشيك إلى البنك ليتولى استيفاء المبلغ لحساب هذا العميل. [2]

[1]- أكرم ياملكي، **الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000 ، ص20.

[2]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **تسيير وسائل الدفع في البنوك التجارية دراسة حالة ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة سعيدة –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال، جامعة سعيدة، 2015/2014، ص16.

و يوجد نوعين من التسطير وهما: [1]

1- التسطير العام: حيث بموجبه يترك ما بين الخطين فارغا أو يكتب ل " **co** " أو كلمة بنك أو مصرف دون تحديد اسم البنك يتم إيداع هذا النوع من الشيكات في حساب المستفيد لدى أي بنك، ولا يجوز للمسحوب عليه أن يحرر شيكا مسطرا تسطيرا عاما إلا إلى أحد عملاءه.

2- التسطير الخاص: هذا الشيك يوضع عليه مابين الخطين المتوازيين اسم بنك معين، وهنا لا يستطيع المسحوب عليه أن يوفي بقيمة الشيك إلى البنك المعين أو المحدد ما بين الخطين المتوازيين أو إلى عميله إذا كان هذا البنك هو المسحوب عليه.

من الجدير بالذكر أن التسطير ليس له علاقة بالتداول الذي يبقى خاضعا للقواعد المتبعة والقوانين المتبعة والسارية و إنما يتعلق بالوفاء، كما يجب الإشارة إلى أنه لا يجوز إلغاء التسطير مهما كان نوعه عاما أو خاصا و إن كان الإلغاء من قبل المسطر نفسه ويمكن تحويل التسطير العام إلى تسطير خاص بينما لا يجوز العكس ويستطيع الساحب أو حامل الشيك تسطيره. [2]

ثانيا: الشيك المعتمد أو المصدق

هو الشيك الذي يطلب من البنك المسحوب عليه اعتماده أو تصديقه بناء على طلب الساحب أو الحامل، ويحصل هذا الاعتماد بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك.و يعد اعتماد الشيك قرينة على أن المسحوب عليه لديه مقابل الوفاء الكافي لسداد قيمة الشيك المعتمد، لذا يلتزم المسحوب عليه بتجميد هذا المقابل لصالح الحامل، وبهذه الطريقة يطمئن الحامل إلى وجود الرصيد الذي يكون الضمانة الأولى لوفاء قيمة الشيك. [3]

[1]- جميل الزيدانين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص133.

[2]- فائق محمد الشماع، **الإبداع المصرفي/ الإبداع النقدي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص220.

[3]- زهير عباس كريم، **النظام القانوني للشيك**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997، ص357.

ثالثا: الشيك المقيد في الحساب [1]

لما كان الشيك أداة وفاء فورية فإن الحامل يستطيع أن يحصل على قيمته نقدا بمجرد تقديمه إلى البنك المسحوب عليه، غير أن القانون أجاز للساحب وكذلك للحامل أن يمنع البنك من الوفاء بقيمة الشيك نقدا وكذلك بكتابة عبارة " للقيد في الحساب " أو ما يفيد هذا المعنى على ظهر الشيك .أو أية عبارة أخرى مماثلة وفي هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلا بطريق القيد في السجلات" اعتمادا في الحساب أو نقل أو مقاصة " والقيد في السجلات يقوم مقام الوفاء.

رابعا: الشيك المؤشر

يقوم المسحوب عليه بناء على طلب الحامل أو الساحب بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير. و هذا التأشير يفيد إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير. إذن فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل الوفاء إلى غاية استيفاء الحامل لقيمة الشيك، بل غايته التأكيد على وجود مقابل الوفاء وقت التأشير فحسب. [2]

خامسا: الشيك السياحي

هو أداة دفع قابلة للتحويل إلى نقود، ولكن في حالة الضياع، فإنه لا يمثل أية قيمة وغير قابل للتفاوض في حالة عدم المصادقة عليه. لذلك فإن الشيك السياحي يمثل فقط تعهدا بالأداء اتخذه البنك الذي أصدره ولا يعتبر أمر بالأداء، والمستفيد منه هو حامله معرف بتوقيعه ويسمى الشيك سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج بلاده، إذا هو شيك يستحق الدفع عند الإطلاع ويستعمل لغرض تسهيل قبض المبلغ المبين فيه دون الحاجة إلى التحقق فيما إذا كان هناك حساب للمستفيد أو كانت هناك تغطية كاملة لمبلغ الشيك، وكل ما يتطلبه الأمر هو مطابقة نموذج توقيع حامل الشيك بتوقيع حقيقي أخر على الشيك نفسه عند دفع مبلغ

[1]- محمد محمود المصري، **أحكام الشيك مدنيا وجنائيا**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000 ، ص124 .

[2]- نادية فوضيل، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص119-120.

له فعلا، ولكي يعتبر الشيك السياحي أداة مقبولة الدفع عالميا يجب أن تكون الجهة المصدرة لهذا الشيك معروفة عالميا، وأنها ذات إمكانيات مالية.يتم تداوله من خلال تظهيره، فقد يختار المستفيد طرح الشيك في التداول، بنقله إلى شخص أخر، أما إذا كان واجب الأداء لشخص معين مع شرط ليس للأمر أو لشرط مماثلة، أما إذا كان الشيك للحامل فيتداول مجرد تسليمه المادي وتظهير الموضوع على الشيك صدر لحامله، يجعل المصدر مسؤولا، إلا أنه لا يحول الشيك إلى سند لأمر .[1]

المطلب الرابع:أوراق الدفع

تعني أوراق الدفع قيمة التسديدات التي تقوم بها المؤسسة اتجاه الموردين أو الدائنين الآخرين، فهي وسيلة دفع تعوض الشيكات، حيث تلتزم المؤسسة بدفع ديونها في أجل محدد (ميعاد الاستحقاق)،[2] وسنعرض بإيجاز أهم أنواع أوراق الدفع :

الفرع الأول: الكمبيالة (السفتجة)

1- الكمبيالة أو السفتجة: مثلها في ذلك مثل السند لأمر هي عبارة عن ورقة تجارية.ولكنها تختلف عنها في بعض الأمور الأساسية.فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت.وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره. [3]

✓ **الكمبيالة:** هي وثيقة تثبت مهلة السداد، مكتوبة من قبل المورد le fournisseur تعد وترسل إلى المسحوب عليه le client (العميل) لإعطائه الأمر بالدفع مبلغ معين في تاريخ معين .

[1]- محمد شكرين، **مرجع سبق ذكره** ، ص10-11.

[2]- نور الدين عياشي، **المحاسبة العامة**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص36.

[3]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

✓ **السفتجة:** هي أمر صادر من شخص هو الساحب، إلى شخص آخر هو المسحوب عليه، بأن يدفع لأمر ثالث هو المستفيد أو حامل السند، مبلغا معيناّ، في وقت محدد، وتسمى بالإضافة إلى كلمة سفتجة بالكمبيالة أو بسند السحب، أو بوليصة.

وعليه تفرض السفتجة وجود ثلاث أشخاص هم: [1]

1- الساحب: وهو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه.

2- المسحوب عليه: وهو من يصدر إلى هذا الأمر.

3- المستفيد: وهو من يصدر الأمر إلى صالحه.

الفرع الثاني: السند لأمر

هو أصلا ورقة تجارية تتضمن تعهدا محررا بدفع مبلغ معين لأمر شخص أخر هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.[2] و يكون فيه طرفان فقط : المحرر والمستفيد. و على أساس هذا التعريف، يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.و أمام حامل هذا السند طريقتان لاستعماله:[3]

1- إما أن يتقدم به قبل تاريخ الإستحقاق إلى أي بنك يقبله، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة مقابل حصول البنك على مبلغ للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في الدائنية وتحمل متاعب تحصيل السند.

2- استعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص آخر، في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض، ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد، عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير. و عندما يتم قبوله يدخل في التداول، وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير، وتلعب هذا الدور قبل حلول

[1]- صلاح إلياس، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[2]- علي البارودي،مصطفى كمال طه، **القانون التجاري**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص15.

[3]- منصور بن عوف عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

تاريخ الإستحقاق، فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة أي إلى نقود قانونية.نادرا ما تقدم السفتجة أو السند لأمر للدفع من طرف المسحوب عليه والمكتتب ويتم الدفع مباشرة من طرف هذين الأخرين.

والجدول الآتي يوضح الاختلاف بين الكمبيالة والسند لأمر:

الجدول رقم (01): الاختلاف بين الكمبيالة والسند لأمر

الكمبيالة	السند لأمر
1- فيها ثلاث أشخاص: الساحب والمسحوب عليه والمستفيد 2- هي أمر بالدفع معطى للساحب 3- فيها قبول بالدفع يضاف إلى أمر الدفع، (ولا يلتزم المسحوب عليه بالأمر إلا إذا عرض عليه وقبله)	1- فيها شخصان فقط: المتعهد والمستفيد 2- هو تعهد بالدفع من قبل المتعهد 3- لا يحتاج للقبول لأنه نفسه تعهد بالدفع 4- هو بالأصل ورقة مدنية لكنها تصبح تجارية (أي تخضع للقانون التجاري) إذا كان أحد طرفيها تاجرا أو إذا كان موضوعها عملية تجارية

المصدر: شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

الفرع الثالث: سند الرهن أو سند إيداع البضاعة

سند الرهن هو أيضا ورقة تجارية كسابقيه، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك. و هو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي. فإذا وضع تاجر أو منشأة كمية من السلع في مخزن عمومي مثل المخازن التي توجد في الموانئ أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع فيسلم له صاحب المخزن كتابا

يشهد بوجود الكمية كذا من السلعة كذا بالمخزن كذا، وهنا في حالة ما إذا كان التاجر لا يوجد لديه نقود بإمكانه الحصول على النقود في انتظار بيع سلعته وهذا بتسليم شهادة ملكية السلع إلى الذي يمنح له قرضا وهذه الشهادة تسمى سند السند[1]. و هو وثيقة تسمح برهن البضاعة وتكون ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العمومية ، سند الرهن مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى (السند لأمر والكمبيالة) يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات. [2]

الفرع الرابع: سند الصندوق

أما سند الصندوق فمن خلاله تقوم الهيئة المقترضة (تكون في الغالب بنكا) بإصدار وثيقة تعترف فيها بالدين، ومدة سند الصندوق لا يمكن أن تتجاوز في أقصى الحدود 12 شهرا يحدث هذا عندما يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو بنك أموالا لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة .و يعتبر وسيلة للدفع إذ أن بإمكان صاحبه أو حامله أن يظهره إلى الغير بهدف تسوية معاملات تجارية أو ائتمانية أخرى، و بالتالي يمكن تداوله من يد إلى يد لهذا الغرض، فسند الصندوق يمكن دائما أن يحرر لأمر حامله . [3]

الفرع الخامس: السندات العمومية قصيرة الأجل

تلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص النفقات الجارية، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لإستعجالية النفقات. و يتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها، أي سندات غير اسمية.[4]

[1]- أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص73.
[2]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص35.
[3]- لوصيف عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.
[4]- الطاهر لطرش، **نفس المرجع**، ص36.

الفرع السادس: الدفع عن طريق التحويل

التحويل هو أبسط العمليات التجارية، فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين (المحول والمحول إليه)ويقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك، أو مراسله(أي بنك أخر) في المكان المحول إليه.فالتحويل آلية لتحويل الأموال —وليس من الأوراق التجارية — يسمح بتحويل الأموال دون الحاجة إلى سحبها من الحساب وتسليمها إلى شخص آخر، ويتميز بسهولة استخدامه، سرعة الدفع، الأمن وقلة التكلفة يمكن أن يكون التحويل تلقائيا باتفاق بين البنك وصاحب الحساب وعادة ما يكون هذا في حالات التحويل المتكرر أو الدوري كأجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل. [1]

المبحث الثالث: وسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية)

كانت التجارة الالكترونية حديثة النشأة من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية) و كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة.

المطلب الأول: عموميات حول وسائل الدفع الحديثة

وسائل الدفع المتطورة في الانترنت هي عبارة عن صورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الحديثة تتم وتسير كل عملياتها الكترونيا، ولا يوجد للحوالات ولا للقطع النقدية. [2]

[1]- محمد شكرين، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[2]- بن رجدال جوهر، **الأنترنيت والتجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص83.

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الحديثة

تمثل وسائل الدفع الحديثة أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الحديثة ومصطلح الكتروني يعني:

" يقصد بوسائل الدفع الالكتروني على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية". [1]

ويعرفها الأستاذ أيمن قديح على أنها: "عملية تحويل الأموال في الأساس كثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات". [2]

وتعرف أيضا:" التعامل بوحدات رقمية إلكترونية، يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر، هذه الوحدات إما أن تتحدث بذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق يحملها المستهلك، بحيث يستعملها في الوفاء مخزن أو بذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، ويستخدمها عن طريق هذا الكمبيوتر. [3]

ومصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويلات الالكترونية للأموال، الشيك الالكتروني والدفع بالنقود الالكترونية. [4]

و تتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل(الدافع أو المشتري) ، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع(البائع)، شبكة البطاقات. [5]

---

[1]- مفتاح صالح،فريدة معارفي، **البنوك الالكترونية**، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة، 2010/10/13، ص08,

[2]- الموقع الإلكتروني: http://:net annalyser

[3]- سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2013/2012،ص41.

[4]- عبد الفتاح البيومي الحجازي، **مقدمة في التجارة الالكترونية** العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص25.

[5]- محمود الكيلاني،" **الموسوعة التجارية و المصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية و الالكترونية دراسة مقارنة** "،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص44.

الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الحديثة [1]

إن ظهور وسائل الدفع الحديثة هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية أو مصارف الانترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف وإستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد.

أصدرت مجموعة مكونة من ثمانية مصارف بطاقة، لتتحول بعد مدة إلى شبكة عالمية، كما تم طرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية.

حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحتوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع .

وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الالكتروني و مع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع برغوتية فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات.

الفرع الثالث: خصائص وسائل الدفع الحديثة

وما زاد من أهمية وسائل الدفع الحديثة الخصائص التي تتميزه عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

[1]- سماح شعبور، مصباح المرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

أولا– يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية : أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛

ثانيا– يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية : وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل؛

ثالثا– يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد :حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد؛

رابعا– يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

أ –الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شركة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية) ، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

ب –الأسلوب الثاني:من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

خامسا– يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم؛

[1]- سعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، 2011،ص153-154.

سادسا– يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات

أ – النوع الأول :شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

ب – النوع الثاني :شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

الفرع الرابع: أهمية وسائل الدفع الحديثة [1]

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الحديثة، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية .من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا يتم الدفع الإلكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح و خصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موحدة عبر الحاسب.

[1]– لوصيف عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص29-30.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الحديثة

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، وتعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت أولها البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقات ذات الشكل المغناطيسي إلى البطاقات ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع حديثة أخرى.

الفرع الأول: البطاقات البنكية وأنواعها

تعرف البطاقة البنكية على أنها:"عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع.كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له .بعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى"

ولقد عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع الالكتروني بأنها:" كل بطاقة تسمح لحاملها أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مر خص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصارف، الخزينة العامة، مصلحة البريد."

وتمكن هذه البطاقة حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي (ATM) Automated Teller Machines، كما تمكنك أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو التلف. [1]

و هناك عدة أنواع من البطاقات البنكية و الشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الالكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص242-243.

- **الشكل رقم (01) : أنواع البطاقات البنكية**

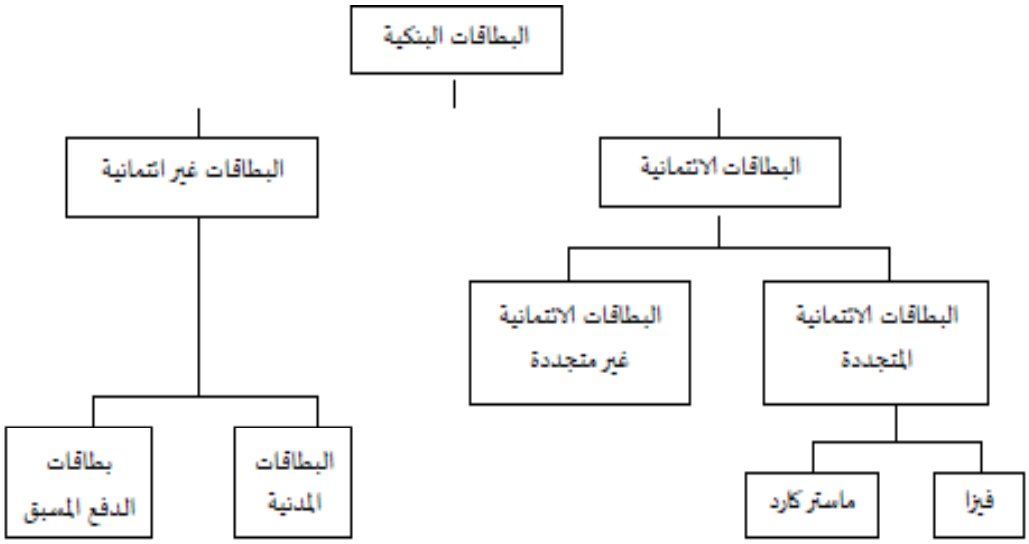

المصدر :نواف عبد الله باتورة، **أنواع البطاقات الائتمانية وأشهر مصدريها**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للمعلومات المالية والمصرفية، 1998، ص47.

أولا: البطاقات الائتمانية

وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات. [1]

كما تعرف أيضا: هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها ت وفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد. [2]

وتنقسم بدورها إلى:

[1]- محمد عبد الحسن الطائي،" **التجارة الالكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة–**" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص186.

[2]- أمير فرج يوسف، **عالمية التجارة الالكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري** الالكتروني –، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص102.

1- **البطاقات الائتمانية المتجددة**[1]: وظهرت هذه البطاقات إلى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين فيزا وماستر كارد وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل، وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة حيث إذا قام العميل باستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 4.1 % ولكن لو لم يسدد في الأجل المحدد، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

2- البطاقات الائتمانية غير المتجددة: وتسمى أيضا ببطاقات الصرف الشهري لأنها يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد.

تسمى أيضا ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد بإستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (إئتمان)مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان.و يلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا

[1]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

عن 10 يوم من تاريخ استلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه. [1]

ثانيا: البطاقات غير الائتمانية

وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية، وبالتالي فهي لا تمنح أي ائتمان أو قرض وتنقسم إلى قسمين: [2]

1- بطاقات الدفع المسبق: حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها (ملئها) بمبلغ مالي معين وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا، و قد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.

2- البطاقات المدينة: ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد (البائع) من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس (دائنا) لا تتم التسوية، فعملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

الفرع الثاني: البطاقات الذكية

البطاقات الذكية Smart Cards نوع من البطاقات الجديدة تسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوربية والأمريكية،

[1]- علي محمد أبو العز، **التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص233-234.
[2]- سماح شعبور، مصباح المرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة موندكس Mondex Card التي تم طرحها لعملاء المصارف وتوفر لهم العديد من المزايا.

أولا: تعريف البطاقات الذكية

ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية، وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الإسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، وتاريخ حياة الزبون المصرفية. [1]

وللبطاقات قدرة عجيبة في سرعة التعامل ولها القدرة على تنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية الكترونية كما تعتبر ناظمة معلوماتية الكترونية تحتفظ بكل العمليات وترصد الحسابات الجارية.و هي اليوم واحدة من وسائل الدفع التي تحل محل النقود الورقية وبطاقات الإئتمان الأخرى. [2]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها:" عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقات الائتمان، ولكنه مزود بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة و تسمح البطاقة الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع و الخدمات ". [3]

وتمكن هذه البطاقة حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري .كما أنها ت عد بالنسبة للعميل حاسوب مت نقل، وتمتاز هذه البطاقات بالحماية ضد التزوير والتزييف والنسخ والتقليد. [4]

[1]- محمد عبد الحسن الطائي، **مرجع سبق ذكره**، ص187.

[2]- محمد بن عزة، جليلة ز ويهري، **واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR،الملتقى العلمي الرابع حول:"عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية-"، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى،2011، ص05.

[3]- شريف محمد غنام، **محفظة النقود الالكترونية (رؤية مستقبلية)** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007، ص16.

[4]- بشير العلاق، **التسويق الالكتروني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2010، ص149.

ثانيا: أنواع البطاقات الذكية [1]

ونميز نوعين من البطاقات الذكية وهي:

1- النوع الأول: هي البطاقات المتصلة والتي عند استخدامها يجب إيصالها مع قارئ للبطاقات الذكية حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

2- النوع الثاني: هي البطاقات الغير متصلة حيث تتم عملية تعديل البيانات وقراءتها عبر بثها لاسلكيا من قبل الأنتين الفحمي الموجود عليها، وتعتبر البطاقات الذكية الغير متصلة مقيدة جدا حيث أنها تعتبر ملائمة وسريعة، وهي تتطلب من المستخدم إدخال كلمة مرور واسم المستخدم صحيحين حيث تعطيها المزيد من الأمن والحماية من السرقة والاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مصممة بحيث تكون للقارئ فقط أو لعدم الوصول إليها وذلك لإضافة المزيد من الأمن على المعلومات المخزنة فيها، وتخزن المعلومات أيضا بطريقة مشفرة وأيضا من الممكن أن تحتوي البطاقة الذكية صورة حاملها في أحد أوجهها كل ذلك يعطيها المزيد من الأمن والتفوق على بطاقات الاعتماد لمنع السرقة والاحتيال من قبل كلا الطرفين المشتري والبائع.

الفرع الثالث: النقود الالكترونية

دأبت الأدبيات الحديثة عن استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية Digital Money أو العملة الرقمية Digital currency بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم، فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الالكترونية.

[1]- خضر مصباح الطيطي ، **التجارة الالكترونية (من منظور تقني و تجاري و إداري)**، دار الحامد، عمان، 2008، ص137.

أولا: تعريف النقود الالكترونية

تعرف المفوضية الأوربية النقود الالكترونية:" بأنها قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة دفع بواسطة متعهدين، غير المؤسسات التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة".

أما البنك المركزي الأوربي فقد عرفها:" بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة موضوعة مقدما".

يعرفها البنك العالمي:" بأنها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية، مخزونة بشكل الكتروني على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك".

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن النقود الالكترونية هي:

"هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتشير النقود الالكترونية إلى سلسلة الأرقام الالكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم معينة،[1] وتحظى بقبول واسع من غير مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة[2]".

وتعرف أيضا بأنه:" قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني مخزنة على وسيلة الكترونية في شكل أرقام رمزية ذات قيمة معينة ومختلفة". [3]

[1]- أحمد محمد غنيم، **مرجع سبق ذكره**، ص236.

[2]- محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص63.

[3]- زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي2011/2010، ص46.

ثانيا: خصائص النقود الالكترونية

للنقود الإلكترونية عدة خصائص وتكون في شكلين:

1- خصائص عملية متعلقة بالاستخدام: يتميز [1]النقد الالكتروني عن أدوات الدفع الأخرى بما يلي:

- ✓ أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي.
- ✓ أنه يسمح بتحويل القيمة إلى آخر عن طريق تحويل معلومات رقمية.
- ✓ أنه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة، كالإنترنتّ أو شبكات الاتصال اللاسلكية.
- ✓ أنه لا يستلزم وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة أو تأكيد التبادل.
- ✓ أنه يتميز بالقابلية للانقسام، ويكون متاح بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرا لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
- ✓ أنه مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى.

2- خصائص متعلقة باحتياطات الأمن: لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان يتعين توفر عدة خصائص في صيغ النقد الالكتروني وأهمها:

- ✓ تحقيق الأمان عند استخدامها بحيث يصعب اختراقها من قبل القراصنة والمحتالين
- ✓ تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كافة الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بالنقد الالكتروني.

ثالثا: أنواع النقود الالكترونية

هناك عدة تقسيمات للنقود الالكترونية من بينها: [2]

1- من حيث متابعتها والرقابة عليها: فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نفرق بين ما يلي:

[1]- رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية "المنظمة العربية للتنمية الإدارية "**، القاهرة، مصر، 1999، ص46.

[2]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

- ✓ **نقود الكترونية قابلة للتعرف عليها:** وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الالكتروني وحتى يتم تدميرها في آخر المطاف.
- ✓ **نقود الكترونية (غير اسمية مغلفة الهوية):** وهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها، فلا تترك ورائها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه.

2- حسب أسلوب التعامل بها: كما يمكن تقسيمها حسب هذا الأسلوب إلى: [1]

- ✓ **نقود الكترونية ناشئة عن طريق الشبكة:** وهي نقود رقمية يتم تداولها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وبالضبط على الفأرة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان والسرية، فهي نقود حقيقية ولكنها رقمية وليست مادية وتتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا والتي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيا بالمصدر للتأكد من سلامة النقود المتداولة وهوما لا يقلل من احتمالات الغش والتزييف.
- ✓ **نقود الكترونية خارج الشبكة:** وهنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك وتتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي، وهي تثير قدرا أكبر من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج.

[1] - رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد08، 2012، ص16-17.

الفرع الرابع: الشيكات الالكترونية

يعتبر الشيك من وسائل الدفع الأكثر قبولا وانتشارا بعد النقود الورقية والمعدنية على الإطلاق، يمكن المستفيد من سحب ما يقابله من سيولة نقدية لدى البنك المصدر له، وغالبا ما يكون الشيك بمختلف الأنواع عبارة عن وثيقة قانونية على شكل ورقة صغيرة، ولمواكبة متطلبات التجارة الالكترونية والاستفادة من امتيازات الشيك تم تطوير ما يعرف بالشيك الالكتروني.

أولا: تعريف الشيك الالكتروني

الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.[1]

وهو محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي، أو جزئ يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ولعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية. [2]

الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي، من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة.

---

[1]- بوعافية رشيد، **الصيرفة الالكترونية والنظام الصرفي الجزائري بين الواقع والأفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية ونقود، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005/2004، ص81..

[2]- مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر، 2007، ص350.

وقد أثبتت نتائج الدراسات أن تكلفة تشغيل الشيك الالكتروني أقل بكثير من تكلفة تشغيل الشيك الورقي حيث أوضحت أن تكلفة هذه الأخيرة 29 سنتا بينما تكلفة تشغيل الشيك الالكتروني 21 سنتا فقط.

الشكل رقم (02): نموذج عن الشيك الالكتروني

المصدر :حميت فشيت، حكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**، الملتقى العلمي الرابع حول "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 2011، ص09.

ثانيا: إجراءات استخدام الشيك الالكتروني [1]

تتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني على الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى : اشتراك المشتري لدى جهة التخليص في الغالب تكون البنك حيث يتم فتح حساب جاري الخاص بالمشتري أو يتم الاتفاق على الصرف خصما من حساب المشتري بأي حساب جاري مت فق عليه ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

[1]- رأفت رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

الخطوة الثانية : اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري أو الربط مع أي حساب جاري للبائع ويتم تحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله على قاعدة بيانات جهة التخليص.

الخطوة الثالثة :فيها يقوم المشتري باختيار السلعة التي يرغب في شراءها من البائع المشترك لدى جهة التخليص ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع.

الخطوة الرابعة: يقوم المشتري بتحرير شيك الكتروني ويقوم بالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك بالبريد الالكتروني المؤمن إلى البائع.

الخطوة الخامسة :يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الم وقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص.

الخطوة السادسة :تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية.

الشكل رقم (03): مراحل التعامل بالشيك.

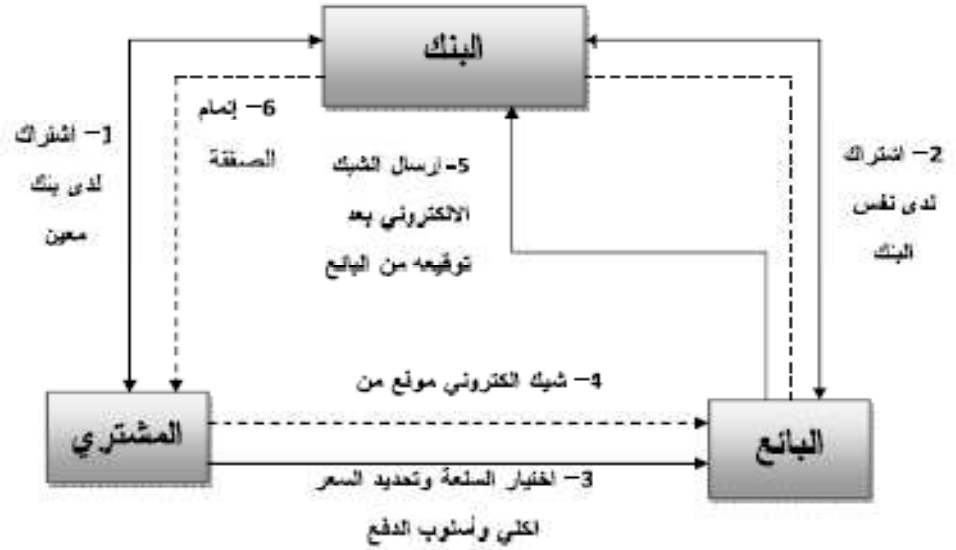

المصدر : محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر،الطبعة الأولى، 2006، ص471.

إن التعامل بالشيك الالكتروني يتم عن طريق ثلاث أطراف متمثلة في كل من :مصدر الشيك وحامل الشيك وكذا البنك، حيث ينتقل الشيك المصدر إلى المستفيد والمتمثل في حامله والذي بدوره يقدمه إلى البنك عبر الانترنت حيث يتم التحقق من سلامة البنك والتوقيع الالكتروني وبعدها يتم صرف الشيك لصالح حامله و إلغاء الشيك و إعادته الكترونيا إلى حامله بعد الصرف وتحويل المبلغ.

الفرع الخامس: المحافظ الالكترونية

ومن وجهة نظر محاسباتية فإن المحفظة الإلكترونية يتم تموينها بنقود إلكترونية من خلال الخصم من الحساب البنكي للحامل قبل أن يقوم هذا الأخير بعمليات شراء أو تخليص سلع أو خدمات، وبهذه الطريقة فإن الحامل يدفع مقابل مشترياته قبل الإستهلاك.

و تسمى أيضا "Monèo " تمثل أحدث تطور تم التوصل إليه في ما يخص وسائل الدفع، حيث أنه يتمثل في قطعة بلاستيكية تشبه البطاقة البنكية حاملة لبطاقة ذكية يمكن شحنها، حيث أن الحامل للمحفظة الإلكترونية يستبدل علىMicroprocesseur مستوى بنكه قيمة معينة من النقود الكلاسيكية (ائتمانية أو قيدية) مقابل ما يساويها من النقود الإلكترونية، والتي على أساسها يتم شحن الرقاقة الإلكترونية، وبعد نفاذ هذه القيمة، يمكن إعادة الشحن بنفس الطريقة. [1]

و هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية، فقد استفادت البنوك والمؤسسات المالية من التقدم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا وكرسته في خدمة عملائها من خلال خلق وسيلة وفاء جديدة تستخدم

[1]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

نوعا جديدا من النقود وهي النقود الالكترونية كما يمكن اعتبارها وسيلة دفع إفتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر. [1]

وقد تم ابتكار هذه الوسيلة مع زيادة الإقبال على السوق الافتراضية زادت الحاجة الماسة إلى توفير وسائل دفع أكثر أمانا ومرونة في التعامل، ولما بدأ المتسوقون على الخط يتعبون من الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، وقد أوضح البحث مرارا أن ملأ النماذج كان له قدر كبير في قائمة العملاء، والمتشوقين للتسوق الفوري وهذه إحدى المشكلات التي كان على تكنولوجيا المحافظ الالكترونية حلها، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان تخزين من بالنسبة لبطاقات الائتمان والنقد الالكتروني وبهذا فإن المحفظة الالكترونية في خدمتها تشبه الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية التي يحفظ فيها بطاقات الائتمان والنقد الالكتروني والهوية الشخصية، ومعلومات اتصال المالك، وتقديم هذه المعلومات على موقع فحص موقع التجارة الالكترونية.

تستخدم للمحافظة على المال الإلكتروني تماما كما تحتفظ بالمال النقدي (الكاش) في المحفظة التقليدية تحتوي على معلومات البطاقات الالكترونية , يسمح للمستخدمين بإجراء معاملات التجارة الإلكترونية بسرعة وأمان، أشهر المحافظ الإلكترونية MoneyBookers, Neteller, Paypal , Click2Pay. [2]

و فيما يلي نموذج عن المحفظة الالكترونية:

[1]- شريف محمد غانم، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2]- مقال عن الدفع الالكتروني، **http://ibznz.com/** ، يوم 2017/08/02.

الشكل رقم (04): نموذج عن المحفظة الالكترونية

المصدر : الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، **مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول : عصرنة وسائل الدفع :مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**، جامعة وهران، 27/26 أفريل 2011، ص11.

الفرع السادس: التحويلات الالكترونية للأموال

دفع ظهور وتطور التجارة الالكترونية التجار والبنوك إلى البحث عن وسائل دفع آمنة تستخدم في الوفاء عبر الانترنت، فقاموا بتطوير بعض الوسائل الموجودة وابتكروا وسائل جديدة، ويعتبر تحويل الأموال من أهم الوسائل التي تسمح لعملاء البنوك بالوفاء بديونهم دون استخدام النقود من خلال إصدار أمر بالتحويل من حساب المدين إلى حساب الدائن.

أولا: تعريف التحويلات الالكترونية للأموال

يقصد بنظام التحويل المالي الالكتروني مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك الكترونية أو بنوك انترنت مر خص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق كمبيوتر ومن

خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك. [1]

ويعتبر هذا النظام جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الانترنت ، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة ، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر ، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات ؛ ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية بدرجة عالية من الأمن و سهولة الاستخدام والموثوقية . [2]

ثانيا: إجراءات عملية التحويلات الالكترونية للأموال [3]

تنفيذ عملية التحويل الالكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة (التاجر) ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا، أو أسبوعيا، أو شهريا) .

ويختلف نموذج التحويل الالكتروني عن الشيك في صلاحيته تسري لأكثر من عملية واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم البرمجيات اللازمة للتحويلات.لإتمام عملية التحويل الالكتروني تمر بمرحلتين:

1- وجود وسيط : يقوم العميل ببناء وإرساء تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط وبدون هذا الأخير لا يجمع التحويلات المالية، ويرسلها إلى دار المقاصة المالية التي ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل المالي برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال شعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل.

[1]- الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[2]- نوال بن عمارة، **مقال وسائل الدفع الالكترونية (آفاق وتحديات)** ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، جامعة ورقلة 15-16 مارس2004، ص12.

[3]- سماح شعيور، مصباح المرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي، فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

2- عدم وجود وسيط : وفي حالة تنفيذ التحويلات المالية الالكترونية دون المرور بوسيط، ويستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية، والتي بدورها ترسل الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد، وتحويله إلى حساب التاجر، وعندها لا حاجة من كفاية رصيد العميل،لأن الشيك المصدق يضمن ذلك.

ثالثا: أهمية عملية التحويلات الالكترونية للأموال [1]

و تتمثل أهميتها فيما يلي:

1- تنظيم الدفعات: يكفل الاتفاق على وقت الاقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عمليات الدفع.

2- تسيير العمل: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تسيير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.

3- السلامة والأمن: أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقت الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.

4- تحسين التدفق النقدي: رفع إنجاز التحويلات المالية الكترونية موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.

5- تقليل الأعمال الورقية :يتمثل ذلك في الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية.

[1]- ثناء علي القباني وآخرون، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، دار الجامعية، مصر، 2006، ص65.

6- زيادة رضا العملاء: تكفل سرعة التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها إلى تحقيق رضا العملاء وتوظيف ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.

المطلب الثالث: الوسائط البنكية الحديثة

هناك العديد من القنوات أو الوسائط المصرفية الالكترونية التي تستخدم في عملية الدفع الالكتروني، وهي كالتالي:

الفرع الأول: أجهزة الصراف الآلي[1]

بدأت خدمات الصراف الآلي في الظهور في السبعينات من القرن العشرين، وسط إقبال متواضع من المصرفيين في بادئ الأمر، ولكن تطور عمل هذا الصراف مكنها من تقديم خدمات متطورة ومتقدمة إضافة إلى خدماتها الأصلية.

أولا: مفهوم الصراف الآلي

وهو كناية" ماكينة "مبرمجة تحتفظ فيها النقود بطريقة معينة، وتستطيع التعرف على البطاقة الخاصة بها، والسماح بإدخال مبلغ نقدي مغطى في رصيد حساب صاحب البطاقة.كما تتميز هذه الماكينة بسعة محددة من العملات، بحيث نعتبر خدمة للحالات الطارئة فضلا عن حفاظها على وقت الزبائن، بحيث يتم تقدير حجم المبالغ التي تسحب يوميا بدراسة متوسط حالات السحب، قياسا على سعة الآلة، كما يمكن برمجة الماكينة بصورة تتيح صرف مبالغ محددة ومنع تكرار الصرف من الرقم عينه في اليوم الواحد.

ثانيا: خصائص الصراف الآلي

لعل من أهم خصائص جهاز الصراف الآلي ما يلي:

- ✓ الخدمة السريعة مقارنة بإجراءات الصرف داخل المصرف؛

[1]- أحمد سفر، **أنظمة الدفع الالكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص142-152.

- ✓ خدمات الصراف الآلي عملية وسهلة الاستخدام من قبل أي شخص حيث ستقود التعليمات الموجودة على شاشة الجهاز والخالية من التعقيدات إلى سحب النقود التي يحتاجها العميل بصورة سهلة وسريعة؛
- ✓ أجهزة الصراف الآلي قريبة وملائمة لأماكن الشراء والتسوق، حيث أنها متوفرة في كل فروع المصرف المصدر للبطاقة والمصارف المرتبطة معه، وفي المراكز التجارية والفنادق والمطارات...الخ.
- ✓ خدمات الصراف الآلي تلغي الحاجة لحمل النقود، إذ باقتناء البطاقة يمكن التسوق وإجراء التعامل النقدي دون الحاجة لحمل الأموال؛
- ✓ أجهزة الصراف الآلي يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر من غيرها نظرا لأنها على درجة العالية من الأمان وغير معرضة للأخطاء المحاسبية.

ثالثا: أنواع الصرافات الآلية

هناك ثلاثة أنواع من الصرافات الآلية و هي:

أ – صراف الصالات (الغرف): الذي تتوافر في جميع فروع المصرف، ومراكز التسوق والمستشفيات والمطارات الدولية والمحلية التي توفر خدمة السحب النقدي للعملاء.

ب – الصراف السيار :حيث تتوزع هذه الأجهزة في الطرق الرئيسية في جميع المدن وت وفر الخصوصية والراحة التامة للعميل الذي يتم كن من معاملاته البنكية بدون الحاجة إلى مغادرة السيارة.

ج – الصراف المتنقل (الجوال) : تعمل أجهزة الصراف الآلي المتنقل في جميع الأماكن التي لا تتوافر فيها خطوط الاتصال بالشبكة، وبهذه الخدمة أصبح بمقدور البنك تقديم خدماته للعملاء في جميع المناطق النائية التي لا تصل إليها شبكة الاتصالات.

رابعا: منافع الصراف الآلي

تحقق خدمة الصراف الآلي مجموعة من المنافع التي تعود على كل من العميل والمصرف وفق الترتيب التالي:

أ-بالنسبة إلى العميل

- ✓ تعزيز شعور الأمان والراحة؛
- ✓ تكلفة أداء الخدمة عن طريق جهاز الصراف الآلي؛
- ✓ تعزيز شعور الزبائن بارتباطهم بالبنك؛
- ✓ تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة على مدى 21 ساعة في اليوم، حيث توجد الماكينة في كل المناطق والمدن والطرق الرئيسية والفنادق والمطارات وحتى في المناطق النائية.

ب- بالنسبة إلى المصرف:

- ✓ تحقيق نسبة من الربحية المناسبة للمساهمين في المصارف؛
- ✓ الحفاظ على تقديم الخدمات المتميزة؛
- ✓ تقصير صفوف الانتظار؛
- ✓ تحويل الزبائن لقنوات خدمة أكثر كفاءة وتحويل الخدمات الهامشية للص ا رف الآلي مثل الاستعلام عن الرصيد؛
- ✓ تخفيض اليد العاملة في الفرع الواحد بما يساعد البنك على تحقيق سياسته المصرفية.

الفرع الثاني: نقاط البيع[1]

تعتبر خدمة نقاط البيع من وسائل الدفع الالكترونية التي تعتمد أساسا على نظام التحويل الالكتروني للأموال.

[1]- أحمد سفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 152-155.

أولا: مفهوم نقاط البيع

إن جهاز نقاط البيع هو كناية عن نظام للتحويل الالكتروني للأموال يمكن صاحب بطاقة الصراف الآلي أو بطاقة الائتمان، من أن يسدد قيمة مشترياته من المتجر أو المؤسسة، وهو ينظم خدمة قيمة المشتريات الخاصة بالعميل من حسابه وإجراء التحويل إلى حساب البائع، حيث يقوم المصرف آليا من خلال هذه الخدمة بخصم قيمة المشتريات من حساب العميل ويضعها فورا في حساب البائع في مقابل عمولة معينة لحساب البنك. لذا يطلق عليه نظام الوفاء المباشر.

ثانيا: خصائص خدمة نقاط البيع

إن من أهم خصائص نقاط البيع والتي تدفع العملاء إلى القيام بتعاملاتهم المالية والمصرفية من خلالها هي كالآتي:

- ✓ تقليص وجود النقد ما يعني تقليل المخاطر على العميل والمصرف؛
- ✓ زيادة حجم مبيعات التاجر من خلال اجتذاب حاملي البطاقات؛
- ✓ إمكان أجهزة نقاط البيع عمل الموازنات أوتوماتكيا و يدويا؛
- ✓ إمكان الاستعلام عن الرصيد قبل تنفيذ العملية الشرائية.

ثالثا: منافع خدمة نقاط البيع

توفر خدمة نقاط البيع جملة من المنافع التي تعود على كل من المصرف المصدر للبطاقة، والعميل صاحب البطاقة، والتاجر صاحب نقطة البيع.

أ –منافع العميل : تؤمن خدمة نقاط البيع للعميل ماله، فبدلا من أن يحمل معه مبلغ كبيرا من المال يكون عرضة للسرقة أو الفقدان أو للتهديد والسطو يمكنه بكل يسر وسهولة حمل هذه البطاقة التي تمكنه من شراء احتياجاته في ظروف طارئة لم يكن يتوقعها.

ب – منافع البنك : يحصل البنك على نسبة من ثمن البضاعة يستوفيها من التاجر تبعا لاتفاقه معه عند تسديد قيمة فاتورة البيع أو الخدمة، كما يحصل أيضا على نسبة من الثمن عند تسديد العميل ما عليه كأجر على تسديد البنك دينه للتاجر، كما يحصل أيضا على نسبة من الثمن المقابل استخدام جهازه الآلي أو نظام تحويله الكترونيا.

ج – منافع التاجر صاحب نقطة البيع :أنه يستقطب عملاء جدد ذوي نوعية معينة وثقافة عالية، كما يقلل من مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متجره، فيؤمن من السرقة أو من السطو. و كذلك هناك بعض المكاسب التي تعود على الفعاليات التجارية وتتمثل في الأرباح جراء زيادة المبيعات، وسهولة التداول وتفادي تكدس الأموال بالمحل، وقبول الجهاز لأنواع متعددة من البطاقات.

الفرع الثالث: الانترنت المصرفي (البنوك المنزلية)

أتاح انتشار الانترنت للبنوك خدمات الصراف المنزلي Homme Banking ، حيث اتجهت البنوك بدلا من التوسع في إنشاء المقرات الجديدة لها ،أنشأت مواقع لها على هذه الشبكة يتم من خلالها توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها، مثل الدخول إلى حساب العميل والقدرة على تحويل الأموال ودفع الفواتير وإنزال معلومات شخصية، حيث يمكنه من التأكد من أرصدته لدى المصارف ويسهل عليه طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا، ويرشدهم إلى استخدام الطرق والأساليب الفعالة والمؤكدة لإدارة محافظهم المالية، ويعد الانترنت المصرفي أيضا ترويجية للمصرف، حيث يتم من خلاله الترويج لخدمات المصرف والتعريف بهذه الخدمات، والتذكير بها، وإقناع العملاء بشرائها والتعامل بها . [1]

[1]- بشير العلاق، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

الفرع الرابع: الهاتف المصرفي

خدمة الهاتف المصرفي يتم تأديتها لمدة 21 ساعة يوميا طوال العام حتى أيام الإجازات والعطل الرسمية.إذ يوجد اتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل وكمبيوتر البنك يستطيع العملاء الاستفسار عن حساباتهم كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية[1]. وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخ زن في ذاكرة التليفون أو عبارة عن عنوان الكتروني على شبكة الانترنت العالمية ومن ثم يطلق عليه البنك المحمول أو الهاتف المصرفي . [2]

الفرع الخامس: المقاصة المصرفية الالكترونية

و قد حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية، كما ظهر نظام التسوية بالوقت الحقيقي الذي تمت فيه خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف وذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية.و هو نظام الكتروني للمقاصة ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأجيل، وبنفس قيمة اليوم. [3]

الفرع السادس: القابض[4]

و هو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منهما عن طريق موقعة على الشبكة، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة والخدمة، تسليم والوفاء أو الدفع نظير عملة معينة، وتبرز الحاجة إلى وسيط عندما يتم إنجاز العمل عبر الانترنت بسبب تنوع وتباين المشترين والبائعين والوسطاء فالوسطاء دورهم هو:

[1]- زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010، ص20.

[2]- محمد حسن الرفاعي العطار، **البيع عبر شبكة الانترنت دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني رقم 15 لسنة 2014** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2007، ص147.

[3]- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص312.

[4]- السعيد بريكة ، **مرجع سبق ذكره**، ص149-150.

- ✓ مساعدة المشترين للتعرف على السلع؛
- ✓ يقدمون وسائل كفاءة لتبادل المعلومات بين المشتري والبائع؛
- ✓ يؤدون المعاملات الالكترونية أو المساعدة في أدائها؛
- ✓ يقدمون الدعم للبائع.

المطلب الرابع: مزايا و عيوب وسائل الدفع الحديثة

إن الانتشار الواسع لوسائل الدفع الحديثة يترجم المزايا على العملاء، فلهذه الأنظمة ايجابيات وخصائص تميزها عن الوسائل التقليدية وتجعل البعض يفضلها عنها، هذا لا يعني أنها لا تخلو من العيوب وهناك عدة عوامل أدت إلى نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة.

الفرع الأول : مزايا وسائل الدفع الحديثة

تتميز وسائل الدفع الحديثة بعدة مزايا والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

1- البطاقات البنكية : للبطاقات البنكية مزايا عديدة لكل من حاملها والتاجر، ومصدرها وللمجتمع وسوف نعرض هذه المزايا كما يلي:

أ – بالنسبة لحاملها :توفر بطاقة الائتمان العديد من المزايا التي تمنحها لحاملها ومن أهمها:[1]

- ✓ ما توفره من سهولة ويسر استخدامها؛
- ✓ توفر حد كبير من الأمان إذا تمت مقارنتها مع النقود الورقية؛
- ✓ استعمالها يحد من التعامل بالفواتير والإيصالات المختلفة؛
- ✓ تمنح حاملها ائتمانا لفترة من الزمن ومخاطر سرقتها تقل عن النقود الورقية؛
- ✓ السماح لحاملها من الإقتراض لأجل سواء كان البنك أم من الشركة المصدرة؛

[1]- جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 2008، ص98.

✓ كذلك يتمتع حاملها بفترة ائتمان مجاني يتراوح ما بين 21 و 11 يوم وذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته إلى التعامل بالنقود وما يتبع ذلك من راحته ومن أخطارها ومتابعتها.[1]

ب – بالنسبة لمصدر البطاقة : يجني مصدر البطاقة عدة مزايا منها:

✓ الأرباح المرتفعة، بالإضافة إلى رسوم العضوية والتجديد والرسوم المفروضة على السحب النقدي، كما قد يفرض مصدر البطاقة بعض الغرامات والفوائد نتيجة لما قد يرتكبه حامل البطاقة، ومنها غرامات التأخير في السداد وغرامات فقدان البطاقة؛

✓ إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه ترجع عليه كوديعة.[2]

ج – بالنسبة للتاجر : يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات، وفي الوقت نفسه لا يملك حق الرجوع إلى التاجر إذ تأخر حامل البطاقة في السداد بالإضافة إلى أن استخدام البطاقات يعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التجار.[3]

د – بالنسبة للاقتصاد :من البديهي أن نقول البطاقات الدولية أصبحت استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها وأصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات أقسام الأرباح الضخمة التي تدرها هذه الشركات عن طريق الضرائب المفروضة على أرباح هذه الشركات، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الائتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب آخر، فإن مراقبة التزوير انتقلت إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك، استخدام هذه البطاقات يقلل من

[1] – زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص20.

[2] – محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2003، ص68.

[3] – جلال عايد الشورة، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية.[1]

2- البطاقات الذكية : تقدم البطاقة الذكية مزايا عديدة أهمها[2]:

أ -القدرة العالية على تخزين المعلومات :تستطيع البطاقة الذكية اليوم احتواء ما بين (03-16) من المعلومات والقدرة وعلى معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل مقابل الإنخفاض المتواصل في تكلفتها كما تستعمل المصارف هذه البطاقة لتجهيل العملاء بمعلومات تربطهم بالحسابات وبأرصدتها وبمعاملات المدفوعات؛

ب – تعدد مجالات الاستخدام :أي استعمالها كبطاقة صحية للمستهلك، واستخدامها لسداد أجرة النقل وتغيير مواعيد السفر، وتستعمل كجواز سفر بالهوية، وتستخدم كوسيلة دفع عبر شبكة الانترنت؛

ج – استخدام البطاقة الذكية كمحفظة الكترونية :يمكن استخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الالكترونية وتفرغ من النقود وهذه الميزة تنفرد بها، حيث أنها تحتوي على معالج صغير للأشرطة المغناطيسية على ما يقابل المبالغ النقدية، وهكذا صار بإمكان المصارف تحقيق إيرادات استعمالها في تنفيذ المعاملات اليومية حيث يقدر عدد المعاملات النقدية التي أجريت بها سنة 1993 حوالي 8.1 تريليون.

د – السرية والأمان :استخدامها يعتمد على الشفرة واعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعاملات وإيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة للمعلومات.

3- النقود الالكترونية :للنقود الالكترونية عدة مزايا أهمها: [3]

---

[1]- عبد الهادي النجار، **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية** والاقتصادية- ، لبنان، الجزء الأول، 2002، ص47.

[2]- زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[3]- إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص75.

أ – تكلفة تداولها زهيدة :تحويل النقود الالكترونية أي الرقمية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية؛

ب – لا تخضع للحدود :يمكن تحويلها من أي مكان إلى مكان أخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا السياسية؛

ج – بسيطة وسهلة الاستخدام :تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الإستثمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.

4– الشيكات الالكترونية :هناك عدة مزايا للشيكات الالكترونية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ – يوفر التعامل بالشيكات حوالي 50 % من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الائتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات؛

ب – تصرف الشيكات الالكترونية في دفع الصفقات الالكترونية بجميع أنواعها سواء كانت إدارية أو تجارية وبطريقة آمنة عبر البريد الالكتروني؛

ج – تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.

5– المحافظ الالكترونية :وتتميز المحفظة الالكترونية في أنها:[2]

أ – سهولة الاستعمال (تقليص الحاجة لنقل القطع النقدية الصغيرة)؛

ب – تقليص خطر السرقة (في حالة احتواء المحفظة الالكترونية على رمز سري)؛

[1]– محمد عمر الشويرف، **التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 148-149.
[2]– طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص115.

ج – إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي؛

د – سهولة الدفع من خلال عدة عملات (في حالة المحفظة الالكترونية متعددة العملات الصعبة).

الفرع الثاني : عيوب وسائل الدفع الحديثة

تتمثل عيوب وسائل الدفع الالكتروني فيما يلي[1]:

1– بالنسبة لحاملها :من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل رغبة حامل البطاقة لزيادة الإقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية وان كانت الفائدة مرتفعة، إلا أنه يقدم على ذلك مما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الائتمان ومخاطرها كما قد يؤثر على الأسرة المستديمة عن طريق استخدام بطاقة الائتمان مما يجعل الأسرة تحت وطأة هذه الديون الكبيرة وبالتالي فعلى حامل البطاقة الإلتزام لسداد ما تم شراءه عن طريق استخدام هذه البطاقة حتى لو سرقت منه؛

2– بالنسبة للتاجر :يحقق التاجر الذي يقبل بالبطاقات حدا كبيرا من الأمان وحماية قوية للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات وفي الوقت نفسه لا يملك البنك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة في السداد، بالإضافة إلى أن استخدام بطاقات الائتمان قد ينشط التجارة ويعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التاجر وذلك لأن حامل البطاقة لا يشعر بما أنفقه من خلال البطاقة على عكس ما قد يشعر به عندما يشتري السلع بالنقود الورقية، كما أن هذه الطريقة قد وفرت ميزة كبيرة لتجار التجزئة وتحميه من السرقات التي تحدث أحيانا من قبل موظفي المحاسبة لديهم؛

3– بالنسبة لمصدرها : تتمثل أهم العيوب المرتبطة بمصدر البطاقة فيما يلي:

[1]- جلال عايد الشورة، **مرجع سبق ذكره**، ص98-112.

- ✓ ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة؛
- ✓ عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والإقتراض على بطاقات الائتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك؛
- ✓ في حالة ضياع البطاقة، أو سرقتها، أو الاحتيال، أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة (البنك) هو الذي يتحمل النفقات.

خاتمة الفصل

من خلال ما سبق نستخلص أن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة إجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع حديثة ، غير مكلفة حظت بقبول واسع، فتعدد أشكال وسائل الدفع الالكترونية وتنوعها راجع أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية وأيضا يمثل أمان وسيلة الدفع عاملا أساسيا في اختيارها من جهة أخرى.

حيث سمحت وسائل الدفع الحديثة باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لذلك،كما شجعت على قيام خدمات المصرفية الكترونية و وسعت الآفاق أمام التجارة الالكترونية.

مقدمة الفصل

تواجه وسائل الدفع الحديثة جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة به، فرغم النجاح والتطور التي عرفتها الوسائل الحديثة إلا أن هناك جرائم ظهرت وجعلت من هذا النظام ناقصا، حيث ترتكب هذه الجريمة في حق الإعلام الآلي والبطاقة البنكية، مما أفرز مخاطر المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الحديثة.

والجزائر كغيرها من دول العالم النامية تواجه مشاكل عديدة في هذا المجال خاصة وأن الجمهور الجزائري يعتمد في الصفقات المالية والتجارية الكبيرة منها والصغيرة على السيولة النقدية، وبالتالي عدم الثقة في وسائل الدفع البديلة عنها، بسبب غياب الثقافة المصرفية الالكترونية، والنظام المصرفي الجزائري يدرك السمعة السيئة التي نسبت إليه بسبب نوعية الخدمات وعدم وجود ثقة تامة بينه وبين عملائه. لهذا سعى النظام المصرفي الجزائري إلى تطوير خدماته وتحديثها، ول عل أهم البرامج المسطرة والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2006 مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع، وقد تضمن هذا المشروع البطاقات البنكية كوسيلة دفع الكترونية، كما شمل وسائل الدفع التقليدية بإدخال المقاصة الالكترونية من أجل معالجتها الكترونيا والتخلص من الطريقة التقليدية.

المبحث الأول: واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الحديثة في العالم و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة عن هذه المستخدمات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال و ما نستطيع أن نتحدث عنه هو بطاقات السحب و تفعيل بعض الآليات الأخرى.

المطلب الأول : المنظومة المصرفية الجزائرية

النظام المصرفي الجزائري هو مجموعة المصارف العاملة في بلد ما، وهو ي ضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي و المنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة.

الفرع الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

قبل التعرض لتطور النظام المصرفي والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال، نستعرض بإيجاز تطور الجهاز المصرفي الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي وصولا إلى ما هو عليه الآن.

أولا: النظام المصرفي خلال الاحتلال الفرنسي [1]

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كإمداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي، ونتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى، والسبب هو اعتبار الجزائر موطنا دائما للمعتمرين المحتلين.

[1] – بلعزوز بن علي، عاشور كنوش، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004 ، ص 21.

إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة، كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين و مصالحهم، أما بالنسبة لسياسة الائتمان فكانت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين فقط، ورغم تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي آنذاك، إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظى به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.

ثانيا: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

عملت الجزائر بعد الإستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا وخاصا بها، وتش كل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، واست مر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التأميمات، ثم تلتها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات. [1]

1- الخزينة العمومية:[2] تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية في 29 أوت 1962 وقد أوكلت إليها كل العمليات الخاصة بالدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وتعتبر أداة هامة للسياسة الاستثمارية المنتهجة من قبل الدولة، يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى :تتمثل في تنفيذ القوانين المالية والميزانية السنوية للدولة.

المجموعة الثانية :عمليات الخزينة وتتضمن ما يلي:

- عمليات الإيداع لأمر حساب المراسلين؛
- عمليات الدين العام والتي تهدف إلى توفير السيولة، بقصد الإنفاق في حالة عدم كفاية الإيرادات؛
- منح القروض بمختلف الأنواع.

[1]- العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص03.
[2]- زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

2- بنك الجزائر: تم إنشاءه بموجب قانون رقم 62 - 144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي،[1] حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة. ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي وباقتراح وزير المالية، بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك .و من المهام التي أسندت إليه وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية وتوجيه ومراقبة القروض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم " الدينار الجزائري"[2] ، وأيضا يكلف بمراقبة الجهاز المصرفي بالاشتراك مع وزارة المالية، ويكون ذلك عن طريق التقارير والحركات المالية التي تقدمه له البنوك وكذلك تسوية حقوق وديون هذه البنوك عن طريق المقاصة. [3]

3- البنك الجزائري للتنمية (B A D): لقد تأسس الصندوق الجزائري للتنمية (C.A.D) بموجب القانون رقم 63- 165 الصادر في 02 ماي 1963، وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972. و قد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار.و هذه المؤسسات هي :القرض العقاري، والقرض الوطني، صندوق الودائع والارتهان، صندوق صفقات الدولة، وصندوق تجهيز وتنمية الجزائر. [4]

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط C N E P:[5] تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون 64 - 227 في 10 أوت 1964، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد.أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات :تمويل البناء،

---

[1]- شاكر القزويني: **مرجع سبق ذكره** ، ص 57.

[2]- هشام بورمة، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة** المالية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009/2008، ص08.

[3]- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص180-181.

[4]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 186-187.

[5]- الطاهر لطرش، **نفس المرجع** ، ص 187-188.

والجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، وفي إطار هذه العمليات الأخيرة، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.

5- البنك الوطني الجزائري B N A:[1] أنشئ في 13 جوان 1966 ، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة و قد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية :القرض العقاري للج ا زئر وتونس، والقرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وبنك باريس وهولندا وأخيرا مكتب معسكر للخصم. و تجدر الإشارة أ ن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة.

6- القرض الشعبي الجزائري C P A [2]: تم تأسيسه في14 ماي 1966 ، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر. و قد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، ووهران، وقسنطينة، وعنابة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي :شركة مارسيليا للقرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك وأخيرا البنك المختلط الجزائر – مصر.

7- البنك الجزائري الخارجي B E A:[3] تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67 – 204 وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي .و قد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي :القرض الليوني، والشركة العامة، وقرض الشمال، والبنك الصناعي للجزائر والمتوسط، وبنك باركيلز. ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض، يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.

[1]- سهام بوخلالة ، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990** ، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005/2004، ص77.

[2]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 189.

[3]- الطاهر لطرش، **نفس المرجع**، ص 189-190.

8- بنك الفلاحة والتنمية الريفية B A D R:[1] تم تأسيسه في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82 – 206 .و في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. و بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت تجارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.و في ما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي. و في هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف .و قد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري.

9- بنك التنمية المحلية B D L:[2] تأسست بموجب المرسوم 85 – 85 المؤرخ في 13 أفريل 1985، وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي.و يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع، ويقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات الاقتصادية والمالية

قامت السلطات الجزائرية بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية التي سوف نتعرض إليها فيما بعد، ويمكن إرجاع هذه الإصلاحات إلى أسباب ودوافع داخلية وأخرى خارجية نتطرق إليها فيما يلي: [3]

[1]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 190-191.

[2]- الطاهر لطرش، **نفس المرجع**، ص 191.

[3]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص177-180.

أولا: أسباب ودوافع داخلية

- ✓ اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات، كأحد أشكال النموذج في ظل النظام الإشتراكي، حيث اعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص؛
- ✓ غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية تطبيق بعض مبادئ النمط الرأسمالي، إلا أن عجلة التنمية توقفت بسبب تراجع الإستثمارات الناتج عن انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليا على المحروقات نتيجة ت ا رجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية؛
- ✓ ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي؛
- ✓ تركز سياسة التمويل كليا في تمويل الإستثمارات المخططة على القطاع المصرفي لنمط التسيير المركزي الذي جعل وظيفته تقتصر على خدمة الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي بسبب اللجوء إلى تسبيقات وإعتمادات من البنك المركزي بشكل مستمر ودون قيود أو شروط لتغطية عجز الخزينة؛
- ✓ عدم الفعالية وكفاءة القطاع العمومي أحد الأسباب الأساسية لمحاولات الإصلاح الذاتي والتحرير الداخلي، بحيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات.

ثانيا: أسباب ودوافع خارجية

1- التغيرات العالمية في أسعار البترول :حيث أن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95 % ، أحدثت أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات سنة 1986 وانخفاض سعر صرف الدولار؛

2- المديونية الخارجية :وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية فرص لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (1970-1974)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

3- **التغيرات الخارجية** :المتمثلة في انهيار النظام الإشتراكي في دول أوروبا الشرقية، إتباع هذه الدول نمط اقتصادي ليبيرالي، كان إلزاما على السلطات الجزائرية أن تساير التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية لتحدث إصلاحات أكثر عمقا وشمولية؛

4- إعادة النظر للبلدان المتقدمة بأولويتها السياسية والاقتصادية نحو دعم الأنظمة الجديدة في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية لتم كنها من تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية الواسعة باتجاه اقتصاد السوق الحرة ومحاولة دمج هذه البلدان مع الاقتصاد العالمي الجديد الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مسيرته، الأمر الذي أدى بالبلدان النامية ومنها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى اللجوء لمؤسسات النقد طالبة منها المساعدة للخروج من ورطتها.

المطلب الثاني :مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية.

ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر، ولهذا سنتطرق في هذه المطلب إلى أهم المشاريع ومراحل تطبيقها:

الفرع الأول: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر[1]

ويعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا. و يعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي، وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته بموجب 03-11، والصادر في 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- ✓ تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للانجاز؛
- ✓ تخصيص الموارد (المالية والبشرية) ؛
- ✓ توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية...الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2004/2003 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات:

[1]- عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص197.

أولا: مجموعة الهندسة الإجمالية

تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية .

ثانيا: مجموعة وسائل الدفع

تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى من الموزع الآلية للنقود GAB/DAB والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة النظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.

ثالثا: المجموعة النقدية

يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية.

رابعا: مجموعة القانون

يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

الفرع الثاني: أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

يهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- ✓ تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين؛
- ✓ المؤسسات، الإدارات، والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على وسائل الإلكترونية الحديثة؛
- ✓ تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج؛
- ✓ ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية؛

[1] – عبد القادر دبوش، **إنعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية و إستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008، ص146.

- ✓ تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري. وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات؛
- ✓ تطوير وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع؛
- ✓ تخفيض تكاليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

الفرع الثالث: المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر

إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع، ومن أهم ما طرح في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر وجاري العمل به ما يلي: [1]

أولا: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS: Real Time Gross Settlemen

يعتمد نظام المقاصة الالكترونية الذي انطلق في الجزائر في 14 جانفي 2004 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2004 ، على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الإجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي.

1- التعريف بالنظام RTGS : هو تسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة، وبصفة آنية، وبمبالغ إجمالية.كما يعرف أيضا على أنه نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر، يقوم بتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية المعمول بها في بلد ما، من خلال الحسابات المركزية للبنوك. [2]

[1]- عمار لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص166.

[2]- السعيد بريكة، **مرجع سبق ذكره**، ص248.

2- أهداف النظام[1] : يهدف النظام إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى؛
- ✓ تلبية مختلف حاجيات المستعملين باستخدام نظام دفع الكتروني؛
- ✓ تقليص آجال التسوية وتشجيع استخدام النقود الكتابية؛
- ✓ جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- ✓ تقوية العلاقة بين المصارف، وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

3- مبادئ تشغيل نظام RTGS[2] : يقوم هذا النظام على المبادئ التالية:

أ- المشاركون : المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة في بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية؛

ب- العمليات التي يعالجها النظام :يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركة عامة، وذلك على النحو التالي:

- ✓ **عمليات ما بين المصارف** :حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة؛
- ✓ **عمليات بنك الجزائر**: أن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصاته توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين؛
- ✓ **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية** :أ ن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الالكترونية تعالج بهذا النظام قرضا أو دينا في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ

[1]- السعيد بريكة، **مرجع سبق ذكره**، ص248.

[2]- سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

"الكل أو لا شيء " وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الالكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية في وقت لاحق؛

- ✓ **حساب التسوية** :إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات فرعية، وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي، وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني، يطبق في هذا المبدأ" أول من يدخل أول من يخرج "مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبنية فيما يلي : عمليات بنك الجزائر، المبالغ المخصصة للمقاصة، أوامر مستعجلة بطبيعتها.

4- هندسة نظام RTGS : إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGS المتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة تم كن من إرسال وتلقي أوامر التحويل وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية ويمكن توضيح نظام RTGS في الشكل التالي: [1]

الشكل رقم (05): تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي

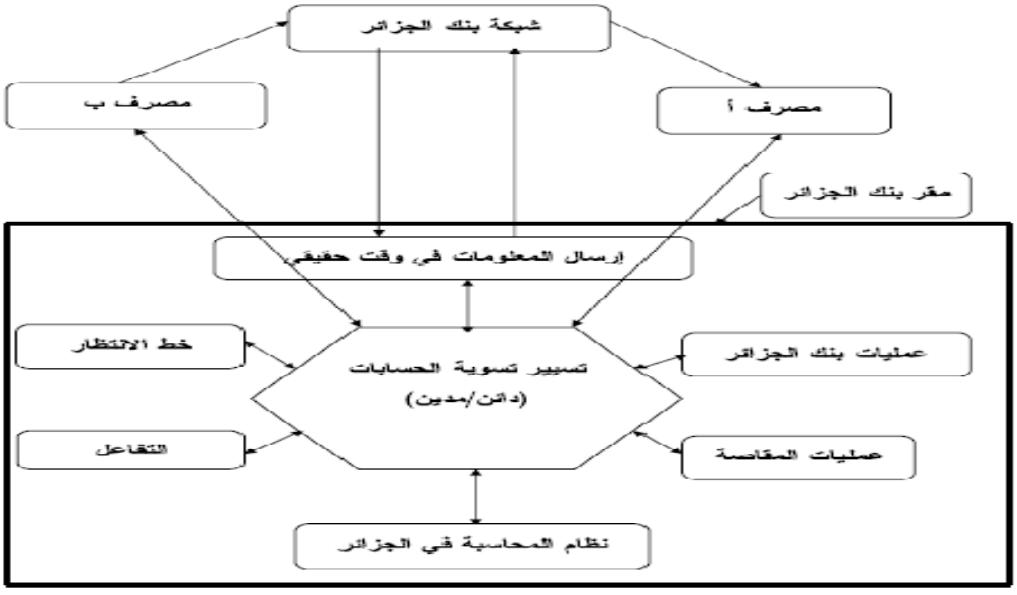

[1]- السعيد بريكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 250.

المصدر :محمد أمين بن عزة، جليلة زويهري، **مرجع سبق ذكره، ص**12.

✓ **وتتمثل أهم وظائف RTGS فيما يلي:**

- مراقبة أوامر الانتظار؛
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها؛
- تخصيص مبالغ المقاصة؛
- المعالجة تتم في نهاية اليوم؛
- إدارة ومراقبة حسابات العمليات المعالجة.

ثانيا: نظام المقاصة عن بعد

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI*.

1- تعريف النظام: هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، Les paiement de masse de instrumentes، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية(scanners) والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن[2].

2- أهداف النظام: يهدف هذا النظام إلى: [3]

✓ التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية من وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية؛

✓ تقليص آجال المعالجة، قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 01 أيام على أن يتم إختزال هذه المدة إلى

*ACTI Algérie Tele - Compensation Interbancaire.

[2]- ميادة بلعياش، حياة بن اسماعين، **مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، ديسمبر 2017، ص84.

[3]- السعيد بريكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 251.

03 أيام ثم 48 ساعة؛

- ✓ تأمين أنظمة الدفع العام؛
- ✓ إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك؛
- ✓ مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر.

الفرع الرابع: مراحل تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي GAB والموزع الآلي البنكي DAB وتم ذلك على مراحل: [1]

1- المرحلة الأولى

كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

2- المرحلة الثانية

خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر، وبذلك حولت SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك.

ولقد عملت على إستثمار 1.6 مليون أورو سنة 2001 لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود، وكذا إقام طرفيات دفع عند التجار (Terminaux de paiement).

[1]- سماح ميهوب، **الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005/2004، ص42- 43.

ولأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية مختصة في صنع طرفيات البطاقة و SATIM بمبلغ 400.000 أورو ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وبنك البركة. ولقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.

المطلب الثالث :واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي 10 سنوات من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية، وقد بذلت خلال هذه الفترة جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

الفرع الأول: بطاقة السحب [1]

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996 ، نظاما لتمييز الصكوك، وبدأت منذ سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 680 موزع آلي عام 2010. موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك (الحيز) المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة" **ساتيم** " سنة 1995 أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي : البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، ووضعت من أجل:

- ✓ وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة؛
- ✓ تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف؛
- ✓ تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود؛

[1]- سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

✓ تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية.

وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وهذه الخدمة موضوع عقد بين البنك و **ساتيم**، الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم أضف إلى هذا عملية الربط بين DAB ومصالح "**ساتيم** " بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

الفرع الثاني: إنشاء شركة لتأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM

1- تعريف الشركة

إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية " **ساتيم** " والتي أنشأت في 25 مارس 1995 ، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من : بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأس مالها **26 مليون دينار جزائري**. [1]

2- مهام شركة SATIM

من المهام التي تؤديها SATIM هي كالتالي: [2]

✓ تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة " سحب ودفع الكتروني بين البنوك"؛

✓ تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك؛

✓ ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي؛

[1]- زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص158.

[2]- زهير زواش، **نفس المرجع**، ص159.

يخضع تداخل هذه الشبكة إلى اتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات، وتساهم شركة " **SATIM** " بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:

- ✓ المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية؛
- ✓ تسيير الشبابيك المنشأة (الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة)؛
- ✓ صناعة بطاقات الدفع؛
- ✓ صناعة الصكوك (منح الرمز السري).

و من أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقات البنكية المشتركة (**CIB**) بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية.

– الشبكة الآلية النقدية بين البنوك RMI * [2]

في سنة 1996قامت شركة **ساتيم** بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية للآلية بين البنوك.

وإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة و وسائل الاتصال والربط واليد العاملة الكفؤة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال طاقاتهم لدى أي موزع آلي DAB بغض النظر عن البنك أو المؤسسة المالية، وأنشأت SATIM هذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر.

أهداف الشبكة

تهدف شبكة **SATIM** من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

---

* **RMI**: Le Réseau Monétique Interbancaire

[2]- زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص159.

- ✓ وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة؛
- ✓ عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات؛
- ✓ تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

شروط الانضمام إلى الشبكة

يتطلب الانضمام إلى شبكة توفر بعض الشروط منها:

- ✓ إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك؛
- ✓ إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة؛
- ✓ إحترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة (تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال) .

الفرع الثالث: البطاقة البنكية في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع تطورا ملحوظ، خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائر.

1- مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر

مرت بطاقات الدفع بعدت مراحل وهي كالتالي : [1]

- ✓ بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب مابين البنوك كانت سنة 1998.

[1] -**http: //forum.univbiskra.net .**

✓ 2002: الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني le systéme de paiement interbancaireحيث أعطي دور الإشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك لشركة SATIM ، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي؛

✓ 2004 : تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات ENV ؛

✓ 2005: إنشاء جمعية comité monétique interbancaire: COMI

✓ 2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص؛

✓ 2007: تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك؛

✓ 2008/2007: أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق الآهلة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين.

2- البطاقة البنكية CIB *

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن.و في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية. [2]

***CIB**: Carte Interbancaire.

[1]- أحمد جميل، كهينة رشام، **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الأول، سبتمبر2010، ص123.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIBوشعار وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية... الخ ونجد في هذه البطاقة نوعين: [1]

أ- البطاقة الكلاسيكية : la carte classique

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى .و للحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنك و العميل .

ب- البطاقة الذهبية: la carte gold

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات توفر خدمات إضافية، مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا ،وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين.[2]

- بطاقة فيزا la carte viza [3]

- ✓ **بطاقة الفيزا الكلاسيكية** :رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الإشتراك السنوي فيقدر ب 40 أورو
- ✓ **بطاقة الفيزا الذهبية** :رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم أما سقف الدفع 5460 أورو في اليوم على 15 عملية في اليوم، ويقدر إشتراكها السنوي ب 60 أورو .

[1]- إبراهيم فوزي بورزق، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص71.
[2]- إبراهيم فوزي بورزق، **نفس المرجع**، ص144.
[3]- زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص165.

المبحث الثاني: مخاطر وسائل الدفع الحديثة

هناك العديد من المخاطر لوسائل الدفع الحديثة والتي أدت إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، فرغم النجاح والراحة والمزايا التي حققتها هذه الوسائل إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا النجاح منقوصا، حيث ظهر نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية والإعلام الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل دفع حديثة.

المطلب الأول :الجرائم الالكترونية وأنواعها

مع التطور السريع للحاسب الآلي وشبكة الانترنت وانتشارها الغير مسبوق في كافة مجالات الحياة والتي لا يخلو منها بيت أو مؤسسة بدأ يظهر نوع جديد من الجرائم تسمى الجرائم الالكترونية Cyber crime .

الفرع الأول: تعريف الجريمة الالكترونية

عرفت بأنها:"هي الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الانترنت بواسطة شخص على دراية فائقة بهما". [1]

كما يعرف البعض الجريمة الالكترونية الرقمية على أنها:"نشاط إجرامي تستخدم فيه التقنية الالكترونية الرقمية والحاسوب الآلي الرقمي وشبكة الانترنت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة لتنفيذ العمل الإجرامي المستهدف". [2]

الفرع الثاني: أنواع الجرائم الالكترونية المصرفية

قد كان لظهور وسائل الدفع الالكترونية عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1]- الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، **جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص56.

[2]- يوسف واقد، **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية 2011/2010، ص116.

1- إنتحال شخصية الفرد :تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الإجتماعي) ...لشخص ما على الشبكة الالكترونية (شبكة الانترنت) أسوء استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لإستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشركات. [1]

2- جرائم السطو على أرقام البطاقات :أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الإبتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم استخدامها. [2]

3- غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية :غسيل الأموال يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها أو أصلها الحقيقي، وهي عملية يلجأ إليها ت جار ومهربوا المخدرات لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل المشروع في وجه غير مشروع ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع ليبدو وكأنه تحقق مصدر مشروع.يمكن استخدام هذه البطاقات في غسيل الأموال غير المشروعة وذلك بقيام شخص أو عدة أشخاص بالحصول على عدة بطاقات من عدة بنوك ويتم تغطية السحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في دولة أخرى وهي أموالها أصلها غير مشروع، كذلك تعتبر الانترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخدام وأيسر في التعامل مع المصارف، وذلك بالضغط على المفتاح يفتح له أفاق الدخول في حسابات و أنشطة مالية ومصرفية من أي جهة في العالم. [3]

4- **السلب بالقوة الالكترونية** : حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف الدائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها، وذلك عن طريق إختلاف مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن

[1]- محمد الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[2]- وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

[3]- عبد المطلب عبد الحليم، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية ، مصر، 2003، ص261.

من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية. [1]

الفرع الثالث: مخاطر المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الحديثة

إن أهم المخاطر تنبع من ازدياد المعاملات التي تجري عبر الحدود والناشئة عن الانخفاض الشديد في تكاليف المعاملات والسهولة الشديدة في الأنشطة المصرفية، وكذلك نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا لتوفير الخدمات المصرفية مع الحماية اللازمة نذكر منها ما يلي:

1- مخاطر التشغيل :ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة لما يلي: [2]

أ- عدم التأمين الكافي للنظم: يتمثل هذا الخطر في إمكانية لإختراق غير المرخص لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية الخاصة بهم، سواء تم ذلك من خارج البنك أو من طرف العاملين به بما يستلزم توافر إجراءات كافية للكشف وإعاقة ذلك الإختراق حيث تقع على عاتق البنوك مسؤولية كبيرة لتأمين معلوماتها الموجودة على الانترنت واستخدام أفضل وأحسن البرمجيات واستخدام التشفير بدرجة عالية ومعقدة، ويقع أيضا جزء من المسؤولية على العملاء في تأمين أجهزتهم واستخدام مضادات الفيروسات وعمل التحديثات بشكل دوري.

ب- عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة: ينشأ هذا الخطر من إخفاء النظم أو عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا ا زد الاعتماد على مصدر خارج البنك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة، وهذا لابد أن يقوم البنك الالكتروني بالاعتماد على مصادره الخاصة لتقديم الدعم الفني له دون الاعتماد على مصادره الخارجية سواء لدعم البرمجيات

[1]- وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

[2]- سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص45-46.

التي يعمل بها البنك أو تلك النظم الالكترونية التي تقوم على حماية النظم البرمجية التي يؤدي بها البنك عمله بالنسبة لعملائه الذين يتوقعون منه السرعة الفائقة في تقديم ما يريدونه من خدمات مصرفية؛

ج- إساءة الاستخدام من طرف العملاء: ينتج هذا النوع من الأخطار نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين، أو سماحهم لعناصر بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.

2- المخاطر القانونية

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والإلتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية ومن عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.

3- المخاطر التنظيمية

نظرا لأن شبكة الانترنت تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطرا في أن تحاول البنوك التهرب من التنظيم والإشراف.فما الذي يمكن أن تفعله جهات التنظيم في هذه الحالة؟ يمكنها أن تطلب حتى من البنوك التي تقدم خدماتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الانترنت، بالحصول على ترخيص بذلك.و الترخيص وسيلة مناسبة بصفة خاصة عندما يكون الإشراف ضعيفا وعندما لا يتوافر التعاون بشكل كاف بين البنك الإفتراضي وجهة الإشراف المحلية.و الترخيص هو القاعدة فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي معظم بلدان الاتحاد الأوروبي.و يجب على البنك الإفتراضي المرخص له بالعمل خارج مناطق الاختصاص، والذي يرغب في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية وتلقي الودائع في تلك البلدان. [1]

[1]- عمار لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

الفرع الرابع: الرقابة على أدوات الدفع الالكترونية [1]

تبدأ عملية الرقابة عادة من خلال وضع الأسس والضوابط والقواعد اللازمة لمتابعة الأعمال بدءا من مرحلة إصدار أداة الدفع ومرورا بمرحلة التشغيل وانتهاء بتسوية العلاقة مع العميل، ويمكن توضيح أسس هذه الرقابة كما يلي:

1- مرحلة إصدار البطاقة

- ✓ التحقق من استيفاء كافة البيانات الخاصة بالعميل وتحديد مدى ملائمة بطاقة الدفع التي يطلبها ومجالات استخدامها، والحد الأقصى للمبلغ المطلوب تضمينه في البطاقة (السقف الائتماني)، وإعلام العميل بالشروط والأحكام المرتبطة بإصدار واستخدام البطاقة من حيث حقوق وواجبات حاملها.
- ✓ يتم وضع أوزان ومعايير بمدى تحقق الشروط اللازمة لمنح العميل بطاقة الدفع والتي ترتبط معظمها بالسجل الائتماني للعميل ومن أهمها:
  - مدى إلتزام العميل بالسداد ووفائه لتعهداته السابقة؛
  - حجم ونوعية الضمانات المادية المتوفرة.
- ✓ إجراء تحليل للبيانات السابقة للعميل وتحديد عدد النقاط التي يتح صل عليها، وما اذا كانت ضمن الحدود المقبولة مصرفيا لمنحه بطاقة الائتمان، والتي يمكن في ضوئها أيضا تحديد نوعية البطاقة التي يتقرر منحها له.
- ✓ يتم توقيع عقد مع العميل وتصدر له البطاقة المشفرة ومدخلا بها البيانات الأساسية اللازمة، وتسجيل رقم خاص بها على نفس البطاقة والتي تشتمل عادة على ستة عشر رقما.

[1] - علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها**، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد12 ، العدد الأول، 2012، ص16-19.

- ✓ تتمثل هذه المرحلة في ضرورة وجود رقابة ثنائية على عملية تسليم البطاقة للعميل حيث يتم وضع كل من خلال شخصين مختلفتين تمهيدا لتسليمهما للعميل، ويقوم بتسليم كل مغلف وموظف مختص لا تربطهما علاقة مباشرة.

2- مرحلة تشغيل البطاقة

تتعلق هذه البطاقة بضوابط تنظيم العلاقة بين أطراف الخدمة المتمثلة في البنك والتاجر أو الوحدة الطرفية للبيع من جهة والعميل حامل البطاقة من جهة أخرى، وفي هذا الشأن يتم م ا رعاة وجود ضوابط رقابية محكمة تنظم جوانب العلاقة بين الأطراف المذكورة ومن أهمها وجود عقد ينظم العلاقة بين البنك (مصدر البطاقة) والتاجر (القابل للبطاقة الائتمانية) وفق شروط محددة تتناول الحد الأقصى لسقف التفويض وفقا للبيانات التالية:

- ✓ اسم البنك مصدر البطاقة ويشار إليه بالفريق الأول؛
- ✓ بيانات من التاجر (الوحدة الطرفية) من حيث الاسم القانوني، والاسم التجاري وعنوانه، ورقمه وكافة البيانات؛
- ✓ سعر العمولة التي يتقضاها البنك من العميل؛
- ✓ طريقة الدفع من قبل البنك للتاجر.

متابعة بيانات المشتريات والمسحوبات التي تتم على البطاقة مع العميل من خلال مستندات التي تصل إلى البنك من شبكة المعلومات الالكترونية (Bank Network) المرتبطة بالشركة صاحبة البطاقة الائتمانية.

3- مرحلة تسوية العلاقة مع العميل

تعتبر هذه المرحلة هامة حيث تستطيع البنوك تقدير أرباحها بعد استبعاد التكاليف الإدارية والمالية ويستطيع التجار الحصول على حقوقهم التي تعهد بها البنك، وتظهر أهمية الخطوة الرقابية هنا في متابعة عمليات التسوية من

خلال خصم قيمة المبالغ المستحقة على العميل في اليوم المحدد من نهاية كل شهر من جهة، وتسديد المبالغ المستحقة لصالح التاجر (أو الوحدة الطرفية) من جهة أخرى.

وفي ضوء ما سبق فمن الطبيعي أن تمارس السلطة النقدية (البنك المركزي) رقابتها على أداء البنوك في كافة المجالات والتي من بينها موضوع تداول النقود والتي لا يمكن تركها دون حماية لأنها مرتبطة بشكل مباشر بحجم ونوعية الائتمان وبالنظر لمقتضيات السياسة النقدية التي تشرف عليها وتديرها السلطة المذكورة.

وفيما يتعلق ببطاقات الدفع الالكترونية فان هذه الوسائل تعتبر بمثابة نقودا الكترونية حيث تأخذ هذه النقود صورة بطاقة مدفوعة القيمة مسبقا أو مختزنة للقيمة والتي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحاسوب الآلية (الانترنت) والمتعارف عليها باسم نقود الشبكة، هذا وقد تعددت الكثير من الآراء حول طبيعة هذه النقود وما إذا كان يمكن اعتبارها نقودا طبيعية أم لا، ويرى البعض أن النقود الالكترونية هي نقود حقيقية لأنها تقوم بكل الوظائف النقود التقليدية ويعرفونها على أنها وسيط التبادل، كما أنها مقياس ومستودع للقيمة الأمر الذي يجعل من هذه النقود لها تأثيرا على دور السلطة النقدية في إدارتها للسياسة النقدية.

ومن هذا المنطلق فإن السلطة النقدية تكون معنية بإجراءاتها الرقابية على عملية إصدار وسائل الدفع المذكورة في مخاطر تستدعي بناء نظام رقابي فا عل يحق ق متطلبات الأمان والسرية ومستوفيا للشروط والضوابط الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي حيث أ ن ضرورة الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال و أسس تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة بشأنها، ومراعاتها وعدم تركز المخاطر لدى منح الائتمان، والتوازن في مراكز العملات، إلى جانب وضع الضوابط الإدارية الرقابية الأخرى فيما يتعلق بآليات إصدار أدوات الدفع الالكتروني نفسها وأهمها:

- ✓ ضرورة توفير شروط الأمان والحماية لوسائل الدفع الالكترونية من حيث الحدود القصوى لما يتم تخزينه بالبطاقة؛
- ✓ توفير القوى البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع أدوات الدفع الالكترونية الحديثة؛

- ✓ حماية النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص لها من قبل العاملين بالبنك السابقين أو الجدد؛
- ✓ اتخاذ إجراءات رقابية إضافية على عمليات إصدار وسائل الدفع من خلال توفير وسائل الاتصال المباشر مع مصدر البطاقة أو المش غل المركزي للحماية من عمليات التزييف.

المطلب الثاني :جرائم البطاقات البنكية

مع ازدياد استعمال البطاقات البنكية على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها وتنوعت صورها، ويمكن تقسيم هذه الجرائم كما يلي:

الفرع الأول: الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية

فالعميل نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مختلفة للعقد المبرم بينه وبين البنك، وذلك بطبيعة الحال للحصول على الأموال بأي طريقة كانت، ومعظم هذه الجرائم أو المخالفات نذكرها كما يلي:

- ✓ **تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي** :وتقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده بالبنك، أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به.
- ✓ **إستخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها** :لكل بطاقة مدة صلاحية معينة، وبعد مرور هذه المدة لابد على العميل يردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها، وفي حال لم يفعل ذلك يرى البعض بضرورة اعتباره جرم؛ [1]
- ✓ **إساءة استخدام بطاقة الوفاء** :قد يقدم العميل بشراء سلع وخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع والخدمات لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك وإنما تتجاوز الرصيد الموجود في حسابه. [2]

[1]- عبد الفتاح حجازي بيومي، **مرجع سبق ذكره**، ص334-335.

[2]- محمد عبد الحكيم، **الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص72.

- ✓ **إستخدام البطاقة الملغاة** :يحدث أحيانا أن يقوم البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة بإلغائها أثناء سريانها ذلك لأن حامل البطاقة قد أساء استخدامها مما اضطر البنك إلى سحب البطاقة كعقوبة للاستخدام السيئ إلا أن حاملها يمتنع عن رد البطاقة ويقوم باستخدامها مرة أخرى على الرغم من التنبيه عليه بإعادتها إلى المصدر، كما أن من أسباب الإلغاء أن تتدخل ظروف من شأنه زعزعة المركز المالي للحامل بحيث تؤثر في اعتباره الشخصي، والاستخدام السيئ للبطاقة هنا يأخذ صورتين الأولى تتمثل بقيام الحامل بالوفاء بقيمة مشترياته من التجار أو يستخدمها لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي. [1]
- ✓ **إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيكات** :تقع هذه الجريمة عندما يقوم الجاني بإصدار شيك لمن اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك المصدر للبطاقة أو يصدر شيكا مسحوبا على البنك بقيمة أعلى من تلك القيمة التي يضمن البنك المصدر للبطاقة الوفاء بها.

الفرع الثاني: الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية

تتكون أطراف بطاقة الائتمان عادة من حاملها الشرعي البنك المصدر والتاجر الذي يتعامل معه صاحب البطاقة من أطراف التعامل بالبطاقة فالمقصود بالغير هنا الأشخاص دون ما سبق من أطراف التعامل بالبطاقة، وهم الذين ليسوا أطرافا في العلاقة ويقوم الغير بالتزوير، السرقة أو النصب وذلك على النحو التالي:

- ✓ **استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير**

السارق أو من عثر عليها قد يستخدمها في سحب النقود من الموزع الآلي، وقد يستخدمها في الحصول على السلع والخدمات من التجار وإذا عثر عليها الجاني في مكان صاحبها قد فقدها فيه واستولى عليها بغية تملكها

[1] – حسن حماد حميد، جاسم خريبط خلف، **إساءة استخدام بطاقة الائتمان الالكتروني الملغاة**، مجلة جامعة بابل، العدد 02، المجلد 18 ، كلية القانون، جامعة البصرة، العراق، 2010، ص02.

فالواقعة تكون جريمة التقاط أشياء مفقودة.و إذا استولى الجاني بالحيلة والخداع بعد استخدام أحد الوسائل الاحتيالية المحددة قانونا في هذا الشأن فإن الواقعة تكون جريمة احتيال ونصب. [1]

✓ **السحب ببطاقات الكترونية مزورة** [2]

قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع أو السحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة، واستبدال ما بها من بيانات، وقد يتم التواطؤ مع صاحب البطاقة لاستعمالها في السحب وتزوير توقيعه، ثم يقوم بالإعتراض على عمليات السحب ويطعن بالتزوير على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص.

يلاحظ أ ن أكثر من نصف عمليات الاحتيال فيما يخص البطاقات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية أما الباقي فيوجد حوالي 30 % منها في أوروبا خاصة بريطانيا، أما البطاقات المفقودة أو المسروقة تمثل أكثر من نصف الخسائر المترتبة على عمليات الاحتيال، وتزوير هذه البطاقات تمثل الخطر الأكبر الذي يهدد التجارة الالكترونية.

المطلب الثالث :المخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الحديثة

إن وسائل الدفع الالكترونية ليست وسائل مثالية فكما لها مميزات فهي أيضا تعاني من عيوب ومخاطر مما يؤثر على سمعتها بين الجمهور، يؤدي ذلك إلى اتخاذ الحيطة والحذر من استعمالها.

وتكمن أهم مخاطر هذه هذه الوسائل كما يلي:

الفرع الأول: النقود الالكترونية

للنقود الالكترونية مخاطر أمنية، قانونية وأخرى تتعلق بالسرية: [3]

1- المخاطر الأمنية للنقود الالكترونية

[1]- عبد القادر القهوجي، **الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية–**، لبنان، الجزء الثالث، 2002، ص353.

[2]- سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[3]- عمار لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص118-119.

قد يحدث الخرق الأمني للنقود الالكترونية أما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير والتزييف، إما كنتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الانترنت، وإما الإخلال بتصميمات الأنظمة الالكترونية والقرصنة الالكترونية، فمن شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أو تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة، فإنه من المهم أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الالكترونية من توافر كافة الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة لتاجر وسواء كان ذلك متعلقا بالنقود الالكترونية التي تأخذ شكل البطاقات البلاستيكية أو تلك التي يتم التعامل بها عبر الانترنت (النقود الشبكية) .

2- المخاطر القانونية للنقود الالكترونية

تتبع هذه المخاطر أساسا من خلال انتهاك القوانين واللوائح مثل جرائم غسيل الأموال، وإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية، من ناحية أخرى، فإن المخاطر القانونية قد تتولد أيضا عندما تقنن حقوق وإلتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الالكترونية بطريقة غير دقيقة، كذلك فإن موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المخاطر القانونية التي يمكن أن تفرزها النقود الالكترونية والمتوقع أيضا أن يصاحب انتشار النقود الالكترونية تزايد في جرائم التهرب الضريبي حيث سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات والتي تتم بواسطة النقود الالكترونية نظرا لأن تلك الصفقات التي تتم بواسطة النقود الالكترونية نظرا لأن تلك الصفقات تتم خفية عبر شبكة الانترنت.

3- المخاطر المالية للنقود الالكترونية :وتتمثل المخاطر المالية للنقود الالكترونية في: [1]

- ✓ **إنخفاض عائدات إصدار النقد:** تأثيرات انخفاض الطلب على النقد المصدر من قبل المصرف المركزي هو أنه خلال عائدات إصدار النقد، تجني البنوك المركزية في الوقت الحاضر أرباحا طائلة عبر إصدار الأوراق النقدية التي تشكل مطلوبات البنك المركزي التي لا يترتب عليها فوائد.

[1]- أحمد سفر، **مرجع سبق ذكره**، 57-58.

- ✓ **الحد من قدرة البنك المركزي على إجراء عمليات السوق المفتوحة:** أن التوسع في استعمال النقود الرقمية يقلص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقلص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة.
- ✓ **إنخفاض عرض النقد من قبل المصرف المركزي:** يؤدي التمادي في استعمال النقد الرقمي إلى تقليص ميزانيات المصارف المركزية إضافة إلى أن مجموع الودائع تحت الطلب التي يحتاجها أو يرغب بها الأفراد تنخفض ويؤدي إلى خفض عرض النقد من طرف البنك المركزي[1].
- ✓ **تقليص دور البنك المركزي كمسير للسياسة النقدية:** قد تستمر بعض البنوك المركزية في أداء دور المقرض الأخير للمؤسسات المالية الكبيرة لكن الحاجة إليه قد تنخفض بسبب نقص طلبات البنوك التجارية للسيولة من البنك المركزي. [2]

الفرع الثاني: البطاقات البنكية

بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية فهي تفرز جملة من العيوب والمشكل سواء لحاملها أو للمصارف المصدرة لها وأهم هذه المشاكل ما يلي:

- ✓ رغبة حامل البطاقة بزيادة الإقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الائتمان ومخاطرها[3].
- ✓ هذه البطاقات تشعر حاملها بالغنى الوهمي.
- ✓ عدم وجود رأس مال كافي لمواجهة السحب النقدي والإقتراض على البطاقات الائتمانية، الأمر الذي يشكل خطر على سيولة المصرف.

---

[1]- إبراهيم العيساوي، **التجارة الالكترونية**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2003، ص92.

[2]- توفيق شنبور، **أدوات الدفع الالكترونية – بطاقات الوفاء – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2001، الجزء الأول، ص114.

[3]- جلال عايد الشورى، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

✓ مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليه. [1]

الفرع الثالث: التحديات القانونية والرقابية للبطاقات الذكية

أهمها ما يلي: [2]

✓ قد تقوم مؤسسات غير مصرفية بإصدار بطاقات ذكية، لكن لا توفر عليها رقابة كالمؤسسات المصرفية التي تدفع تكاليف الرقابة عند عرضها لبرامج البطاقة ذات القيمة المخزنة، مما يثير قلق المراقبين بشأن المحافظ الالكترونية التي تضم مؤسسات إصدار غير مصرفية لا تخضع لمراقبتهم؛

✓ يسجل بإستمرار قلق المستهلك حول سرية المعلومات الشخصية المخزنة في البطاقات الذكية والذي يمثل عقبة أمام انتشار استخدام هذه البطاقات؛

✓ تثير هذه البطاقات قضايا تتعلق بمراعاة إجراءات براءات الإختراع من طرف مؤسسات إصدار البطاقات بالإضافة إلى شؤون الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا؛

✓ البطاقات الذكية لا تخضع للقوانين التجارية التي تنظم الشيكات والجوالات وغيرها، لأن المستخدم فيها لا يستعمل أداة مكتوبة مما يثير مشاكل الإثبات.

ولكن أكبر مشكل تواجهه وسائل الدفع الالكترونية هو تسارع استعمال هذه الوسائل منذ سنوات دون أن يواكبها تنظيما قانونيا يناسب تحدياتها، فهي محرومة من الحماية القانونية التي تتمتع بها وسائل الدفع التقليدية مما يجعلها تخفي حزمة من المشاكل والنزاعات التي تتطلب سرعة في حلها، ولعل أهمها إشكالية الإثبات لعدم اعتمادها على دعامة ورقية، فرغم كل المجهودات من جانب الفقه والقضاء في دول العالم للتوسع في تفسير النصوص الدينية الموجودة أصلا كي تشمل المعاملات الالكترونية، إلا أن هذه النصوص بقيت محددة المدى

[1] – عبد الهادي النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص50-51.

[2] – مركز البحوث المالية والمصرفية، **البطاقات الذكية والتحديات القانونية والرقابية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السابع، العدد الرابع ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1998، ص44-45.

لتوضع كلمات الكتابة، الإسناد الخطية...الخ كي تشمل" الإسناد الالكتروني، التوقيع الالكتروني...الخ "نظرا لحداثة المصطلحات.

الفرع الرابع: التحديات الإدارية

ويمكن ذكر أهم التحديات الإدارية كما يلي: [1]

- ✓ تحقيق التكامل بين معلومات العملاء؛
- ✓ تدريب كل المستويات الإدارية على المشاركة وتبادل المعلومات؛
- ✓ تكوين قاعدة بيانات مركزية للمنظمة، وتحديد مسؤولية إدارتها أما بتكنولوجية تمثل فيها الوظائف المختلفة ضمانا لتحقيق التنسيق بينها أو أن تتبع رئاسة المنظمة ضمانا لتحقيق التعاون بين الوظائف الإدارية أو تفويض سلطة إدارتها إلى مدير التسويق أو مدير المبيعات.

المبحث الثالث: العقبات و العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الحديثة في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب أهم العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الحديثة في الجزائر والعقبات التي تواجهه، بالإضافة إلى الحلول المقترحة بالنسبة للبطاقة البنكية.

المطلب الأول: العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية [2]

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.وسعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي، إذ بلغ عددها سنة 2002 حوالي 250 جهاز، أما

[1]- عمار لوصيف، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

[2] -**http**: //**www.startimes.com**

بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري" الدفع الالكتروني"فحسب المدير العام لشركة النقد الآلي والعلاقات التقنية بين البنوك" **ساتيم** "فإنه تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري، وقد انطلقت في بداية سنة 2002 بعدما مرت بفترة تجريبية بالجزائر العاصمة لمدة 08 أشهر وستنفذ العملية على مرحلتين، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية، والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها:

- ✓ عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية؛
- ✓ مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا؛
- ✓ ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف في اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع.

فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لاسيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

-زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

-التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل؛

-العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى؛

-تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة في الجزائر [1]

أولا: عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أ ن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا، بل أننا لا نبالغ أن نقول أنه لم يتم حتى التفكير في ضرورة اعتمادها حيث تأكد لنا أنه ليست هناك أي جهود في إطار ذلك، بل إ ن الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من التجارة غير متوفرة لدى وزارة التجارة.

بالتالي فإننا نسجل هنا مجموعة من الأسباب:

أ – إرتفاع تكلفة استخدام الانترنيت، في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجزء الأكبر منه؛

ب – نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع مما يجعل انتشارها يكون منعدما في بلادنا؛

[1] - سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص82-83.

ج – عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع، فلا يعقل أ ن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في إجراء استقصاء لمدى اهتمام بهذا النوع من التجارة، والاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال؛

د – تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة؛

هـ – انتشار الأمية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية، أو يقصد بها الجهل بأساليب وسائل تعامل في مجال المعلوماتية، حيث أن عدد الذين يمتلكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 17.5 مليون نسمة في الوقت الذي لا يوفق فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري سنة 2004.

و – الإنتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالإحصائيات تتحدث عما يفوق سبعة ملايين أمي وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى وجودها، وهذا يعتبر عائقا لانتشار التجارة الإلكترونية.

ثانيا: مشاكل البطاقة الإئتمانية

يترتب على البطاقة الائتمانية مشاكل جمة نلخصها كالتالي:

أ –عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء التقنية تفقد الثقة بين البنك والعميل؛

ب – سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير؛

ت – التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع بطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة في مدة 55 يوم؛

ث – خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة بالنسبة للبطاقات البنكية

بإعتبار البطاقات البنكية أهم وسائل الدفع الحديثة وأكثر شيوعا، ارتأينا التطرق للحلول المقترحة للتغلب على العيوب التي تحصل على مستوى استعمال البطاقات البنكية والتي توجب على كل الأطراف تحمل المسؤولية،و إتخاذ إجراءات معينة نلخصها فيما يلي:

أولا: الإجراءات المتخذة من طرف حامل البطاقة

- ✓ المحافظة على البطاقة من الضياع وعدم وضع البطاقة والرقم السري الخاص بها في مكان واحد؛
- ✓ الإبلاغ عن فقدان البطاقة في الأغراض المخصصة لها وعدم تجاوز الحد الأقصى؛
- ✓ إبلاغ البنك المصدر عن التجار الذين يرفضون قبول البطاقة أو الذين يبيعون بسعر أعلى بموجب البطاقة؛
- ✓ الاحتفاظ بصورة القسائم التي يشتري بموجبها لمراجعتها مع كشف الحساب الذي يصله من طرف البنك؛
- ✓ اليقظة عند تسجيل التاجر بيانات البطاقة على الإشعارات وعند كتابة المبلغ قبل التوقيع عليها؛
- ✓ سرعة الرد على البنك المصدر والمبادرة بتغطية الحساب الجاري إذ وصل للحد الأدنى أو سداد المطلوب؛
- ✓ يجب أن يدفع حامل البطاقة كل حسابه خلال 21 يوم لكي تتاح للمصرف فرصة أخذ الفوائد على الرصيد المتبقي.

ثانيا: الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدر

و تتمثل أهم الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدر في ما يلي:

- ✓ حسن إختيار العملاء الذين يقرر البنك إصدار البطاقات لهم من خلال وضع معايير لدراسة حالة العميل والاستعلام عنه من المراجع الائتمانية والمهنية لهم ومن الوثائق المقدمة منهم والتأكد من صحتها؛
- ✓ تحديد الحد الأقصى المسموح بحماية البطاقة به، بموجب البطاقة شهريا أو أسبوعا بما يتناسب مع قدراتهم المالية والبطاقات الأخرى الممنوحة للعميل من نفس البنك أو البنوك الأخرى وسائر الإلتزامات المالية الدولية المطلوب منهم سدادها شهريا؛

- ✓ التسويق المناسب للبطاقة من خلال الترويج الشخصي والإعلانات والدعاية؛
- ✓ حسن اختيار العاملين في قسم البطاقات ممن تتوفر فيهم الكفاءة المهنية والشخصية السليمة وإعدادهم من خلال برامج تدريبية ومتابعة التأهيل بصورة مستمرة؛
- ✓ متابعة حركة سداد العملاء والمتابعة المستمرة للت جار والتأكد من التزاماتهم ببنود وشروط الإنفاق الموقع معهم لحل أي مشاكل تواجههم بصفة فورية؛
- ✓ إمداد التاجر بالأدوات اللازمة لاستعمال البطاقة؛
- ✓ المعالجة المحاسبية السليمة للعمليات المالية المتعلقة بالبطاقات والاحتفاظ بالمستندات؛
- ✓ توفير مختلف الأجهزة الالكترونية ووسائل التحكم في استعمالها من طرف موظفي البنك؛
- ✓ نشر قائمة المعارضات (البطاقة المسروقة والضائعة) لدى التاجر أو البنوك؛
- ✓ توفير نظام رقابة قادر على تفادي الديون المعدومة ومحاولة البنك لنشر الوعي المصرفي عن طريق إعطاء المعلومات الخاصة باستعمال البطاقات البنكية.

ثالثا –الإجراءات المتخذة من طرف التاجر

تتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

- ✓ التحقق من صحة البطاقة وأن مقدمها هو صاحبها وكذلك من صلاحيتها؛
- ✓ التحقق من أن مبلغ العملية لا يتجاوز الحد الأقصى للمرة الواحدة والحصول على التفويض المطلوب في حالة التجاوز في حالة الشك، عليه الاتصال بالبنك المصدر أو التأكد من خلال الآلية الالكترونية بعدم تجاوز الحد الأقصى للبطاقة؛
- ✓ التقيد بمواعيد إرسال إشعار البيع في المواعيد المحددة في التعاقد.

خاتمة الفصل

لقد تبين لنا أن وسائل الدفع الحديثة قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية، كما تم كنت من الحد من بعض العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية.فقد كان أكبر مشكل يعرقل نجاح وسائل الدفع الحديثة غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، وإشكالية الإثبات وحجته بالوسائل الالكترونية كالتوقيع الالكتروني، هذا بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية حيث كانت البطاقة البنكية أفضل وسيلة تمارس عليها هذه الجرائم، فهي لا تقدم الأمان كامل.

ولحسن الحظ أدركت البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدماتها لاسيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري المكانة والأهمية التي تتسم بها في الدول المتقدمة لذلك فأمام النظام المصرفي الجزائري الكثير من الأعمال والخطوات الواجب إتباعها لإعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية أولا، وإدخال ثقافة وسائل دفع الحديثة حتى تتخلص من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع، فقد ت ميزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع في إطار تحديث وسائل الدفع في الجزائر، وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع التي تغني عن حمل واستخدام السيولة النقدية في عمليات الشراء، ثم الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة، والمقاصة الإلكترونية، ويمكن القول بأن الجزائر بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع.

مقدمة الفصل

بعد ما تناولنا في الفصلين الأول والثاني الإطار النظري لوسائل الدفع وواقعها في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل أي الجانب التطبيقي إسقاط دراسة ميدانية من خلال معرفة واقع وسائل الدفع الحديثة من وجهة نظر عملاء الوكالة البنكية للقرض الشعبي الجزائري بسعيدة، كون هذا البنك العمومي أحد أهم البنوك على الساحة الوطنية، وكذلك بالنظر إلى التجربة والخبرة التي تحوزها المديرية النقدية لهذا البنك في مجال التعامل بالبطاقات البنكية سواء الوطنية أو الدولية.

وتدعيما لهذه الدراسة قمنا بتدعيم بحثنا باستقصاء لمعرفة أهم أنواع أدوات الدفع الحديثة المطبقة في هذه الوكالة ونظم الرقابة عيها والتحديات المرتبطة بها، والتعرف على آراء مفردات عينة الدراسة حولها.

وعلى ذلك ارتأينا تقديم بطاقة فنية للتعريف بالوكالة البنكية محل الدراسة والخدمات الالكترونية المتواجدة فيها، واختيار العينة من عملاء للوكالة البنكية لإجراء استقصاء حول أهم وسائل الدفع الحديثة ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها وإبداء رأيهم حولها، وبعدها القيام بتحليل هذه المعطيات باستخدام برمجة **SPSS** وعرض النتائج المتحصل عليها.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري

سنقوم في هذا المبحث بتقديم لمحة بسيطة عن بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، والذي يعتبر من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، كما أنه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي، باعتباره أول البنوك التي تعاملت بالبطاقات البنكية الدولية، منذ سنة 1989، ويتواجد مقر هذا البنك بـ 02 شارع العقيد عمروش الجزائر العاصمة ، وشعاره " بنك في استماعكم " ، ويضم 133 وكالة بنكية موزعة على المستوى الوطني ، يشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ومن بينها مجموعة الاستغلال تلمسان ، وهذه الأخيرة تشرف على 08 وكالات موجودة في غرب البلاد ، ومن بين هذه الوكالات وكالة سعيدة والتي ستكون محل دراستنا التطبيقية.

المطلب الأول: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري (سعيدة) [1]

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري سنة 1979، وهي واحدة من بين الثمان وكالات التابعة للمديرية الجهوية بتلمسان، تحل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط المدينة بـ 26 شارع أحمد مدغري مدينة سعيدة، وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم، تتوفر الوكالة على 17 حاسب متصل بنظام معلوماتي يعالج المعلومات بسرعة، وتم تحديثه مؤخرا، كما تتوفر الوكالة على حاسبتين للأوراق النقدية وكاشفة للأوراق المزورة مما يؤدي إلى تقليل وقت انتظار العميل، كما توظف الوكالة 19 موظف يتوزعون بين إطارات و أعوان تحكيم وأعوان تنفيذ.

بدأ نشاط النقد الآلي في القرض الشعبي الجزائر بسنة 1989، من خلال الانخراط في شبكة VISA الدولية كعضو أساسي مصدر وقابل للتعامل بهذه البطاقات، بعد ذلك وفي سنة 1990 انخرط هذا البنك في شبكة Mastercard كقابل فقط للتعامل بهذه البطاقة دون إصدارها، وقد وصل اليوم إلى إصدار بطاقات VISA الدولية، والجدير بالذكر أن القرض الشعبي الجزائري أول بنك طرح في السوق الداخلي بطاقة السحب وذلك سنة

[1] – بناء على المعطيات المقدمة لنا من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة سعيدة –

1989 من خلال أجهزة الصراف الآلي المنتشرة عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى البطاقة البنكية المشتركة CIB الذهبية والكلاسيكية في سنة 2006.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (سعيدة)

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لوكالة CPA 838 سعيدة

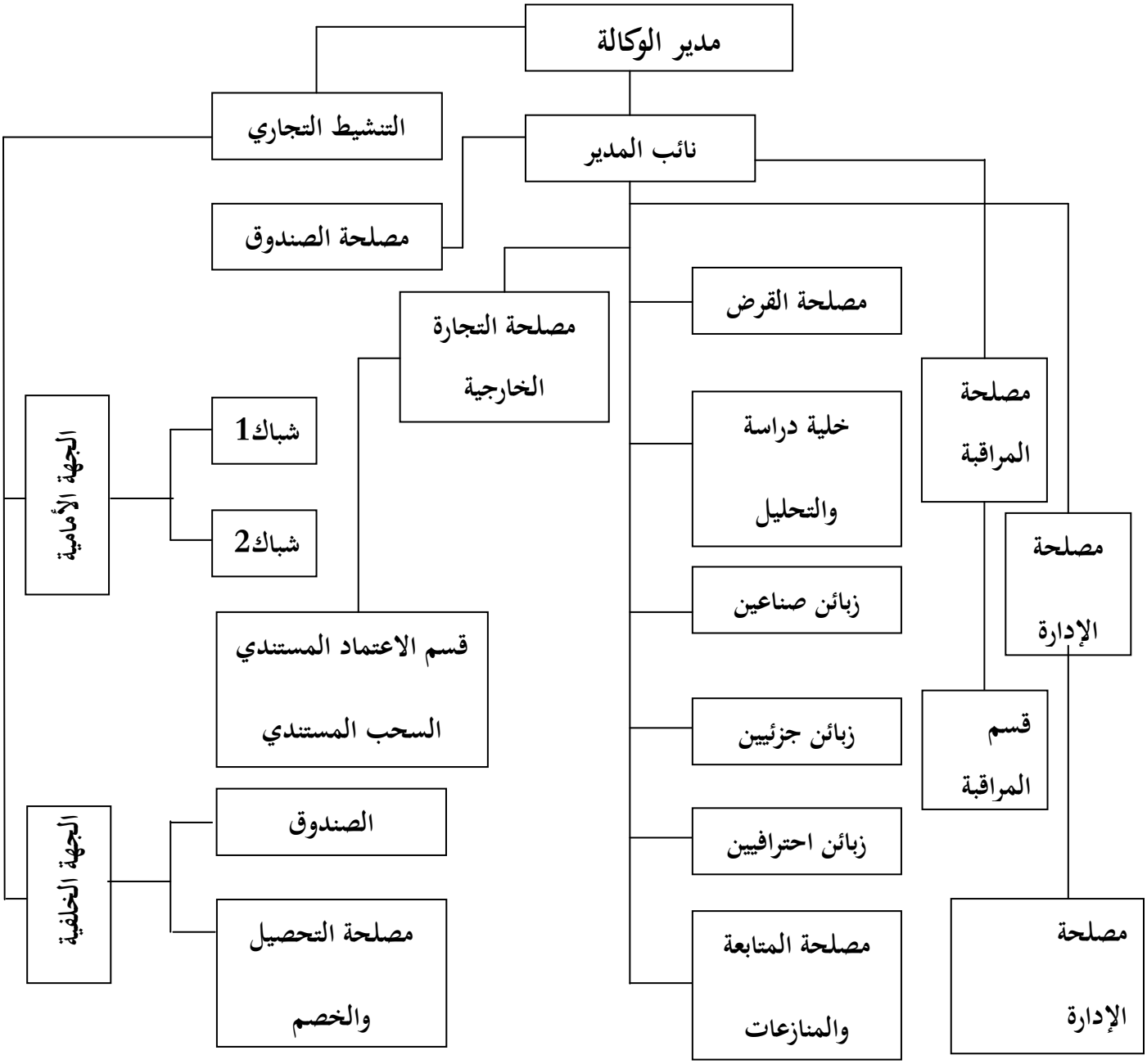

المصدر: وكالة القرض الشعبي الجزائري سعيدة 2016

المطلب الثالث: مهام كل مصلحة في الوكالة [1]

1– مدير الوكالة: يعتبر الممثل الرئيسي لبنك القرض الشعبي الجزائري، على مستوى ولاية سعيدة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك.

2– السكريتارية ومكتب القرار: من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات الحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

3– مصلحة الإدارة: وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم، كما يقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات...الخ، ومن الناحية القانونية يقوم بمتابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعيين المحاميين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

4– مصلحة القروض:وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبث في طلباتهم، وإعداد المذكرات اللازمة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحاليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض، بل أنها تقوم بتحول ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بولاية تلمسان ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية، كما تقوم الخلية بمتابعة مراحل التي يمر بها القرض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

[1]– بناء على المعطيات المقدمة لنا من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة سعيدة –

5– مصلحة التجارة الخارجية: تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد، تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج، وفتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

6– مصلحة الصندوق: تنقسم هذه المصلحة إلى:

✓ **قسم الودائع:**

ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

✓ **قسم الدفع والقبض:**

ويسمى أيضا الشباك، ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، ويقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

7– مصلحة المراقبة: تقوم هذه المصلحة بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك، كما تقوم بتنسيق بين المصالح، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه عن مدى انتظام ودقة البنك، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك.

المبحث الثاني: طبيعة نشاط القرض الشعبي الجزائري (وكالة سعيدة)

المطلب الأول: وسائل الدفع التقليدية

الفرع الأول: السندات التجارية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة [1]

1– تسيير السفتجة (الكمبيالة): la lettre de change

يقوم الساحب بإنشاء السفتجة عن طريق توقيعه السند carte de signature يسلم الساحب للمستفيد السفتجة التي أنشأها ليقوم بالسحب من البنك، علما أن صيغة السفتجة لا تظهر بوضوح لأن الساحب يعطي المسحوب عليه أمرا بالدفع ويمكننا أن نقول بأن السفتجة تمثل في نفس الوقت سندا لأمر، وتستعمل السفتجة في كافة المعاملات المصرفية حيث حدها الأقصى 3 أشهر.

2– تسيير سند الصندوق: bon de caisse

سند الصندوق هو سجل registre وليس حساب compte حيث يوجد نوعين من سند الصندوق هما:

- ✓ Anonyme بدون اسم: يأخذ البنك نسبة 25 % من الفائدة.
- ✓ Nominative : وهو عكس الأول بذكر الاسم حيث يأخذ البنك نسبة 10 % من الفائدة.

3– سند الرهن: le warran:

يستعمل سند الرهن في التجارة الخارجية فقط في عمليات الاستيراد والتصدير.

[1]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

الفرع الثاني: الشيكات في بنك القرض الشعبي الجزائري [1]

لقد عمل البنك المركزي على توحيد شكل الشيكات في نظام المقاصة الآلية، ثم تغيير الشكل والمضمون، وتمثلت هذه التغييرات في:

1– أبعاد وشكل الشيك les supports et formats du chèques .

2– نوعية الورق وشكل الخط le grammage et qualité du papier .

3– خصائص الطبع les caractéristiques d'impression .

4– مضمون الخانات le contenu des zones .

5– التشخيص البنكي للزبون l'identification bancaire du client .

6– البيانات الإلزامية les mentions obligatoires تمثلت في:

- ✓ ذكر كلمة شيك la dénomination du chèque .
- ✓ الأمر بدفع مبلغ محدد L'ordre de payer une somme déterminée .
- ✓ اسم صاحب الحساب Le tiré
- ✓ بيان مكان الأداء .
- ✓ الإطار المخصص لتاريخ ومكان إنشاء الشيك .
- ✓ الإطار المخصص لتوقيع الساحب (Emetteur du chèque -Tireur) .

[1] – معمري حسام الدين، **دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2014/2013، ص63-64.

✓ رقم الشيك مكون من 7 أرقام .

✓ الرقم الآلي البريدي المكون من 5 أرقام .

✓ RIB(Référence d'Identité Bancaire) ومكون من 20 رقم موزعة كما يلي:

- مفتاح الحساب La clé du compte .

- رقم الحساب Le numéro de compte .

- رقم الآلي للوكالة التي تم فتح الحساب فيها Code de l'agence .

- الرقم الآلي للبنك Code de la Banque .

والرقم الآلي للبنك مكون من 3 أعداد وقد تم الإتفاق على هذه الأرقام الآلية وتم توحيدها من طرف بنك الجزائر، الذي حدد لكل بنك الرقم الآلي الخاص به حيث عند القيام بالمقاصة الآلية يتم التعرف على البنك أوتوماتيكيا عن طريق هذا الرقم دون الرجوع إلى الشيك.

فمثلا: 001 يمثل بنك الجزائر، 002 يمثل البنك الجزائري الخارجي، 004 بنك القرض الشعبي الجزائري

– أما الرقم الآلي للوكالة نفس الشيء مع الرقم الآلي للبنك إلا انه مكون من 5 أعداد.

– رقم الحساب مكون من 10 أعداد ولكل حساب رقم خاص به.

– مفتاح الحساب مكون من عددين ولكل حساب مفتاحه.

وبعد توحيد الشكل العام في مضمون وشكل الشيكات المتداولة بين البنوك، تم تحديد مختلف الشيكات المقبولة والمتمثلة في:

1– الشيك المسطر غير قابل للتظهير chèques barrés qui sont non endossables

2– الشيكات المسطرة و/أو القابلة للتظهير chèques barrés et / ou endossables

3– الشيكات البنكية المسطرة وغير قابلة للتظهير Chèques barrées qui sont non endossables

الفرع الثالث: التحويلات في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة les virements [1]

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بخدمة التحويلات لزبائنه حيث تتعدد أنواع التحويلات وهي كما يلي:

- ✓ التحويل الدائم permanant: يقوم الزبون هنا بملأ ورقة une lettre يحدد فيها المدة التي سيتم فيها التحويل كل مرة ويسمى بالتحويل الدائم لكي لا يذهب الزبون كل مرة إلى البنك ويقوم بالتحويل .
- ✓ التحويل من حساب إلى حساب.
- ✓ التحويل داخل الفرع البنكي لبنك القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ التحويل ما بين فروع بنك القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ التحويل من الخزينة إلى بنك القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ تحويلات التجارة الخارجية وتتم في مصلحة التجارة الخارجية.
- ✓ التحول الحر ويكون بالعملة الصعبة.

الفرع الرابع: الاقتطاعات في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة les prélèvements

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري مثلا في كل نهاية شهر يقتطع بنك القرض الشعبي الجزائري لمؤسسة سونلغاز مبلغ معين لتخفيف الوقت والتكلفة للمجيء والانتظار.

[1]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الحديثة [1]

يعتبر القرض الشعبي الجزائري ، أول بنك أدخل العمل بنظام البطاقات البنكية الجزائرية ، سنة 1989 ، كما أنه أول بنك يتعاقد مع المنظمات الدولية الراعية لإصدار البطاقات (الفيزا، والماستر كارد).

وفي إطار برنامج تحديث نظام الدفع ، وفر القرض الشعبي الجزائري بطاقتين واحدة عادية والأخرى ذهبية بالاشتراك مع منظمة فيزا العالمية ،كلتا البطاقتين تتضمن شعار منظمة فيزا وشعار البنك المصدر كما تحتوي شريطا مغناطيسيا وشريحة لعمليات السحب ، كما تحتوي أيضا على اسم العميل ومدة الصلاحية.

علما أن هاته البطاقات الدولية قليلة الاستعمال والطلب عليها يكاد ينعدم، حيث أنه مثلا في بنك القرض الشعبي الجزائري في وكالة سعيدة رقم 383 على وجه الخصوص لاتتجاوز 78 بطاقة.

يطرح بنك القرض الشعبي الجزائري 3 أنواع من البطاقات وهي:

الفرع الأول: البطاقات الوطنية

يبلغ عددها 1078 ولكن يستعمل منها فقط 438 بطاقة فقط.

- ✓ **بطاقة CIB CLASSIQUE**: هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنك وفق شروط يحددها البنك، كمداخيل الزبائن .
- ✓ **بطاقة CIB GOLD**: هي أيضا يقدمها البنك إلى زبائنه ويتم اختيارها وفقا لشروط محددة، وبالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فان هذه البطاقة توفر خدمة إضافية مع سقف سحب ودفع مرتفع نسبيا.

[1]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

توفر خاصية SMS أي تلقي رصيد الحساب الجاري عبر الرسائل القصيرة عند السحب في الهاتف النقال حيث عند القيام بعملية السحب تصل رسالة إلى النقال تخبرك بالعملية والمبلغ المسحوب.

حيث تسمح هذه البطاقة للزبون بتسديد قيمة مشترياته مباشرة من المتجر الذي يقبل التعامل بها.

مثلا : متجر UNO بمستغانم ويتم التعامل بها فقط في التراب الوطني حيث تسمح هذه البطاقة لحاملها القيام بعدة عمليات سحب من خلال أجهزة الصراف الآلي داخل القطر الوطني على مستوى البنوك المنخرطة في الشبكة النقدية ما بين البنوك RMI والمتمثلة في , BDL , BNA , BEA , PTT , CPA CNEP , BADR والسحب يتم في حدود المبلغ المسموح به أسبوعيا إذا كان السحب من أجهزة الصراف الآلي التابعة ل CPA أما إذا كان من أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنوك أخرى، فالسحب يكون في إطار المبلغ المتفق عليه بين CPA والبنك المسير للشباك الآلي الذي تم السحب منه.

و فيما يلي جدول يوضح مواصفات كل نوع من هذه البطاقات:

الجدول رقم (02): مواصفات بطاقة CIB CLASSIQUE ET CIB GOLD

البطاقات البنكية للسحب والدفع carte CIB classique	البطاقات البنكية للسحب والدفع carte CIB Gold

- بطاقة ذات لون أزرق. - نفس الهيئة الخارجية للبطاقة لكل البنوك مع تغير رمز البنك فقط. - بطاقة موجهة إلى أفراد ذوي الدخل المتوسط. - في حالة الضياع أو السرقة لا يتم تعويض البطاقة بسرعة. - سقف السحب والدفع منخفض. - لا يمكن استعمالها عند إنعدام الارتباط مع الموزع المركزي.	- بطاقة ذات لون ذهبي. - نفس الهيئة الخارجية للبطاقة عند كل البنوك مع تغير رمز البنك فقط. - بطاقة موجهة إلى أفراد ذوي الدخل المرتفع. - في حالة السرقة أو الضياع يتم تعويض البطاقة في أجل أقصاه 48 ساعة. - سقف السحب والدفع مرتفع. - إمكانية استعمالها في حالة انقطاع الاتصال مع الموزع المركزي لكن في حدود مبلغ معين في عمليات الدفع فقط.

المصدر: من إعداد الطالب وفقا للمعلومات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم (03): تكلفة منح بطاقة CIB CPA محددة كما يلي:

بالنسبة للمستفيد	المبلغ	بالنسبة لموظفي البنك	المبلغ
CIB CLASSIQUE	468 دج	**CIB CLASSIQUE**	220 دج

CIB GOLD	710 دج	CIB GOLD	330 دج

المصدر: معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة.

الفرع الثاني: البطاقات الدولية [1]

بطاقة VISA وهي نوعين كذلك CLASSIQUEو GOLD وهي عبارة عن بطاقة دولية ممغنطة لها وظيفة مزدوجة تتمثل في السحب والدفع، يتم التعامل بها مع البنوك التي تقبل التعامل أو تشترك مع منظمة VISA ويبلغ عدد البطاقات في وكالة CPA حوالي 130 بطاقة ويمكن استخدامها داخل التراب الوطني أو خارجه لتسديد قيمة المشتريات من البضائع والخدمات لدى المحلات المنخرطة في شبكة فيزا الدولية والتي تضع لافتات على واجهات محلاتهم والتي تحمل علامة فيزا وأيضا البنوك.

وتسلم بطاقة CPA VISA لأصحاب الحسابات بالعملة الصعبة لدى الوكالة وهي نوعان:

- ✓ **البطاقة الذهبية CPA GOLD** :وقد بلغ عددها في وكالة CPA 52 بطاقة أما المستعملة 15 بطاقة وللحصول عليها يجب أن يكون في الحساب 5000 أورو.
- ✓ **البطاقة العادية CPA CLASSIQUE**:أما العادية فيبلغ عددها 48 بطاقة تستعمل 6 بطاقات فقط منها وللحصول على هذه البطاقة يجب أن يكون في الحساب 1500 أورو وسمح السحب عن طريقها 700 أورو في اليوم.

[1]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

والفرق بينهما هو أن البطاقة VISA GOLD تمكنك من الشراء عن طريق الانترنت ويسمح بالسحب بها مبلغ 1500 أورو في اليوم في حين أن البطاقة VISA CLASSIQUE لا تتوفر على هذه الخاصية.

أما العمولات لعملية الدفع تكون أقل من العمولة التي يأخذها البنك عند السحب وهذا لكي تجنب نقص السيولة في البنك

الجدول رقم (04) : تكلفة منح بطاقة VISA CPA محددة كما يلي:

بالنسبة للمستفيد	المبلغ	بالنسبة لموظفي البنك	المبلغ
VISA CLASSIQUE	46€	**VISA CLASSIQUE**	46€
VISA GOLD	70€	**VISA GOLD**	70€

المصدر: معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة

✓ **بطاقة EL AMANE prépayée** وهي بطاقة من نوع VISA يتم استخدامها عن طريق التعبئة بالحساب.

الفرع الثالث: الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB أو الشبابيك الآلية للبنوك GAB

وتسمى كذلك بالصرافات الآلية وهناك نوعين:

✓ (distributeur automatique de billets) DAB يتوفر هذا الموزع في فروع بنك القرض الشعبي الجزائري وهو خاص بالبطاقات الوطنية

✓ (guichet automatique de billets) GAB وهو خاص بالبطاقات العالمية

ومن أهم الشروط الواجب توافرها لإنجاح أي نظام للنقد الآلي هي وجود عدد كاف من الموزعات الآلية للأوراق النقدية، وتوزعها على نطاق واسع يساعد على استعمال البطاقات البنكية في أي مكان وزمان ، حيث أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الموزعات أو الشبابيك الآلية هو تمكين حامل البطاقة من سحب النقود في أي وقت شاء، سواء في النهار أو الليل، وكذلك في أيام العطل.

الفرع الرابع: الحصول على بطاقة CIB

أولا يتم ملأ استمارة للعقد المنشأ حول المعلومات الخاصة بالزبون من الاسم واللقب ونوع الحساب المفتوح لدى البنك ورقم الحساب و الدخل الشهري للزبون وعليه يتم تحديد الزبون نوع البطاقة **فمثلا:** إذا كان الدخل الشهري 60000 دج تضرب في 80 % تساوي 48 000 دج وعليه هي أكبر من 35 000 دج يتم إعطاء الزبون بطاقة GOLD وإذا كان الناتج أقل من 35 000 دج يتم إعطائه بطاقة CLASSIQUE.

المطلب الثالث: البرامج والأجهزة داخل البنك [1]

الفرع الأول: الأجهزة داخل البنك

1– جهاز الكمبيوتر: يسمح بتسجيل (la saisie) المعلومات اللازمة والمتمثلة في:

✓ **رقم حساب المستفيد Numéro du bénéficiaire**

✓ **الرقم الآلي للوكالة Code d'agence**

✓ **اسم وعنوان المستفيد Le nom et l'adresse du bénéficiaire**

[1]- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

✓ **المبلغ Le montant**

بالإضافي إلى وجود سكانير Scanner والطابعة Imprimante والتي بواسطتها يتم طبع جميع العمليات.

الفرع الثاني: البرامج داخل البنك

هذه الأجهزة متواجدة في جميع الوكالات ومرتبطة ببرنامج التسيير للمقاصة الآلية لمديرية وسائل الدفع DMP.

تشتغل هذه الأجهزة عن طريق برنامج **Solution Mon check** الذي يضم 5 أجزاء (Module) وهي:

✓ **Exchange** : يسمح بإرسال واستقبال التدفقات (l'émission et la réception des flux) ويجب أن يكون دائما في حالة تشغيل.

✓ **Numérise** : يسمح بتصوير Scanner وترقيم Numériser المعطيات المتعلقة بالعملية – Compensation allez-

✓ **Approuver** : يسمح بالتطلع على صور الشيكات والمعطيات المرفقة لها.

✓ **Consulte**: يسمح بمعالجة وفحص التدفقات وذلك بواسطة بحوث.

✓ **Reporting**: يسمح برؤية جميع العمليات المتعلقة ب Compensation allez و Compensation retour والعمليات المرفوضة.

الفرع الثالث: النظام البنكي SIB (système d'information bancaire)

وهو نظام نجده على مستوى كل بنك، ويتمثل دوره أساسا في:

✓ مراقبة السير العام للنظام.

✓ التأكد من احترام المساهمين لبنود اتفاقية المقاصة الآلية.

✓ تبني النظام لاحتياجات المساهمين.

✓ نوعية وسرعة أي فعالية النظام.

✓ تسجيل العمليات المبادلة يوميا.

✓ التدخل لحل النزاع.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

سيتم في هذا المطلب شرح عينة ومجتمع الدراسة والتي اعتمدناها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة البحث والتي تمثلت في جمع الوثائق وإجراء المقابلات، بغرض معرفة أن وسائل الدفع الحديثة تساهم في الرفع من أداء البنوك التجارية.

وعليه قمنا بإجراء استقصاء لزبائن بنك القرض الشعبي الجزائري والذي كان الهدف منه معرفة إذا كان التسيير الجيد لوسائل الدفع يؤثر إيجابا على بنك القرض الشعبي الجزائري، وهذا بغية معرفة ما إذا كانت تساهم وسائل الدفع الحديثة في الرفع والتحسين من أداء البنوك التجارية.

1- مجتمع وعينة الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بعرض مجتمع وعينة الدراسة كطريقة لتسهيل إشكالية الدراسة:

أولا: تحديد مجتمع الدراسة

لدينا مجتمع واحد يمثل الزبائن في بنك القرض الشعبي الجزائري، والذين يبلغ عددهم 52000 عميل، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد حصرنا دراستنا على الأفراد المتواجدين في البنك، وذلك بتوزيع 60 استمارة على عملاء بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث تم استرداد 59 منها، وبعد مراجعة الاستبيانات المسترجعة تم استبعاد 9 استمارات لعدم اكتمالها

ولتناقض البيانات المدونة فيها من سؤال إلى آخر، أي تم اعتماد 50 استمارة لغرض التحليل الإحصائي.

ثانيا: تحديد حجم عينة الدراسة (القرض الشعبي الوطني وكالة رقم383)

من خلال مجموعة الوكالات في سعيدة فإن هذه الوكالة تحتل مكانة مهمة بين بنوك، وتعد وكالة القرض الشعبي الوطني رقم 383سعيدة من انجح الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال وقد ساهم الموقع الجغرافي للوكالة في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن واستقطاب آخرين جدد من خلال ما تعرضه الوكالة من خدمات وحسن المعاملة من طرف موظفيها الذي يبلغ 22 موظفا دائمين موزعين على مختلف مصالح الوكالة كل حسب طبيعة اختصاصه.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة

سيتم في هذا الجزء بعرض الأداة المستخدمة لمعرفة أثر وسائل الدفع الحديثة على البنك

1- الأدوات المستخدمة

أولا :جمع الوثائق

وقد تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل الوضعية لمعرفة مدى تأثرها بالإجراءات التي يطبقها البنك، حيث تمكنا من الحصول على الوثائق المطلوبة لتحليل إشكالية الدراسة من طرف المكلف في مصلحة التنشيط التجاري، والمتمثلة في كيفية معالجة الشيكات وطرق استعمال البطاقات، وقد اعتمدنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد التعرف على كيفية العمل.

ثانيا :المقابلات

كانت المقابلات عبارة عن أسئلة فيما يخص مجال الدراسة، وهي أسئلة مباشرة تحتمل إجابة واحدة، وذلك لضمان السهولة والدقة في الإجابة بالنسبة لكل للمستجوبين على اختلاف مهامهم، حيث كانت الأسئلة سهلة ومحددة بغية تسهيل الدراسة. وقد اعتمدنا على عملية المقابلة مع موظف في وكالة القرض الشعبي الوطني ليمكننا من معرفة وسائل الدفع الحديثة المتواجدة في البنك.

2- البرامج المستخدمة

بعد اللقاءات المباشرة التي تمت مع العاملين في بنك القرض الشعبي الجزائري والمعلومات التي تحصلنا عليها، التي تشمل وسائل الدفع التقليدية والحديثة، تم الاعتماد على برنامج SPSS وعمل استبيان Questionnaireوزع على الزبائن في البنك وذلك من اجل معرفة الآثار التي تنشأ من خلال استعمالها بشكل واقعي وعملي.

وأما فيما يتعلق بتصميم استمارة الاستبيان فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء وكان كما يلي:

الجزء الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية لكل عميل من الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة (من 1 إلى 4).

الجزء الثاني: وهو المحور الأول يتعلق بوسائل الدفع الموجودة في البنك

يشمل هذا الجزء وسائل الدفع الموجودة في الوكالة وماذا يفضل ويستعمل الزبون وما إذا كان يستخدم البطاقة الالكترونية، ويظهر ذلك من خلال 9 عبارات (من 5 إلى 13).

الجزء الثالث: وهو المحور الثاني يتعلق بأثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري

ويشمل هذا الجزء بالمدة التي يتعامل معها الزبون مع البنك ومعرفة مدى رغبته في البقاء والتعامل مع البنك، ومدي رضا الزبائن عن خدمات البنك وجودة تقديمها، ويظهر ذلك من خلال 12عبارات (من 14 إلى 25).

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

من أجل تحقيق هدف الدراسة و تحليل البيانات التي قمنا بتجميعه قمنا باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية IBM SPSS Statistics 22)، و حددت طول الفترة المستخدمة على مقياس ليكرت الخماسي بـ 5/4 أي (0.80) حيث أنه تكون الإجابة على احد خمسة اختيارات هي: لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق و أوافق بشدة وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

- ✓ المتوسط المرجح من 1 إلى 1.79 يقابله عبارة لا أوافق بشدة.
- ✓ المتوسط المرجح من 1.80 إلى 2.59 يقابله عبارة لا أوافق.
- ✓ المتوسط المرجح من 2.60 إلى 3.39 تقابله عبارة محايد.
- ✓ المتوسط المرجح من 3.40 إلى 4.19 يقابله عبارة أوافق.
- ✓ المتوسط المرجح من 4.20 إلى 5 يقابله عبارة أوافق بشدة.

و قد اعتمدنا كذلك على الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ التكرارات و النسب المئوية.
- ✓ المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمعرفة مدى تمركز و تشتت إجابات أفراد العينة.
- ✓ اختبار T-Test لاختبار الفرق بين المتوسطين.
- ✓ اختبار Anova لاختبار الفرق بين المتوسطات.

✓ اختبار LSD لتحديد موقع الفروق بين المتوسطات.

الفرع الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة (المحور الأول)

الجدول رقم 05: يبين توزيع العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	27	54.0
أنثى	23	46.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما هو موضح في الجدول (05) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة (54.0 %)، متفوقين على الإناث بنسبة (46.0 %) ، فيما تكونت عينة الدراسة من مجموع 50 مفردة بنسبة (100.0 %) ، و الشكل رقم (07) أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

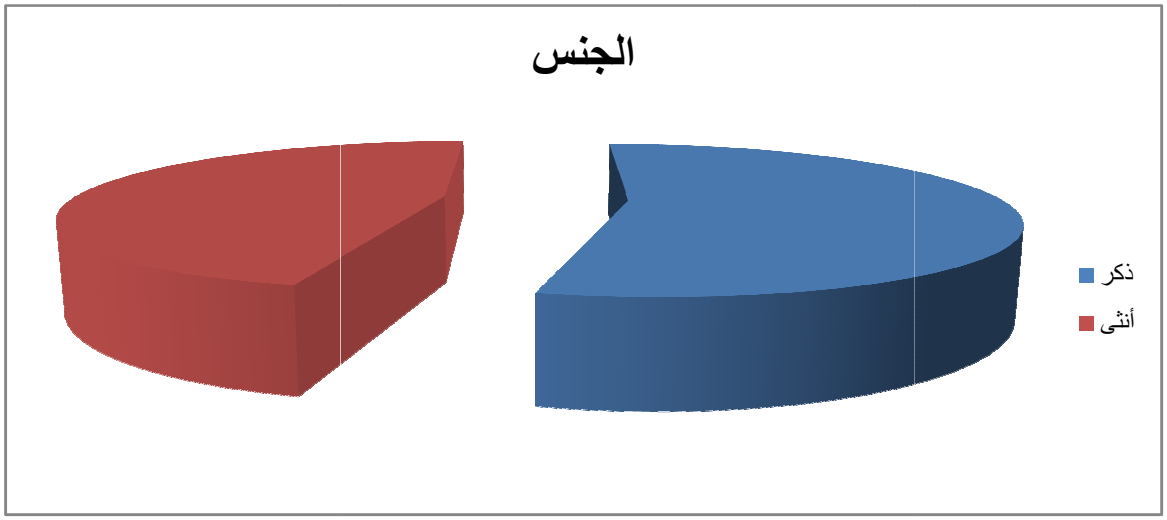

الشكل رقم (07): يبين توزيع العينة على حسب الجنس.

الجدول رقم 06: يبين توزيع العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 25 سنة	07	14.0
من 26 إلى 30 سنة	09	18.0
من 31 إلى 40 سنة	19	38.0
من 41 إلى 50 سنة	08	16.0
أكثر من 50 سنة	07	14.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (06) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 31 و 40 سنة بنسبة (38.0 %)، يليها زبائن القرض الشعبي الجزائري الذين فئتهم العمرية من 26 إلى 30 سنة بنسبة (18.0%)، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين يبلغ سنهم أكثر ما بين 41 و 50 سنة (16.0 %) و في الأخير كل من الأفراد الذين فئتهم العمرية أقل من 25 سنة و أكثر من 50 سنة بنسبة متساوية بلغت (14.0 %) و الشكل رقم (08) أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن.

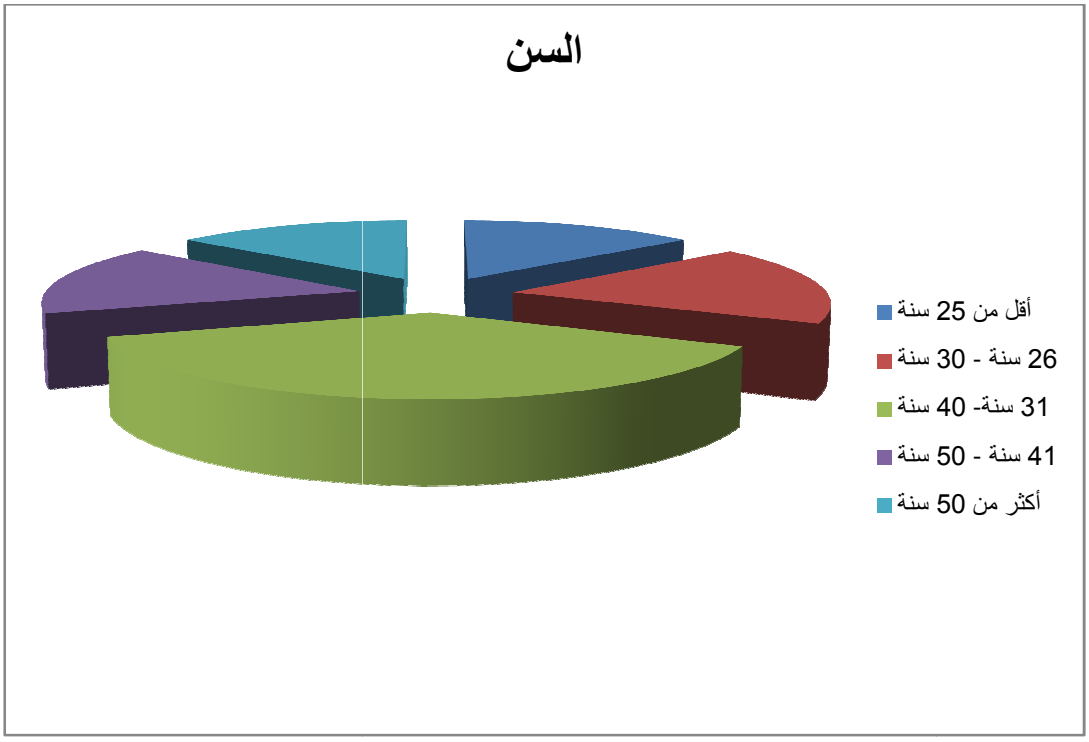

الشكل رقم (08): يبين توزيع العينة على حسب السن.

الجدول رقم 07: يبين توزيع العينة على حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
ابتدائي	01	2.0
متوسط	16	32.0
ثانوي	13	26.0
جامعي	20	40.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب المستوى التعليمي فقد أشارت النتائج كما هي مبينة في الجدول (07) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة مكونة من الزبائن الذين يمتلكون مستوى جامعي بنسبة (40.0 %)، بينما جاءت نسبة أفراد العينة الذين لهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة (32.0 %)، كما أشارت النتائج أنه أفراد العينة من لديهم مستوى تعليمي ثانوي جاءت بنسبة (26.0 %)، و في المركز الأخير زبائن القرض الشعبي الجزائري الذين يمتلكون مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة ضئيلة جدا بلغت (2.0 %).

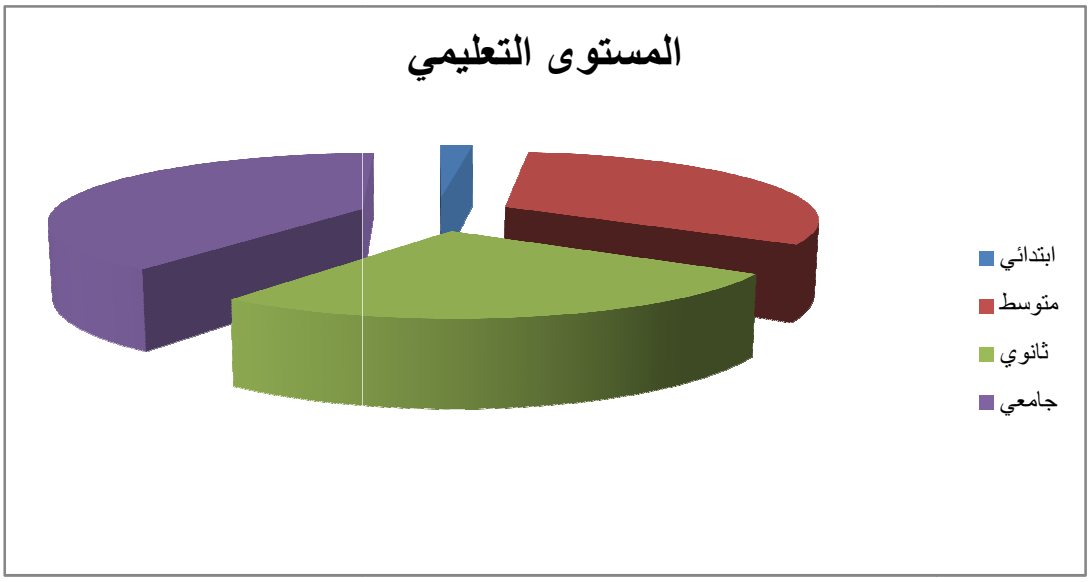

الشكل رقم (09): يبين توزيع العينة على حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم 08: يبين توزيع العينة على حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
موظف بالقطاع العام	12	24.0
موظف بالقطاع الخاص	20	40.0

تاجر	07	14.0
متقاعد	08	16.0
أخرى	03	6.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (08) أعلاه و المتعلقة بوظائف أفراد العينة أن غالبية هؤلاء الأفراد موظفون بالقطاع الخاص بنسبة بلغت (40.0 %)، يليها زبائن البنك الذين يعملون بالقطاع العام بنسبة (24.0 %)، في حين بلغت نسبة الأفراد المتقاعدين (16.0 %)، يليها الأفراد الذين يزاولون النشاط التجاري بنسبة (14.0 %) و في الأخير أفراد العينة الذين يشغلون وظائف أخرى بنسبة بلغت (6.0 %) و الشكل رقم (10) أدناه يبين توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة التي يشغلونها.

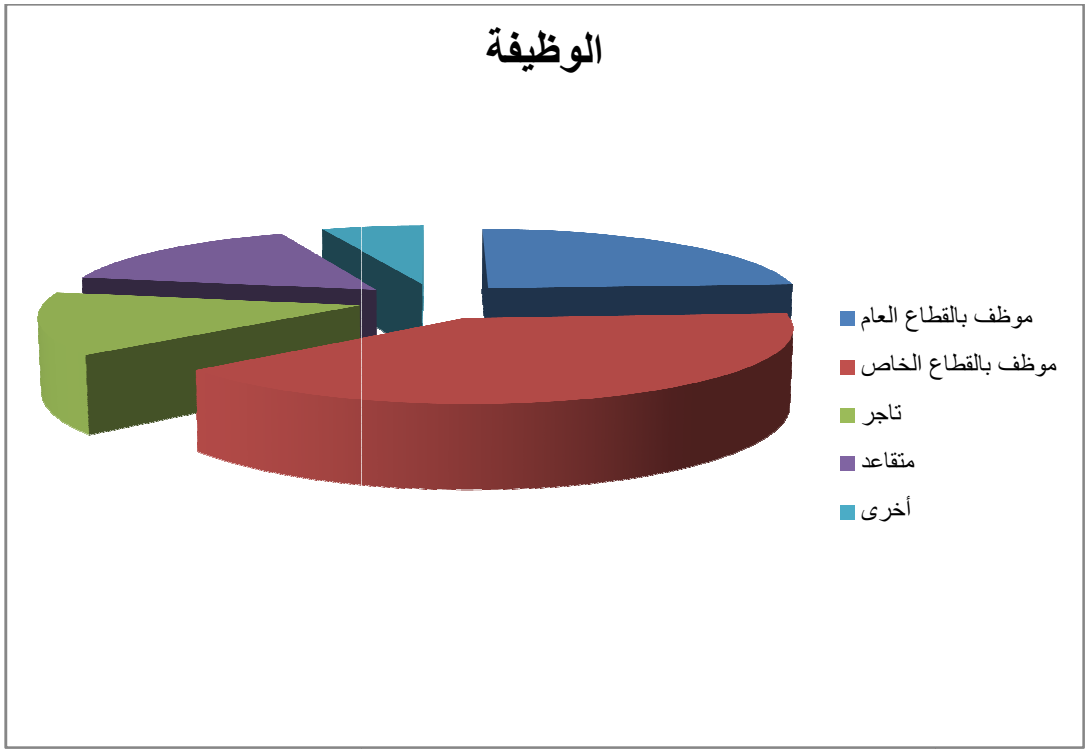

الشكل رقم (10): يبين توزيع العينة على حسب الوظيفة.

الفرع الثاني: وسائل الدفع الموجودة في البنك (المحور الثاني)

الجدول رقم 09: يبين وسائل الدفع المفضلة.

الوسائل المفضلة	التكرار	النسبة المئوية%
النقود الورقية و المعدنية	11	22.0
الشيكات	17	34.0
السندات التجارية	03	6.0
التحويلات	19	38.0

المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما كشفت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (09) أعلاه أن غالبية أفراد العينة من زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري يفضلون الدفع عن طريق التحويلات بنسبة (38.0 %) يليها الدفع عن طريق الشيكات التي جاءت بنسبة (34.0 %) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يفضلون التعامل مع البنك عن طريق الدفع بالنقود الورقية و المعدنية (22.0 %) و في المركز الأخير الأفراد الذين يحبذون الدفع عن طريق السندات التجارية بنسبة (6.0 %).

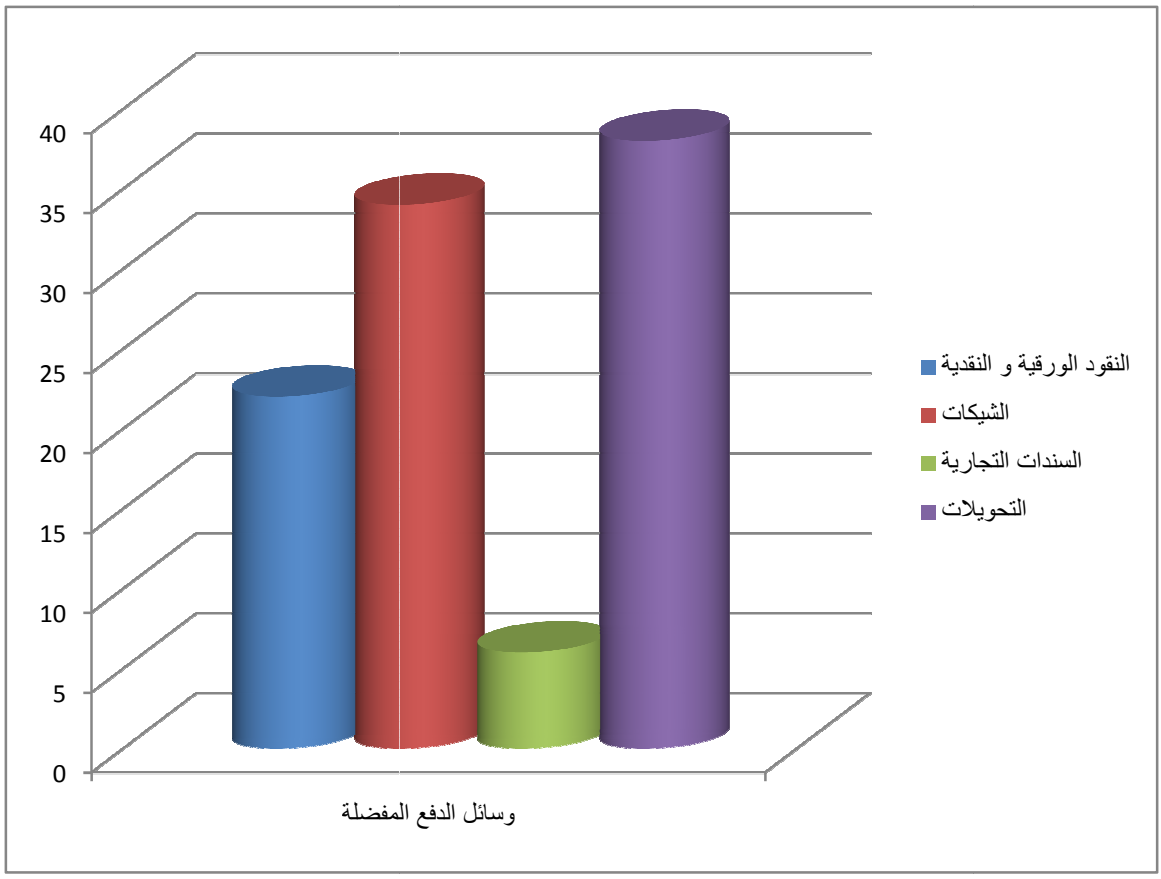

الشكل رقم (11): يبين وسائل الدفع المفضلة.

الجدول رقم 10: يبين استخدام أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية.

استخدام البطاقة الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	21	42.0
لا	29	58.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (10) أعلاه أن غالبية أفراد العينة من زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري لا يستخدمون البطاقة الإلكترونية بنسبة (58.0 %) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون بطاقة الدفع الإلكترونية (42.0 %).

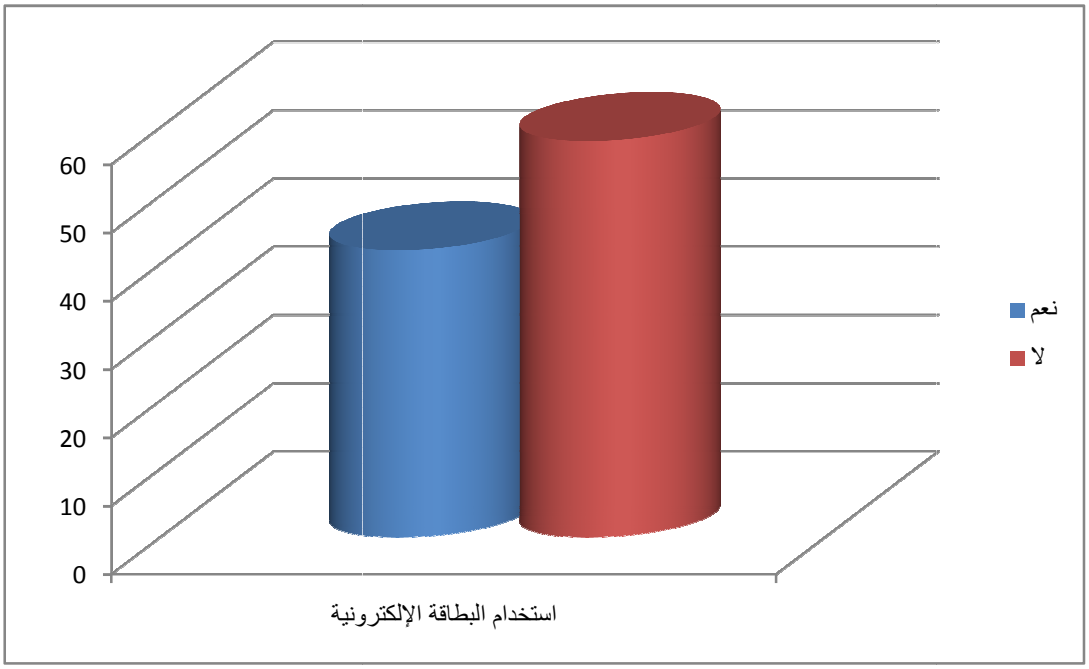

الشكل رقم (12): يبين استخدام أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية.

الجدول رقم 11: يبين لماذا لا يستخدم أفراد العينة البطاقة الإلكترونية.

سبب عدم استخدام البطاقة الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية%
لا أجيد استعمالها	06	20.7
أخرى	23	79.3
المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما كشفت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (11) أعلاه أن غالبية أفراد العينة الذين لا يستخدمون البطاقات الإلكترونية يعيقهم في ذلك أسباب أخرى بنسبة (79.3 %) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لا يجيدون استعمال بطاقات الدفع الإلكترونية (20.7 %) من الأفراد الذين لا يستخدمون هذه البطاقات.

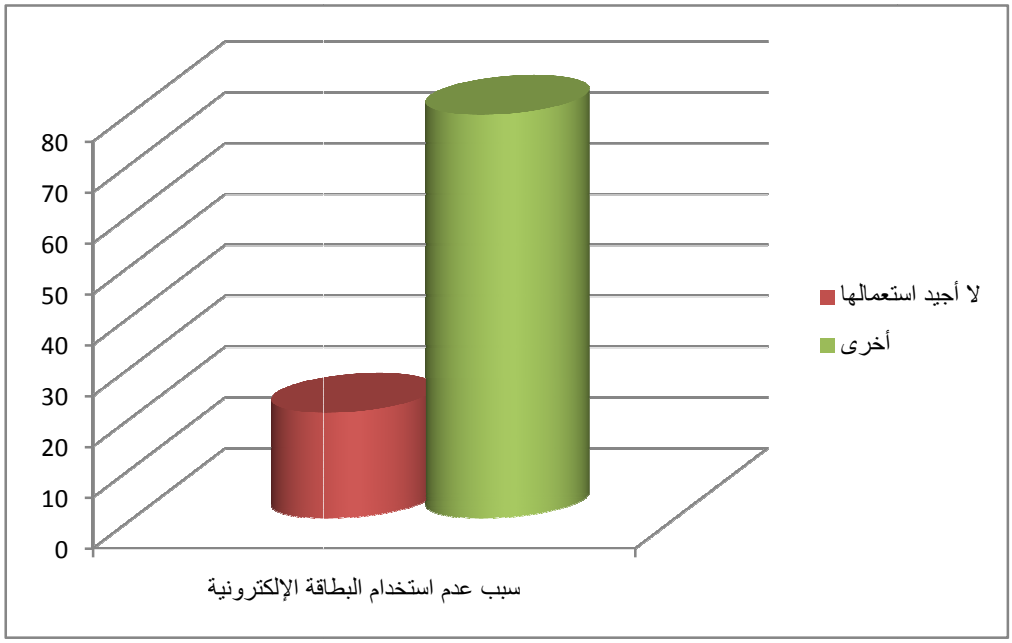

الشكل رقم (13): يبين لماذا لا يستخدم أفراد العينة البطاقة الإلكترونية.

الجدول رقم 12: يبين مدة امتلاك أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية.

مدة امتلاك البطاقة	التكرار	النسبة المئوية%
من سنة إلى 5 سنوات	22	44.0
من 5 إل 10 سنوات	14	28.0
أكثر من 10 سنوات	14	28.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (12) أعلاه و الخاصة بمدة امتلاك أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية أن غالبية هؤلاء الأفراد يمتلكون بطاقات إلكترونية لمدة زمنية من سنة إلى 5 سنوات بنسبة (44.0 %) يليها الأفراد الذين لديهم بطاقة إلكترونية منذ مدة زمنية تقدر بأكثر من 5 سنوات و أقل من 10 سنوات بنسبة (28.0 %)، و ذلك ما ينطبق على الزبائن الذي يمتلكونها لأكثر من 10 سنوات.

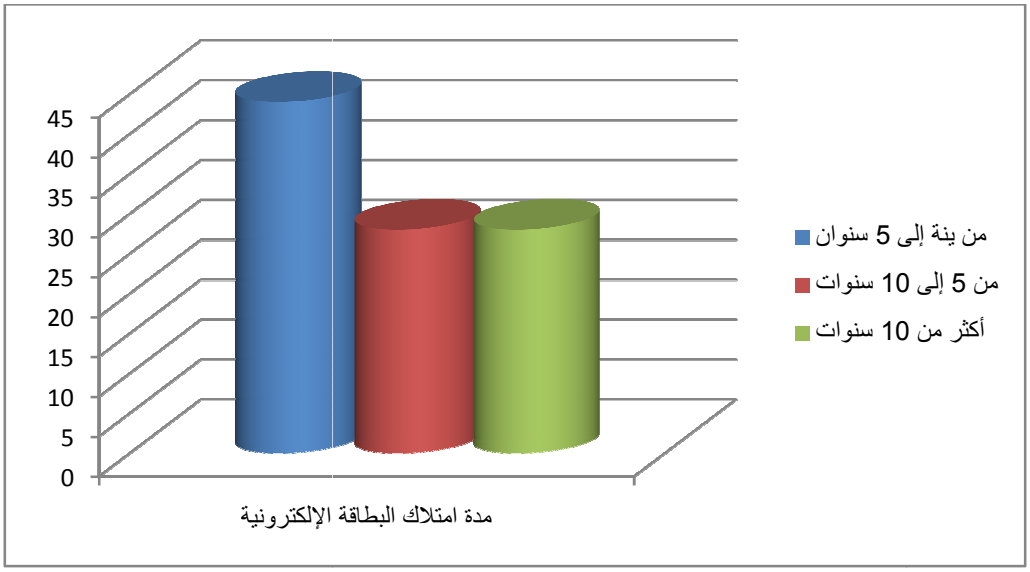

الشكل رقم (14): يبين نوع البطاقة الإلكترونية التي يمتلكها أفراد العينة.

الجدول رقم 13: يبين وجود معوقات استخدام للبطاقة الإلكترونية.

معوقات استخدام البطاقة الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	29	58.0
لا	21	42.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (13) أعلاه أن غالبية أفراد العينة من زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري يجدون معوقات و صعوبات أثناء استعمال البطاقة الإلكترونية بنسبة (58.0 %) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لا

يجدون صعوبات في استعمال بطاقة الدفع الإلكترونية (42.0 %).

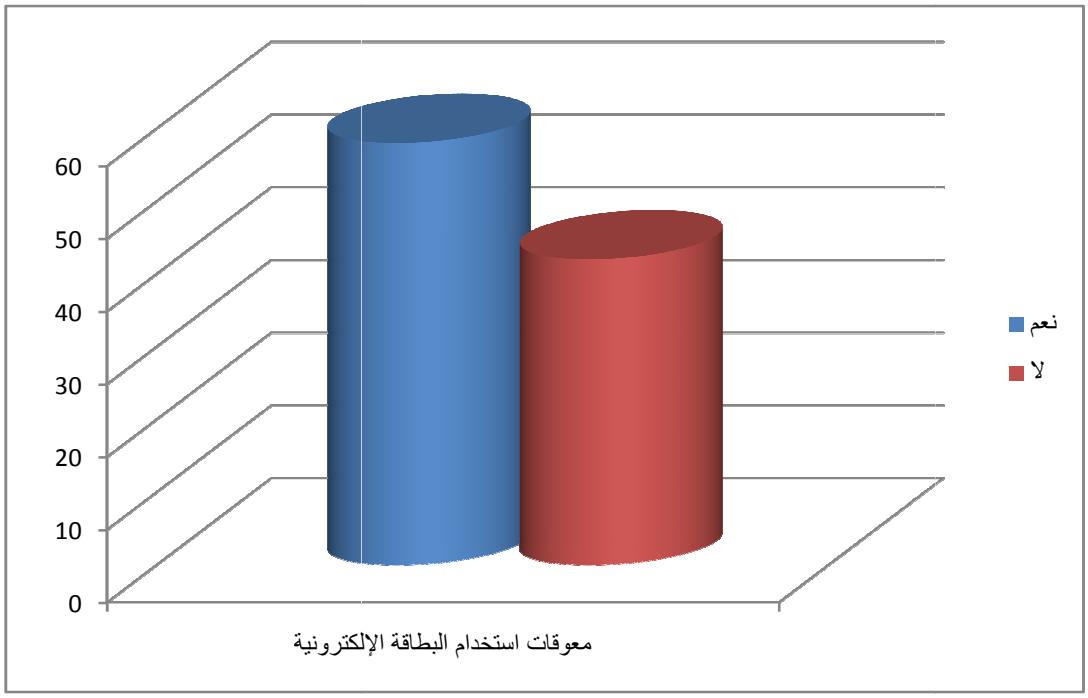

الشكل رقم (15): يبين وجود معوقات إستخدام البطاقة الإلكترونية.

الجدول رقم 14: يبين تعويض استخدام البطاقة الإلكترونية لاستخدام النقود و الشيكات.

تعويض استخدام البطاقة الإلكترونية	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	31	62.0
لا	19	38.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كشفت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (14) أعلاه أن غالبية أفراد العينة يرون بأن استعمال البطاقة الإلكترونية تعوضهم عن استخدام النقود و الشيكات بنسبة (58.0 %) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لا تعوضهم بطاقة الدفع الإلكترونية عن استخدام النقود و الشيكات (38.0 %).

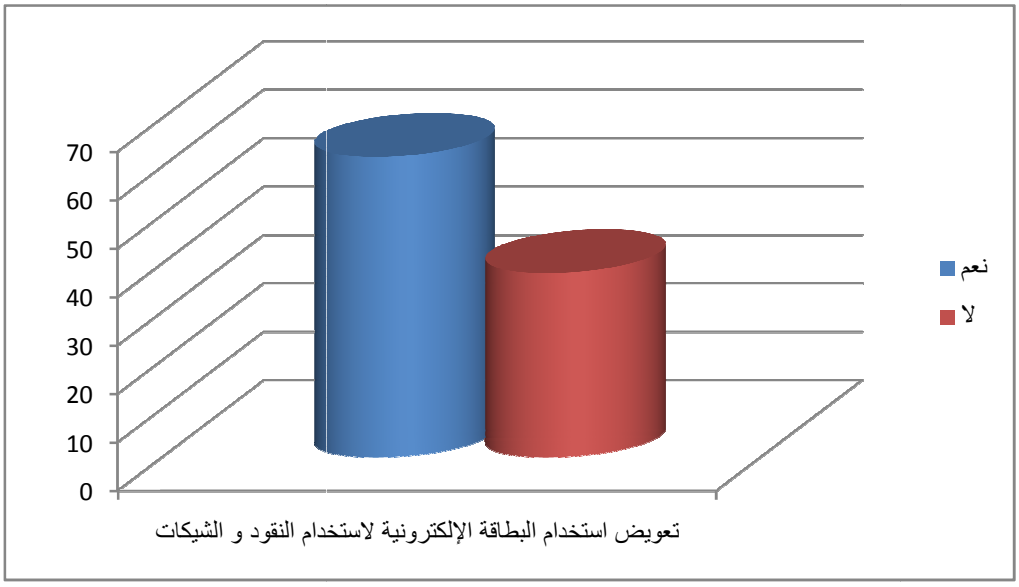

الشكل رقم (16): يبين تعويض استخدام البطاقة الإلكترونية لاستخدام النقود و الشيكات.

الجدول رقم 15: يبين اعتبار البطاقة الإلكترونية حماية للأموال من السرقة.

اعتبار البطاقة الإلكترونية حماية	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	30	60.0
لا	20	40.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (15) أعلاه و الخاصة باعتبار البطاقة البنكية حماية للأموال من السرقة أن غالبية أفراد العينة يعتبرونها فعلا حماية لأموالهم من السرقة بنسبة (60.0 %).

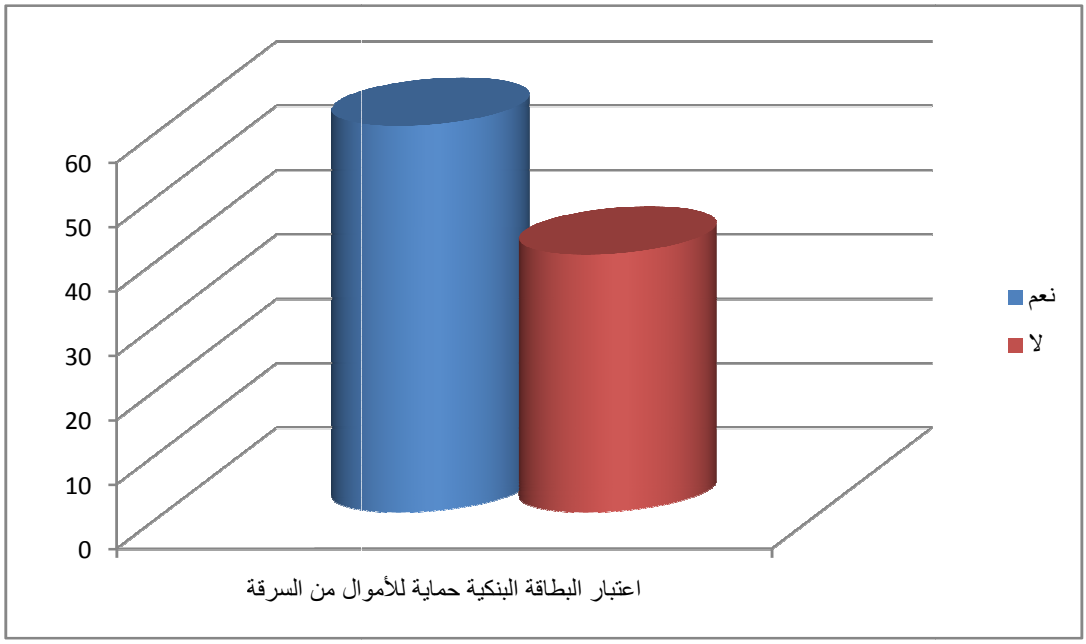

الشكل رقم (17): يبين اعتبار البطاقة الإلكترونية حماية للأموال من السرقة.

الجدول رقم 16: يبين حصول الأفراد على السيولة الكافية من السحب الآلي.

حصول الأفراد على السيولة الكافية	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	27	54.0
لا	23	46.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما كشفت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (16) أعلاه أن غالبية أفراد العينة من زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري يساعدهم السحب النقدي من الصراف الآلي في الحصول على السيولة الكافية التي يحتاجونها بنسبة (54.0 %) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على سيولة كافية جراء السحب من الصراف الآلي (46.0 %).

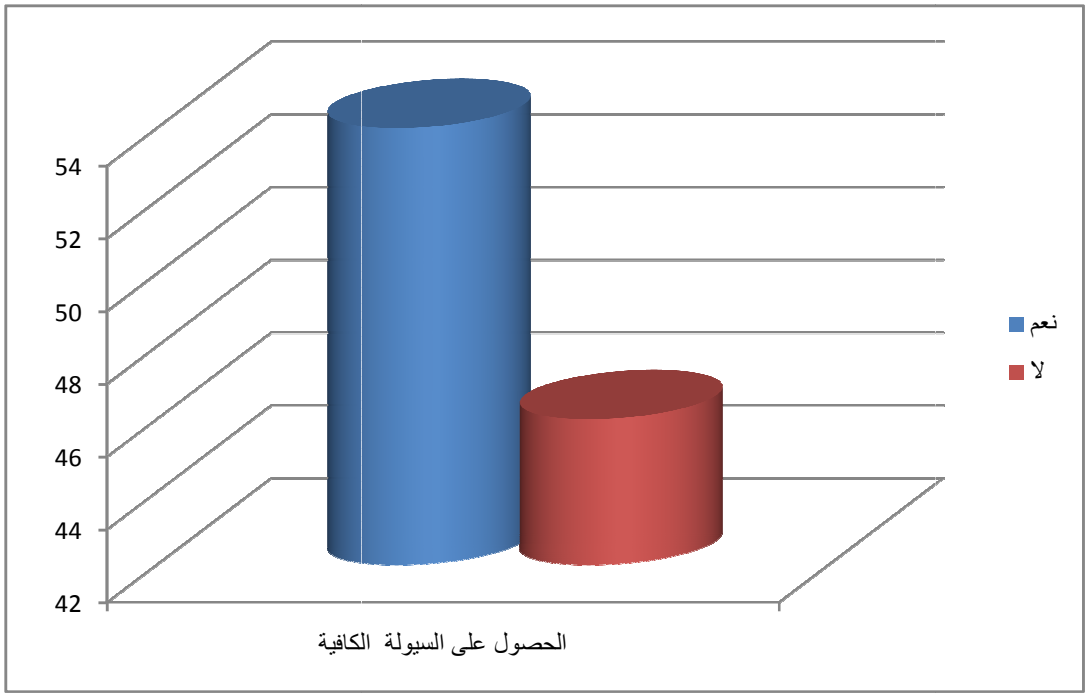

الشكل رقم (18): يبين حصول الأفراد على السيولة الكافية من السحب الآلي.

الفرع الثالث: أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري (المحور الثالث)

الجدول رقم 17: يبين مدة تعامل أفراد العينة مع البنك

مدة امتلاك البطاقة	التكرار	النسبة المئوية%
من سنة إلى 5 سنوات	13	26.0
من 6 إل 10 سنوات	10	20.0
من 11 إل 15 سنوات	16	32.0
أكثر من 15 سنوات	11	22.0
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (17) أعلاه و الخاصة بمدة تعامل أفراد العينة مع البنك أن غالبية هؤلاء الأفراد تعاملوا مع القرض الشعبي الجزائري لمدة زمنية من 11 إلى 15 سنة بنسبة (32.0 %) يليها الأفراد الذين يتعاملون مع البنك لمدة زمنية تقدر بأقل من 5 سنوات بنسبة (26.0 %)، ثم لأكثر من 15 سنة بنسبة (22.0 %) و في الأخير الزبائن الذين لهم معاملات مع البنك لمدة زمنية من 6 إلى 10 سنوات بنسبة (20.0 %).

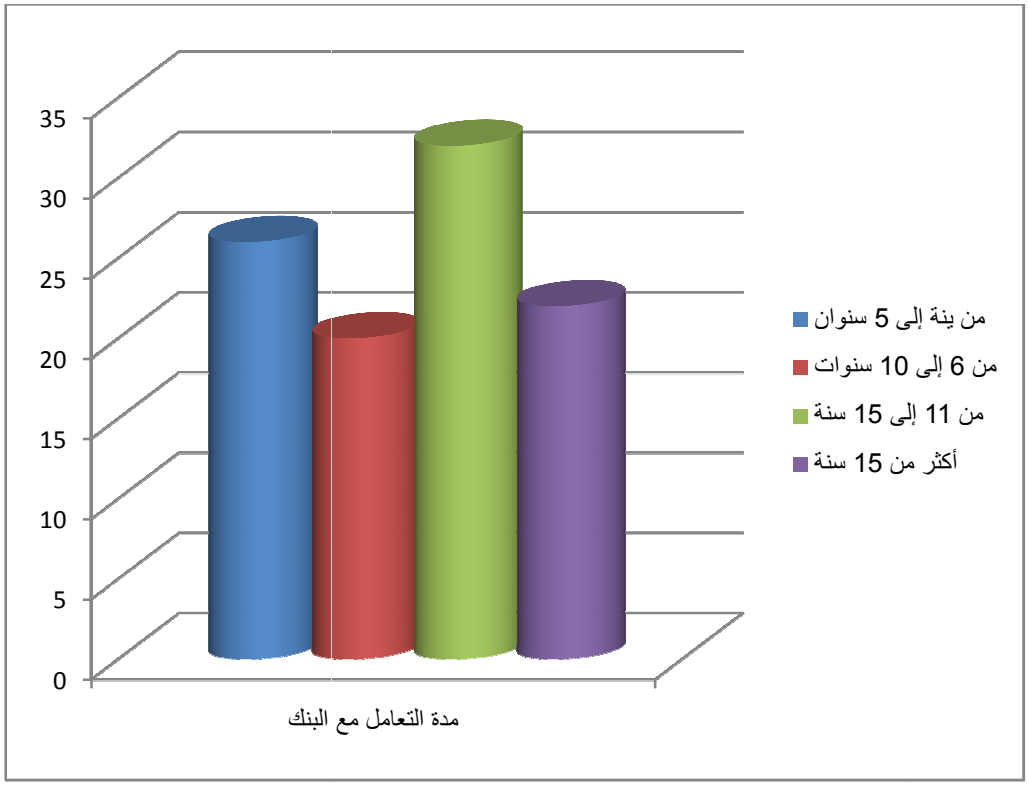

الشكل رقم (19): يبين مدة امتلاك أفراد العينة للبطاقة الإلكترونية.

الجدول رقم 18: يبين أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
رسوم و تكلفة خدمات البنك مناسبة	2.84	1.28	**محايد**
أشعر بالأمن لدى استخدامي للصراف الآلي	2.74	1.27	**محايد**
الصراف الآلي سهل الاستخدام	2.74	1.39	**محايد**
يمكن استبدال بطاقة الصراف الآلي في حالة فقدانها بسهولة	1.90	0.95	**لا أوافق**

وقت الحصول على دفتر الشيكات قصير	3.92	0.89	**أوافق**
يمكن السحب بالبطاقة من أي فرع من فروع البنك	1.70	0.64	**لا أوافق بشدة**
استخدام البطاقة الإلكترونية يتم في أماكن متعددة بما فيها خارج الوطن	2.44	1.41	**لا أوافق**
إجراءات فتح الحساب سريعة	3.28	1.26	**محايد**
إجراءات الحصول على البطاقة الإلكترونية بسيطة	2.02	1.13	**لا أوافق**
إجراءات الحوالات المالية دقيقة و سريعة	4.02	0.84	**أوافق**
سأقوم بتعاملات أكثر مع بنك القرض الشعبي الجزائري	3.95	0.98	**أوافق**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما فيما يخص أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري فقد كشفت النتائج كما هي مبينة في الجدول أعلاه أن أفراد العينة من زبائن البنك غير موافقون على إمكانية استبدال بطاقة الصراف الآلي في حالة فقدانها بسهولة و التي جاءت بمتوسط حسابي (1.90) و انحراف معياري مقداره (0.95) و هو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس و التي ترجح خيار لا أوافق، و ذلك ما ينطبق على أن إجراءات حصول الزبائن على البطاقة الإلكترونية بسيطة بمتوسط (2.02) و هو نفس الشيء بالنسبة لاستخدام البطاقة الإلكترونية في أماكن متعددة بما فيها خارج الوطن بمتوسط (2.44).

و بالتالي فإن بنك القرض الشعبي الجزائري لا يتيح إمكانية السحب خارج الوطن، كما انه لا يقوم بتسهيل عملية

الحصول على البطاقة الإلكترونية أو استبدالها في حال ضياعها.

بينما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن أفراد العينة لا يمكنهم السحب عن طريق البطاقة الإلكترونية من فروع البنك و ذلك ما يتجلى من خلال إجابة الأفراد على هذه العبارة بمتوسط (1.70) و انحراف معياري مقداره (0.64) و هو المتوسط الذي يرجح خيار لا أوافق بشدة.

في حين يرى زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري أن إجراءات الحوالات المالية دقيقة و سريعة و ذلك ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي (4.02) بانحراف معياري مقداره (0.84) و هو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس و التي ترجح خيار أوافق، و ذلك ما ينطبق على قيام الأفراد بتعاملات أكثر مع بنك القرض الشعبي الجزائري بمتوسط (3.95) و أن وقت الحصول على دفتر الشيكات قصير بمتوسط (3.92).

أما فيما يخص باقي العبارات فقد جاءت إجابات أفراد العينة محايدة حيث نلاحظ ان زبائن القرض الشعبي الجزائري لهم رأي محايد بخصوص ملائمة رسوم و تكلفة خدمات البنك و يتجلى ذلك من خلال المتوسط الحسابي (2.84) و هو المتوسط الذي يشير إلى خيار محايد، و نفس الشأن بخصوص كل من الشعور بالأمن لدى استخدامهم للصراف الآلي، الصراف الآلي سهل الاستخدام و إجراءات فتح الحساب سريعة و التي جاءت كلها بمتوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس و التي ترجح خيار محايد.

الفرع الرابع: اختبار الفرضيات

1– الفرضية الأولى.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري باختلاف الجنس.

و تقسم هذه الفرضية إلى:

– الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي

الجزائري باختلاف الجنس.

– الفرضية البديلة H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري باختلاف الجنس.

الجدول رقم 19: يبين اختبار (T–test) لأثر وسائل الدفع الحديثة حسب الجنس.

الجنس	عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	الدلالة	مستوى المعنوية sig
ذكر	27	2.98	0.38	48	2.194	دال	0.03
أنثى	23	2.73	0.44				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.98) بانحراف معياري مقداره (0.38) فيما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (2.73) بانحراف معياري (0.44) و بلغت درجة الحرية 48، فيما جاءت قيمة "ت" 2.194 عند مستوى معنوية 0.03 و الذي هو دال إحصائيا لأن ($\alpha \geq 0.05$).

و بناء على ما سبق فإننا نقبل الفرض البديل الذي ينص على انه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع

الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري باختلاف الجنس.

2– الفرضية الثانية.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري باختلاف السن.

و للتحقق من صحة هذا الفرض فقد تم معالجته إحصائيا، و ذلك باستخدام اختبار أنوفا، و ذلك كما هو مبين في الجدول رقم (20) أدناه.

الجدول رقم 20: يبين نتائج اختبار "ف" أنوفا لأثر وسائل الدفع الحديثة حسب السن.

أثر وسائل الدفع الحديثة	قيمة التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	الدلالة	مستوى المعنوية sig
السن	1.640	4	2.548	دال	0.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (20) أن قيمة التباين بلغت 1.640 و بلغت قيمة "ف" 2.548 عند درجة حرية 4 و مستوى معنوية sig = 0.05 و هي مقبولة، لأن ($0.05 \geq \alpha$) و بالتالي فإننا نقبل الفرض البديل، و الذي ينص على أنه:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري باختلاف السن.

ومن أجل تحديد موقع الفروق سوف نستعين باختبار "LSD" لتحديد موقع الفروق في سن أفراد العينة كما هو مبين في

الجدول أدناه.

الجدول رقم 21: يبين اختبار "LSD" لتحديد موقع الفروق في السن.

السن	أقل من 25 سنة		31-40 سنة		41-50 سنة		أكثر من 50 سنة	
	الفرق بين المتوسطات	مستوى المعنوية sig	الفرق بين المتوسطات	مستوى المعنوية sig	الفرق بين المتوسطات	مستوى المعنوية sig	الفرق بين المتوسطات	مستوى المعنوية sig
26-30 سنة	0.59	0.00	0.20	0.21	0.38	0.05	0.36	0.08
31-40 سنة	0.39	0.03	/	/	0.17	0.30	0.15	0.37
41-50 سنة	0.21	0.30	/	/	/	/	0.01	0.93
أكثر من 50 سنة	0.23	0.28	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما هو مبين من خلال الجدول أعلاه أن الفرق بين الفئة العمرية لأقل من 25 سنة و الفئة من 14-50 سنة بلغ 0.21 عند مستوى معنوية 0.30 و الذي هو غير دال إحصائيا، كما بلغ الفرق بين متوسطات الفئة العمرية لأقل من 25 سنة و أكثر من 50 سنة 0.23 عند مستوى معنوية 0.28 الذي هو غير مقبول، بينما بلغ الفرق بين متوسطات الفئة العمرية 31-40 سنة و 26-30 سنة 0.20 عند قيمة معنوية 0.21 التي هي

غير دالة إحصائيا.

فيما بلغ الفرق بين متوسط الفئة العمرية لأقل من 25 سنة و الفئة من 26-30 سنة 0.59 عند مستوى معنوية 0.00 و الذي هو دال إحصائيا لأن ($0.05\geq \alpha$)، كما بلغ الفرق بين متوسطات الفئة العمرية لأقل من 25 سنة و 31-40 سنة 0.39 عند مستوى معنوية 0.03 الذي هو مقبول، بينما بلغ الفرق بين متوسطات الفئة العمرية 41-50 سنة و 26-30 سنة 0.38 عند قيمة معنوية 0.05 التي هي دالة إحصائيا.

و بالتالي فموقع الفروق يكمن ما بين الفئة العمرية لزبائن بنك القرض الشعبي الجزائري لأقل من 25 سنة و الفئة من 26-30 سنة 0.59 و الفئة العمرية لأقل من 25 سنة و 31-40 سنة 0.39 كما يكمن فيما بين الفئة العمرية 41-50 سنة و 26-30 سنة.

الفرع الرابع: نتائج الدراسة

توصلت دراستنا الحالية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي:

- ✓ أن زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري لا يستخدمون البطاقة الإلكترونية بنسبة (58.0 %) كما يعيقهم في ذلك أسباب أخرى كما أنهم لا يجيدون استعمال بطاقات الدفع الإلكترونية.
- ✓ أن غالبية هؤلاء الأفراد يمتلكون بطاقات إلكترونية لمدة زمنية من سنة إلى 5 سنوات بنسبة (44.0 %)، كما يمتلكون بطاقات إلكترونية من نوع CPA-CIB CLASSIC بنسبة (40.0 %) يليها الأفراد الذين لديهم بطاقة إلكترونية CPA-CIB GOLD بنسبة (28.0 %).
- ✓ أن غالبية زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري يجدون معوقات و صعوبات أثناء استعمال البطاقة الإلكترونية بنسبة (58.0 %).

- ✓ أن أفراد العينة تعوضهم استعمال البطاقة الإلكترونية عن استخدام النقود و الشيكات بنسبة (58.0 %)، و يعتبرون البطاقة البنكية حماية للأموال من السرقة بنسبة (60.0 %).
- ✓ أن غالبية أفراد العينة من زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري يساعدهم السحب النقدي من الصراف الآلي في الحصول على السيولة الكافية التي يحتاجونها بنسبة (54.0 %).
- ✓ أن غالبية هؤلاء الأفراد تعاملوا مع القرض الشعبي الجزائري لمدة زمنية من 11 إلى 15 سنة بنسبة (32.0 %).
- ✓ أن أفراد العينة لا يمكنهم السحب عن طريق البطاقة الإلكترونية من فروع البنك.
- ✓ أن إجراءات الحوالات المالية دقيقة و سريعة بمتوسط حسابي (4.02) ، و استمرارية الأفراد في التعاملات أكثر مع بنك القرض الشعبي الجزائري بمتوسط (3.95) و أن وقت الحصول على دفتر الشيكات قصير بمتوسط (3.92).
- ✓ أن زبائن القرض الشعبي الجزائري لهم رأي محايد بخصوص ملائمة رسوم و تكلفة خدمات البنك.
- ✓ و أن هؤلاء الأفراد يرون برأي محايد على أن الشعور بالأمن لدى استخدامهم للصراف الآلي،و أن الصراف الآلي سهل الاستخدام و إجراءات فتح الحساب سريعة.
- ✓ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري باختلاف الجنس.
- ✓ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري باختلاف السن.
- ✓ و يكمن موقع الفروق في سن عينة الدراسة ما بين الفئة العمرية لأقل من 25 سنة و الفئة من 26-30 سنة 0.59 و الفئة العمرية لأقل من 25 سنة و 31-40 سنة 0.39 كما يكمن فيما بين الفئة العمرية 41-50 سنة و 26-30 سنة.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة تحديات وسائل الدفع الحديثة بالوكالة البنكية القرض الشعبي الجزائري بسعيدة، حيث قمنا باعتماد أسلوب الاستبيان هذا الأخير تم من خلاله وضع مجموعة من فقرات تتناسب مع واقع وسائل الدفع الحديثة على عينة شملت 50 عميل.

و بعد القيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان بالاعتماد على برمجية **SPSS** و استخدام الأدوات الإحصائية اللازمة للتحليل وجدنا أن وسائل الدفع بنوعيها تساهم في التحسين والرفع من أداء بنك القرض الشعبي الجزائري، لكن تسيير وسائل الدفع لا يؤثر إيجابا على بنك القرض الشعبي الجزائري، أي أن وسائل الدفع بذاتها تساهم في التحسين والرفع من أداء البنك لكن التسيير ناقص لأنه لا يؤثر إيجابا على البنك.

حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري لا يواكب التطورات الراهنة في وسائل الدفع الحديثة، التي أصبحت ضرورة حتمية أوجبتها التغيرات الحاصلة في السوق و التكنولوجيا المستمرة في هذا المجال من أجل تلبية رغبات العملاء بالدرجة الأولى، وتحسين أدائها ،و نجد أن الجزائر رغم جهودها إلى أنها لا تزال هذه التقنيات الحديثة تقتصر على فئة قليلة من العملاء، رغم إدراكهم لأهميتها و فوائدها بالنسبة للمصرف من جهة و العملاء من جهة ثانية.

إن وسيلة الدفع هي تلك الوسائل المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية و كذلك تسديد الديون، فظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع حيث ظهر الشيك و السند لأمر، السفتجة، و في مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش و الاحتيال.فلم تعد هذه الوسائل ملائمة لتطورات العصر، لا من حيث السرعة و لا من حيث الفعالية بل تسببت في حدوث أزمة ثقة بين البنك و عملائه، فكان من المنطقي أن يعتبر الحل إيجاد البدائل عنها في ظل التطور التكنولوجي و ظهور شبكة الانترنت توفر كل الأدوات و الإمكانيات لتحقيق ذلك.

لقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية غير مكلفة و مجردة من المادة، لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الالكترونية حديثة النشأة يتطلب تنظيما قانونيا و درجة أمان عالية، فبدورها اتخذت أشكالا متعددة منها:البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية لكن بالمقابل لم تكن وسائل الدفع الالكترونية مثالية.

وقد تميز النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال حتى بداية التسعينات من القرن العشرين بأنه كان مهيكل وفق ما تتطلبه التنمية الإقتصادية آنذاك، إذ سيطر عليه القطاع العام، ولقد مر النظام بعدة إصلاحات مالية و مصرفية التي كانت في الغالب لا تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق ، حيث لم تحضى الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري باهتمام كبير، فبحكم عمومية القطاع المصرفي لم تكن من أهدافه الكبرى ، فضلاً عن طبيعة هيكله ومدى استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية.

أما من جهة عصرنة هذا النظام فمازال في مرتبة متأخرة مقارنة بالأنظمة المصرفية الأخرى العربية و يظهر هذا في عدم إدخال الوسائل الإلكترونية في أنشطته و ذلك بإعتماد الصيرفة الإلكترونية التي مازالت مجرد مشروع يعرف العديد من التأخير و المماطلات رغم إعتماد الجزائر نظامين هما **نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن**

بعد و إصدارها لبعض البطاقات الإلكترونية و تطويرها لشبكة الإتصالات و البريد، رغم ذلك تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن التطور الحاصل في مجال القطاع المصرفي.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال طريقة معالجتنا لموضوع الدراسة، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى**: والتي تنص على أنه تلعب وسائل الدفع الحديثة دورا هاما في تحسين و رفع أداء الجهاز المصرفي، هذه الفرضية مقبولة ولكن بشرط أن تتوفر مجموعة من العوامل والظروف المساعدة للنهوض بهذا القطاع الحساس.

- **الفرضية الثانية** : من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري لا يواكب التطورات الراهنة في مجال وسائل الدفع الحديثة، وخاصة في ظل هذه التغيرات العالمية الجديدة و في أعقاب الانفتاح الاقتصادي و فتح المجال أمام البنوك الأجنبية، وسعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية،حيث وجدت البنوك الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، و أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات.

- **الفرضية الثالثة**: و بعد القيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان و استخدام الأدوات الإحصائية اللازمة للتحليل وجدنا أن وسائل الدفع بنوعيها تساهم في التحسين والرفع من أداء بنك القرض الشعبي الجزائري، لكن تسيير وسائل الدفع لا يؤثر إيجابا على بنك القرض الشعبي الجزائري، أي أن وسائل الدفع بذاتها تساهم في التحسين والرفع من أداء البنك لكن التسيير ناقص لأنه لا يؤثر إيجابا على البنك.

2- نتائـــــج الدراسة :

يمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- يجب أن تستجيب الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الأجهزة المصرفية إلى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي و المجتمع ككل أين تجد تطورها الطبيعي، هذا للتمكن من القيام بالدور الذي وجدت من أجله ألا وهو الاستجابة لمتطلبات وتفعيل النشاط لارتقاء بالمجتمع.

2- إن تطبيق وسائل الدفع الحديثة في المصارف سيكون له الأثر الايجابي الكبير على عملها كما سيكون له الأثر الأكبر على النشاط الاقتصادي، لكن التوجه يجب أن يتم بعقلانية.

3- أن البطاقات البنكية لم تلقى النجاح المنتظر، و يتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقات.

4- تعاني المنظومة القانونية في الجزائر من فراغ في مجال التشريعات المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية.

5- عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الالكترونية.

6- إن ضعف الدعاية و الإعلان بخصوص البطاقة و اقتصار ذلك على المطبوعات و الملصقات التي توضع داخل مقر الوكالة البنكية، لا تسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.

7- أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي و المنافسة الشديدة و التطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام و تنويع الخدمات المصرفية الالكترونية للمحافظة على العملاء و جذب عملاء جدد.

8- محدودية وسائل الدفع الحديثة وقلتها في الجزائر مما يؤثر على الوظيفة التي وجهت من أجلها المصارف.

9- أن غالبية أفراد العينة من زبائن بنك القرض الشعبي الجزائري يفضلون الدفع عن طريق التحويلات بنسبة (38.0 %) يليها الدفع عن طريق الشيكات بنسبة (34.0 %) ثم الدفع بالنقود الورقية و المعدنية.

10- أن بنك القرض الشعبي الجزائري لا يتيح إمكانية السحب خارج الوطن، كما انه لا يقوم بتسهيل عملية الحصول على البطاقة الإلكترونية أو استبدالها في حال ضياعها.

3- التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- ✓ العمل على إيجاد آليات و وسائل جديدة و استخدام و تنويع الخدمات المصرفية الالكترونية لغرض المحافظة على العملاء و جذب عملاء جدد.
- ✓ يجب على البنك مراعاة توفر الضوابط اللازمة للرقابة على المعلومات و ذلك لتجنب المخاطر التي تنجم عن الدخول إلى شبكة المعلومات من قبل غير المر خصين بذلك، ومراجعة السياسات و الاجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم.
- ✓ لابد من توضيح البيئة التشريعية و القانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني، و ذلك بسن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع الالكترونية و تنفيذها.
- ✓ الارتقاء بالعنصر البشري و ذلك بالاستعانة ببيوت الخبرة و الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية و كذلك الرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات ولأصحاب التخصصات في العمل المصرفي.
- ✓ وضع سياسة إعلامية و تسويقية من قبل البنوك، من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل جعل أسلوب الدفع بالبطاقة من رغبات الزبائن التي يطالب بها التجار، و بالتالي دفع هؤلاء التجار إلى اعتماد هذا النمط تحت ضغط زبائنهم و تلبية لرغباتهم.

✓ **المراجع باللغة العربية:**

1- المصادر:

المادة (69) من أمر رقم 03 – 11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – الجريدة الرسمية – العدد 52 – الصادر بتاريخ 27 أوت 2003.

2- الكتب:

1- إبراهيم العيساوي، **التجارة الالكترونية**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2003.

2- إبراهيم بختي، **التجارة الالكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

3- أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد**، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003.

4- أحمد سفر، **أنظمة الدفع الالكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

5- أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الالكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

6- أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

7- أكرم ياملكي، **الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2000 .

8- أمير فرج يوسف، **التجارة عالمية الالكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري الالكتروني –** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

9- بشير العلاق، **التسويق الالكتروني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2010.

10- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.

11- توفيق شنبور، **أدوات الدفع الالكترونية – بطاقات الوفاء – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، الجزء الأول، 2001.

12- ثناء علي القباني وآخرون، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، دار الجامعية، مصر، 2006.

13- جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 2008.

14- جميل الزيدانين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

15- الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، **جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.

16- حجازي بيومي عبد الفتاح، **النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية**، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002.

17- حرفوش المدني، **الكامل في الإقتصاد**، دار الآفاق، الجزائر، 2000.

18- خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية (من منظور تقني و تجاري و إداري)**، دار الحامد، عمان، 2008.

19- رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية "المنظمة العربية للتنمية الإدارية "**، القاهرة، مصر، 1999.

20- رضوان فايز نعيم، **بطاقات الوفاء**، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر،1990 .

21- زهير عباس كريم، **النظام القانوني للشيك**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997.

22- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.

23- شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2000.

24- شريف محمد غنام، **محفظة النقود الالكترونية (رؤية مستقبلية)** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007.

25- طارق عبد العال حمادة، **التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000.

26- الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة السادسة - الجزائر، 2007.

27- عبد الفتاح البيومي الحجازي، **مقدمة في التجارة الالكترونية** العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.

28- عبد القادر القهوجي، **الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية–**، لبنان، الجزء الثالث، 2002.

29- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

30- عبد المطلب عبد الحليم، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية ، مصر، 2003.

31- عبد المنعم محمد مبارك، **إقتصاد النقود**، منشورات دار الأديب، سنة 2006.

32- عبد الهادي النجار، **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية–** ، لبنان، الجزء الأول، 2002.

33- علي البارودي، مصطفى كمال طه، **القانون التجاري**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.

34- علي محمد أبو العز، **التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008.

35- فائق محمد الشماع، **الإبداع المصرفي/ الإبداع النقدي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

36- فريدة بخراز يعدل ، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثالثة،2001 .

37- مجدي محمود شهاب، " **الاقتصاد النقدي** " ، الدار الجامعية، بيروت، 1998.

38- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002 .

39- الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، **جرائم الانترنت و الحاسب الآلي و وسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.

40- محمد حسن الرفاعي العطار، **البيع عبر شبكة الانترنت دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني رقم 15 لسنة 2014** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2007.

41- محمد حسين منصور، **المسؤولية الالكترونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2001 .

42- محمد عبد الحسن الطائي،" **التجارة الالكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة–**" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

43- محمد عبد الحكيم، **الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2003 .

44- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر،2001.

45- محمد عمر الشويرف، **التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

46- محمد محمود المصري، **أحكام الشيك مدنيا وجنائيا**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000 .

47- محمود الكيلاني،" **الموسوعة التجارية و المصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية و الالكترونية دراسة مقارنة** "،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

48- محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

49- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.

50- مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر، 2007.

51- منصور بن عوف عبد الكريم، **مدخل إلى الرياضيات المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

52- نادية فوضيل، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

3- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- بن رجدال جوهر، **الأنترنيت والتجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

2- بورزق إبراهيم فوزي، " **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3- بوعافية رشيد، **الصيرفة الالكترونية والنظام الصرفي الجزائري بين الواقع والأفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية ونقود، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005/2004.

4- زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.

5- سعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012/2011.

6- سعيدي حنان، دهيني أسماء، **تسيير وسائل الدفع في البنوك التجارية دراسة حالة ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة سعيدة –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال، جامعة سعيدة، 2015/2014.

7- سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2013/2012.

8- سماح شعبور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر– واقع وتحديات –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التمويل المصرفي، جامعة تبسة، 2016/2015.

9- سماح ميهوب، **الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005/2004.

10- سهام بوخلالة ، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990** ، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005/2004.

11- عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

12- عبد القادر دبوش، **إنعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية و إستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.

13- عمار لوصيف، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008.

14- العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005/2004.

15- محمد شكرين، **بطاقة الائتمان في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006.

16- هشام بورمة، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة** المالية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009/2008.

17- وهيبة عبد الرحيم، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

18- يوسف واقد، **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية 2011/2010.

19- معمري حسام الدين، **دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2014/2013.

4- البحوث و المقالات العلمية:

1- أحمد جميل، كهينة رشام، **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الأول، سبتمبر 2010.

2- حسن حماد حميد، جاسم خريبط خلف، **إساءة استخدام بطاقة الائتمان الالكتروني الملغاة**، مجلة جامعة بابل، العدد 02، المجلد 18 ، كلية القانون، جامعة البصرة، العراق، 2010.

3- رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد08، 2012.

4- علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها**، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد12 ، العدد الأول، 2012.

5- محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2003.

6- مركز البحوث المالية والمصرفية، **البطاقات الذكية والتحديات القانونية والرقابية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السابع، العدد الرابع ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1998.

7- ميادة بلعياش، حياة بن اسماعين، **مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، ديسمبر 2017.

8- نور الدين عياشي، **المحاسبة العامة**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

9- موسى آدم عيسى، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الإقتصاد الإسلامي**، مجموعة دلة البركة، إدارة التطوير والبحوث، جدة، 1993.

10- نواف عبد الله باتورة، **أنواع البطاقات الائتمانية وأشهر مصدريها**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للمعلومات المالية والمصرفية، 1998.

4- الملتقيات و المؤتمرات و الندوات العلمية:

1- بلعزوز بن علي، عاشور كنوش، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

2- الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، **مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول : عصرنة وسائل الدفع :مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**، جامعة وهران، 27/26 أفريل 2011.

3- صلاح إلياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام ادفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عصرنة تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، عين الدفلى،2011.

4- محمد بن عزة، جليلة زويهري، **واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الملتقى العلمي الرابع حول:"عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر–عرض تجارب دولية–"، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى،2011.

5- مفتاح صالح،فريدة معارفي، **البنوك الالكترونية**، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة، 2010/10/13.

6- نوال بن عمارة، **مقال وسائل الدفع الالكترونية (آفاق وتحديات)** ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، جامعة ورقلة 15-16 مارس2004.

7- حميت فشيت، حكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**، الملتقى العلمي الرابع حول "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 2011.

5- المواقع الإلكترونية:

1- شبكة النبأ المعلوماتية، " **وسائل الدفع الإلكترونية بدأت تحل محل الأوراق النقدية** " ، الموقع الإلكتروني: . www. Annaba. Org

2- **مقال عن الدفع الالكتروني**، http://ibznz.com ، يوم 2017/08/02.

3- http: //forum.univbiskra.net.

4- http//:net analyser.

5- http: //www.startimes.com.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1- الكتب:

1- Bonneau Thierry : " **Droit Bancaire** ", Edition Montchrestien, Paris, 1994.

2- D'hoir Lauprêtre Catherine : "**Droit du Crédit** ", Edition Eclipses, Lion, 1999.

3- Delande Guy : « **Leçon sur la Monnaie** », Editions Universitaires, Montpellier, 1999.

4- Duclos Thierry : **Dictionnaire de la banque** – 2ème édition – SEFI – bibliothèque national du canada – 1999.

5- Sylvie Diatkine: **Institutions et Mécanismes Monétaires** – Armand Colin – Paris – 1996.

3- البحوث و المقالات العلمية:

1- Jean Paul Foyart : " **Monétique et Moyens de Paiement** ", Séminaire et Formation Unicom, Hôtel Mercure Alger, Le 26-27/07/2006.

2- Bret Marie Thérèse : "**Monétique et Moyens de Paiements** ", Séminaire Unicom, Hôtel Mercure Alger, 26-27/07/2006.

3- M.Zollinger , " **Conférence sur les moyens de paiement moderne** " Université Paris V, 1992, Nanterre, Tours.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر– سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية

أخي الكريم / أختي الكريمة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .... وبعد

في إطار تحضير مذكرة ماستر تحت عنوان " وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية " دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، فلكم جزيل الشكر مسبقاً على مساهمتكم القيمة وعلى مشاركتكم الفعالة في إثراء هذا الموضوع بأجوبتكم الصادقة على أسئلة هذا الاستبيان، علما أن إجابتكم تبقى بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط وليس المطلوب منكم ذكر الأسماء والعنوان.

و في أخير، أشكر مساعدتكم وحسن تعاونكم سلفا.

الرجاء وضع علامة واحدة (X) في الخانة التي تناسب اختياركم.

I– معلومات الشخصية:

1 – الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

2– السن :

☐ أقل من25سنة ☐26سنة–30سنة ☐31سنة–40سنة ☐41سنة–50سنة ☐50سنة فأكثر.

3- المستوى التعليمي :

☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي.

4- الوظيفة :

☐ موظف بالقطاع العام ☐ موظف بالقطاع الخاص ☐ تاجر ☐ متقاعد ☐ أخرى.

II- وسائل الدفع الموجودة في البنك :

5- من بين هذه الوسائل ما هي وسيلة الدفع المفضلة لديك ؟

☐ النقود الورقية والمعدنية ☐ الشيكات ☐ السندات التجارية ☐ التحويلات.

6- هل تستخدم بطاقة إلكترونية؟

☐ نعم ☐ لا

7- إذا كانت إجابتك لا فلماذا ؟

☐ أفضل وسيلة أخرى ☐ لا أجيد استعمالها ☐ أخرى.

8- منذ كم من سنة تمتلك البطاقة الالكترونية ؟

☐ سنة إلى 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات.

9- ما هو نوع البطاقة التي تملك ؟

☐ CPA- CIB GOLD ☐ CPA - CIB CLASSIC

☐ CPA – VISA CLASSIC ☐ CPA -VISA GOLD

10- هل تجد أي من المعوقات عند استعمالك للبطاقة ؟

☐ نعم ☐ لا

11- هل يعوضك استخدام البطاقة الالكترونية أفضل من استخدام النقود والشيكات البنكية ؟

☐ نعم ☐ لا

12- هل تعتبر أن بطاقة البنكية توفر لك الحماية الكافية لأموالك من السرقة ؟

☐ نعم ☐ لا

13- هل السحب النقدي من الصراف الآلي يساعدك في الحصول على السيولة الكافية التي تحتاجها ؟

☐ نعم ☐ لا

III- أثر وسائل الدفع الحديثة على بنك القرض الشعبي الجزائري :

14- كم هي مدة تعاملك مع البنك ؟

☐ سنة إلى 5 سنوات ☐ 6 – 10 سنوات ☐ 11 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة.

السؤال	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
رسوم وتكلفة خدمات البنك مناسبة					
أشعر بالأمان لدى استخدامي للصراف الآلي					
الصراف الآلي سهل الاستخدام					
يمكن استبدال بطاقة الصراف الآلي في حالة فقدانها بسهولة					

وقت الحصول على دفتر الشيكات قصير					
يمكن السحب بالبطاقة من أي فرع من فروع البنك					
استخدام البطاقة الالكترونية يتم في أماكن متعددة بما فيها خارج الوطن					
إجراءات فتح الحساب سريعة					
إجراءات الحصول على البطاقة الالكترونية بسيطة					
إجراءات الحوالات المالية دقيقة وسريعة					
سأقوم بتعاملات أكثر مع بنك القرض الشعبي الجزائري					

الملخص:

إن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا، من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون .و لقد سمح التطور التكنولوجي بإبداع وسائل دفع حديثة والتي تولدت عن تطور شبكة الإنترنيت وبروز التجارة الإلكترونية مما سمحت هذه الوسائل باختصار الوقت والتكلفة وتحقيق مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها، ولكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب فقد حملت في طياتها عدة مخاطر تهدد المعاملات التجارية الالكترونية خاصة الجرائم الإلكترونية وجرائم البطاقات البنكية.أما في الجزء التطبيقي فقد حاولنا من خلاله معرفة واقع وسائل الدفع الحديثة بالقرض الشعبي الجزائري –وكالة سعيدة–، وذلك بالإعتماد على بيانات الاستبيان التي تعبر عن آراء عينة يقدر حجمها بـ: 50 عميل في الوكالة البنكية، وتمت معالجة تلك البيانات باستخدام برمجية" SPSS " واستعمال أدوات التحليل الإحصائي ،وتم التوصل إلى أن وسائل الدفع الحديثة تؤثر إيجابا على الوكالة البنكية، إلا أن تسييرها يؤثر سلبا.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الحديثة، البطاقات الالكترونية، التجارة الإلكترونية.

Abstract :

Le mode de paiement sont celles de manière socialement acceptable, en vue de faciliter l'échange de biens et de services de transactions, ainsi que rembourser la dette. Et le développement technologique a permis à la créativité des moyens de paiement électroniques générés par l'évolution du réseau Internet et l'émergence du commerce électronique qui ces moyens ont permis peu de temps et de coût et d'obtenir les avantages des méthodes de paiement traditionnelles, vous ne pouvez pas atteindre, mais cela ne signifie pas qu'ils sont sans défauts a apporté avec elle plusieurs risques transactions e-business crimes en particulier électroniques et les crimes de cartes bancaires. Partie appliquée a essayé à travers elle de connaître la réalité de paiement électronique désigne l'agence bancaire CPA Saida. Sur la base des données d'enquête, ce qui reflète les opinions d'un échantillon estimé sa taille à 50 clients dans l'agence bancaire, et a le traitement de ces données en utilisant le logiciel «SPSS» et l'utilisation d'outils d'analyse statistique on a constaté que paiement électronique donnes un aspect positive aux agence bancaire. Cependant son fonctionnement a un impact négatif.

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة المحتويات

الفصل الثالث:

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري–وكالة سعيدة–

الفصل الأول:

الإطار النظري لوسائل الدفع

خاتمة عامة

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة

الفصل الثاني: واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر والعوامل المعرقلة لها

قائمة المحتويات